المحور الثالث

نساء عربيات سيدات أعمال

المرأة العربية صاحبة الأعمال:

قراءة سوسيولوجية لإدارة المرأة للمال والأعمال

عائشة التايب

المقدمة

يجد البحث في موضوع المرأة العربية صاحبة الأعمال مبرراته الفكريّة والميدانية في مستويات عديدة منها النقص الكبير في الإنتاج العلمي والبحثي حول موضوع المشاركة الاقتصادية للمرأة وهو موضوع يبدو غير متناول بالقدر المطلوب في مشهد الإنتاج البحثي حول المرأة العربيّة[1]. ويجد ذلك التناول مبرراته كذلك في اندراجه ضمن جهد التدقيق في واقع حضور المرأة في المشهد الاقتصادي العربي، والوقوف على بعض خفاياه بدافع محاولة رسم صورة موضوعية وأكثر قربا من ذلك الواقع. ولعلّه جهد يسهم في دحض بعض الاستنتاجات الرائجة في الساحة الدوليّة والتي تعمل لسبب أو لآخر على تنزيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في قاع ترتيب المشاركة الاقتصادية العالميّة للمرأة.

وتجتهد هذه الورقة في البحث عن بعض كوامن علاقة المرأة العربيّة بمسار بعث

(١) وهي نتيجة تمّ التوصل إليها انطلاقا من دراسة موثقة حول كمّ الإنتاج العلمي المنشور حول المشاركة الاقتصادية للمرأة. أنظر مداخلتنا: «دراسات المرأة والتهميش الاقتصادي: مقاربة نقدية لحالة التهميش المزدوج» ضمن أعمال ندوة المرأة والحياة العامة: قضايا التمكين والمشاركة في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية. برنامج بحوث الشرق الأوسط، منظمة المرأة العربيّة، بلودان/ سوريا ٢٢/٢٤- جويلية ٢٠٠٧، نشر مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس.

المؤسسة الاقتصادية الخاصة وإدارتها ، وتحاول من خلال الاجتهاد في تصنيف أنماط إدارة المرأة للمال والأعمال وخصائصها إلى تنزيل الظاهرة في سياقها السوسيوتاريخي المرتبط بالعولمة وبتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبتنزيلها كذلك في سياقها السوسيوثقافي العربي.

١- في مفهوم المرأة صاحبة الأعمال وأصنافه.

على اختلاف مسميات فعل بعث المؤسسة الاقتصادية الخاصة[٢]، يبقى باعث المشروع أو المؤسسة أو صاحب الأعمال رجلا كان أو امرأة ذلك الذي يتحمّل مسؤولية وحدة اقتصاديّة منتجة في أي قطاع نشاط يعبّر من خلاله عن قدرته على الاندماج في سوق العمل وتحمّل مخاطر تسيير مؤسسته بنفسه أو بالتعاون مع غيره، موظّفا خبرته الشخصيّة وأرصدته المالية وعلاقاته الاجتماعيّة بغرض تأمين نجاح مشروعه.

ومن منطلق هذا التعريف تنسحب لفظة صاحبات المؤسسة على كبرى سيّدات الأعمال صاحبات المؤسسات الاقتصادية المتوسطة وصغيرة الحجم في القطاعات المختلفة، وتنسحب أيضا على صاحبات مكاتب الهندسة والطبّ والمحاسبة والاستشارة والإشهار وغيرها، كما تنسحب كذلك على صاحبات المبادرة الاقتصادية المتناهية الصغر في قطاع العمل غير الرسمي سواء كنّ تاجرات تجزئة أو تاجرات حقيبة أو غيرهن من مبتدعات الاستراتجيات الفردية المختلفة للعيش وكسب القوت .

وبناء عليه لا بدّ من القول بوجود صاحبات أعمال كُثر في ميادين مختلفة قد تتوسع قائمتهنّ أو تضيق حسب السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسيّة وليس صاحبة أعمال واحدة. وتبقى عملية البحث عن ماهية محدّدة لصاحبة أو لصاحب الأعمال عملية معقدة بالنسبة لكليهما نظرا لاتساع المجالات التي يرتبطان بها،

(٢) يسمى المبادرة والمقاولة وتنتشر خاصة لفظة المرأة المقاولة (Femme entrepreneur) على حداثتها في بعض الأدبيات في دول المغرب العربي وفي بعض الترجمات العربية لبعض التقارير الدولية، ويذكر أن المقاولة ترد في معجم لسان العرب بمعنى المفاوضة ويقول ابن منظور في ذلك «وقاولته في أمره وتقاولنا أي تفاوضنا» انظر ابن منظور ،لسان العرب، المجلد الخامس، طبعة دار المعارف (بدون تاريخ)، ص ٣٧٨٠.

وتنوعها وتعدّدها وعدم إمكانية حصرها خاصة مع جملة ما يشهده عالم الأعمال من تحولات هيكليّة. ويبقى الأمر أكثر تعقيدا في حالة المرأة العربيّة صاحبة الأعمال بسبب ما تتسم به المشاركة الاقتصادية للنساء العربيّات عموما من عدم انكشاف نظرا لارتباطها بالفضاء الخاص من ناحية، وتصاعد وتيرة انخراطهنّ في قطاع العمل غير الرسمي من ناحية ثانية.

وبهذا يبدو مشهد المرأة العربيّة صاحبة المؤسسة مشهدا فسيفسائيا من حيث طبيعة وأصناف الفاعلات الاجتماعيات وخصائصهنّ ضمنه، بما يجعل من أيّة محاولة للتصنيف والبحث عن وحدة جامعة بين نموذج وآخر عملية معقدة ونسبية من حيث تناغم الصفات المشتركة بين نساء كل نموذج وآخر.

وقد اقترحت دراسة منجزة حول المرأة المقاولة في تونس[٣] تصنيفا للمرأة صاحبة المشروع ينطلق من مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالظروف المادية لبعث المؤسسة (عملية الولوج إلى المؤسسة عن طريق الزواج أو الوراثة، أو الصدفة..)، ونوعية السوق الذي تتحرك فيه المرأة المقاولة (نوعية حرفائها ونوعية الخدمات التي تقدمها..) ودوافعها وتمثلاتها لنجاح المؤسسة وحدسها المهني والشخصي... وقد أفضى اعتماد هذه المؤشرات في دراسة حالة المرأة باعثة المشروع في تونس إلى إبراز النماذج التالية:

- المرأة صاحبة المشروع سليلة العائلات أو الوارثات.
- نساء الصناعات المتوسطة.
- نساء قطاع الخدمات.
- صغار المنتجات في المجال الحرفي الصناعي.
- التاجرات الحرفيات.
- المؤسسات الصغرى في قطاع الإنتاج والتجارة والخدمات.

ومهما يكن من أمر محاولات تحديد ماهية المرأة أو النساء صاحبات الأعمال وتحديد نماذجهنّ وأصنافهنّ، وبغض النظر عن حجم المؤسسة المحدثة من قبل المرأة ومجال نشاط تلك المؤسسة، فان أكثر المسائل تأثيرا في طبيعة علاقة المرأة بمؤسستها وصيغ تسييرها لها ومنطق تعاملها معها، تبقى بنظرنا متصلة بدرجة

(٣) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, paroles et portraits, Tunis 2001, p 44

كبيرة بعنصر أساسي يتمثّل في طبيعة علاقة المرأة بعالم الأعمال عند لحظة إحداث مؤسستها الخاصة. وهو عنصر يحيل إلى وجود نموذجين أساسيين من المرأة صاحبة المؤسسة:

– **نموذج أوّل:** يتجذّر فيه فعل دخول المرأة لعالم الأعمال في منظومة تقاليد عائلية ثابتة في مجال المال والأعمال وفي ثقافة متأصلة لممارسة التسيير وإدارة المشاريع الاقتصادية.

– **نموذج ثان:** يمثّل فيه فعل المبادرة وإحداث المؤسسة بمثابة اقتحام غير مسبوق للمرأة لعالم جديد وغريب عنها وعن وسطها العائلي.

وتتفاعل برأينا مختلف صيغ إحداث المرأة للمؤسسة متوسطة كانت أو صغيرة أو متناهية الصغر في ضوء هذين النموذجين لتنحدر منها مختلف أنماط علاقة المرأة بالمال والأعمال ومستويات تمثّلها للنجاح والتفوّق وطريقة تسييرها لمؤسستها وإدارتها ، وتنمو في ضوء ذلك طموحاتها وتطلعاتها.

٢– المرأة ومسارات بعث المؤسسة.

يرتبط اتجاه المرأة العربية نحو المبادرة الاقتصادية وخوض تجربة العمل المستقل وبعث المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة أوالمتناهية الصغر في سياقات ثقافية وقانونية واقتصادية معيّنة تكون بمثابة المحركات الأساسية لتسارع وتيرة دخول المرأة لذلك المجال.

وينخرط ذلك الاتجاه أوّلا في سياق من تطوّر العقليات والأوضاع الاجتماعية والثقافية في مجمل الدول العربيّة، بما أضحى يدعم حضور المرأة في الساحة الاقتصادية. وربّما يبقى تطوّر نسق تعليم الفتاة أحد أبرز أوجه ذلك التغيّر في العقليات والقيم الاجتماعية الثقافية التي لم يعد بإمكانها استهجان تعليم البنت أو منعها من مواصلة تعليمها بل حفزها عليه باعتباره أضحى يمثل في شرائح اجتماعية عديدة مجال استثمار اجتماعي مربح ومضمون. ولا ريب في أن توسّع مسار بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية وتسييرها لها وتحدّي الصعاب المتصلة بذلك، ما هي إلاّ بعض أوجه تجليات ظاهرة انتشار تعليم البنت بما تحتمله تلك الظاهرة من تمثلات اجتماعية جديدة لنجاح الفتاة وتفوّقها وفرضها لذاتها وإعلائها لشأن أسرتها ووسطها العائلي.

كما يرتبط ذلك الاتجاه ثانيا بالسياقات القانونية والتشريعية العامة بمختلف مستوياتها المحلية (تشريعات وقوانين) والإقليمية والدوليّة (مواثيق ومعاهدات والتزامات) ومختلف تفرعاتها ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وما له من تأثير مباشر على مجال خوض المرأة لمجال المبادرة الاقتصادية الحرة وبعث المؤسسات. ومعلوم أن البيئة القانونية والتشريعية الدولية والوطنية الداعمة للنهوض بالأوضاع العامة للمرأة والمنادية بأهمية تمكينها الاقتصادي شهدت تطورات كبيرة منذ المنتصف الثاني من القرن العشرين، بما كان له بالغ الأثر في تطوير الأحوال العامة للمرأة على أصعدة مختلفة ومنها صعيد انخراطها في الحياة الاقتصادية وإسهامها المتنوع الأوجه فيها.

ويتنزل ذلك الاتجاه في مقام ثالث في إطار سياق اقتصادي اتسم بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحرّ. وقد تفاعل ذلك التوجه بحركته المتسارعة مع تزايد المناداة بتمكين المرأة في البلدان العربية ليفرزا زيادة واضحة في مساهمة النساء في حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة . ومعلوم انه تمّ على نطاق مختلف الدول العربيّة منذ السبعينات اتخاذ تدابير مشجعة على مزيد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وترجم ذلك عمليا بدخول أعداد كبيرة من النساء العربيات في المشرق والمغرب سوق العمل لاسيما بالقطاع الخاص الذي أخذت مؤسساته تتنامى منذ تلك الفترة. واتسقت دعوات الحفز على بعث المرأة للمشاريع المدرة للدخل في بعض الدول العربيّة مع اختيار أعداد من النساء صاحبات التجربة المهنية الطويلة في القطاع الخاص التوجه نحو إحداث مشروع اقتصادي مستقل(٤). وتوازى ذلك أيضا مع تدشين مرحلة انتهاج سياسة تمكين المرأة في ثمانينات القرن العشرين وتبني مناهج النوع الاجتماعي والتنمية وتشجيع مسار اعتماد المرأة على ذاتها وتحقيقها للاستقلال الاقتصادي.

٢-١ سيّدة الأعمال العربية: حقيقة اجتماعية واقتصادية بارزة

برزت فئة سيدات الأعمال العربيات في السنوات الأخيرة في المشهد الاقتصادي العربي كفئة اجتماعية بارزة تأخذ طريقها نحو الانتشار وتوسّع

(٤) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, Paroles et Portraits, op cit, p5

قاعدتها. وأضحت الدلائل الإحصائية تؤكد الأهمية غير المسبوقة والمسجلة في السنوات الأخيرة لحضور المرأة العربية صاحبة الأعمال كفاعل ناشئ ومؤثر في الواقع الاقتصادي العربي. ورغم شحّ البيانات الإحصائية الدقيقة والمفصّلة حول سيّدات الأعمال العربيات فإن الأرقام العامة المتاحة تؤكد التنامي المطرد لهذه الظاهرة على مستوى أغلب الدول العربية حتى تلك المتوسطة أو محدودة النموّ وبما فيها تلك الرازحة تحت الاحتلال مثل فلسطين والعراق.

وقد بلغ عدد سيدات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال أكثر من تسعة آلاف امرأة، وبلغت نسبة مشاركتهن في القطاع الخاص ١٨ ٪. وبلغ عدد سيّدات الأعمال في إمارة أبو ضبي ٣ آلاف امرأة، حققن نسبة استثمار قاربت ٢,١ مليار درهم في قطاع الصناعة . وقد فاقت ملكية النساء صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعوديّة حوالي ١٥٠٠ شركة تمثل ما نسبته ٣,٤ ٪ من إجمالي المشاريع المسجلة بالمملكة. ويرجع لهنّ بالنظر ٥٥٠٠ سجل تجاري (نسبة ٢٠ ٪) في قطاعات تجارة التجزئة والمقاولات والبيع بالجملة والصناعات التحويلية، كما يمتلكن أكثر من ٤٥ مليار ريال أي ما يعادل نسبة ٧٥ بالمائة من مدخرات المصارف السعودية. وفي البحرين ارتفع عدد سيدات الأعمال من ١٩٣ سيدة في سنة ١٩٩١ إلى ٨١٥ سيدة في سنة ٢٠٠١، وكانت البحرين قد منحت أوّل سجل تجاري لامرأة عام ١٩٥٢ وبلغت نسبة تملكها للسجلات التجارية ٢٩,٨ بالمائة من مجموع السجلات فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وشهد عدد سيدات الأعمال في دولة الكويت تطوّرا لافتا بلغ نسبة ٣٣ بالمائة من إجمالي القوة العاملة عام ١٩٩٩ وكانت نسبتهن لا تتعدى ٢,٥ بالمائة في عام ١٩٦٥. ووصل عدد سيدات الأعمال القطريات إلى ما يقارب ٥٠٠ سيدة أعمال، وبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية التي يساهمن فيها ٨٠٠ مؤسسة[٥]. وفي تونس زاد عدد المشروعات المملوكة لنساء حسب الإحصائيات الرسميّة المصرح بها من ٣٠٠ في سنة ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٠٠٠ في سنة ١٩٩٨، ليبلغ اليوم عدد النساء صاحبات مؤسسة حوالي ١٠ ألاف امرأة. وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن مسح المنشآت لسنة ٢٠٠٤ ابرز أن عدد المنشآت التي تقودها نساء في الأراضي

(٥) مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، سيدات الأعمال العرب، نواة لتكتل اقتصادي عربي. أخبار الخليج ٢٥ ابريل ٢٠٠٦ منشورة على شبكة الانترنت.

الفلسطينية بلغ عدد ٥٢٣٦ منشأة منها ٣٩٣٢ مؤسسة في الضفة الغربية و١٣٠٤ مؤسسات في قطاع غزة. وقد وظفت هذه المنشآت ١٥٩٣٢ عاملا منهم ٣٧٥٧ عاملاً ذكراً و١٢١٧٥ أنثى(٦).

ولا بدّ من الإشارة إلى أن العدد الجملي للنساء صاحبات المؤسسة في الأرقام الرسمية المصرح بها لا يوفر تدقيقا يذكر حول نسبة سيدات الأعمال صاحبات المؤسسات المتوسطة الحجم من الحرفيات وصاحبات المشاريع المتناهية الصغر، حيث أن عدد من المشروعات الاقتصادية المدارة من قبل المرأة والمضمّنة في الأرقام هي في جزء منها عائلية ويتمركز عدد منها في النشاط الحرفي والتجاري.

ومن المهم الإشارة إلى انه توازيا مع ارتفاع أعداد صاحبات الأعمال وتزايد وزنهن في المجتمعات العربية تسارعت حركة تنظّمهن المجتمعي لتفرز جملة من الهياكل والجمعيات التي تأسست على أيديهن بهدف تنظيم أنشطتهن الاقتصاديّة والتغلب على الصعوبات المشتركة التي من الممكن أن تواجههن كفئة ناشئة. وقد أصبح نسق تأسيس المنظمات والغرف المهنيّة لصاحبات الأعمال حركة مستشرية في أغلب الأقطار العربية حتى تلك التي تعتبر من أقلّ الأقطار تصالحا مع حقوق المرأة ومن أكثر البلدان تشددا تجاهها.

ويوجد في مصر في سنة ٢٠٠٥ حوالي ٢٢ جمعية لنساء الأعمال مقارنة بواحدة فقط في سنة ١٩٥٥ ، وفي المغرب تأسست جمعية «افيم» لنساء الأعمال المغربيات التي زادت عضويتها من ٧٠ عضوا في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٨٤ عضوا في سنة ٢٠٠٤(٧). وفي موريتانيا تأسس منذ ١٩٩٣ «اتحاد التاجرات والمقاولات الموريتانيات» المكوّن من ٥٠٠ امرأة تعتبر ٣٠ بالمائة منهنّ سيدات الأعمال والبقية من صغار ومتوسطي التاجرات(٨). وشهد الصومال منذ سنة ٢٠٠٠ تأسيس «رابطة نساء الأعمال» التي تنتمي إليها ٧٨٠ سيدة أعمال.

(٦) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق، القدس ورام الله ٢٠٠٥، ص ٥.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة العربيّة، ص ١٠٦.

(٨) حسب تصريح تلفزي للسيدة فاطمات بنت سيدي احمد رئيسة اتحاد النساء التاجرات والمقاولات برنامج «وجهة نظر» بث على قناة الجزيرة في ١٠ /١١/ ٢٠٠٥ بعنوان «المرأة الموريتانية ودورها في الحياة العمليّة». نص البرنامج موجود على موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net

وقد امتدّ نشاط النساء العربيات سيدات الأعمال إلى غرف التجارة والصناعة حيث أصبحت النساء إلى جانب تشكيلهن لقوّة لافتة في صلب اتحادات الصناعة والتجارة وعضوات بارزات في هياكله الوطنية[٩]، ينشئن غرفا خاصة بهنّ لاسيما في دول الخليج والمغرب العربي حيث أصبحن يتجسمن أدواراً رياديّة في الساحات الوطنية وكذلك الإقليمية والدوليّة[١٠].

٢-٢- الخصائص العامة للمرأة صاحبة المؤسسة

بغضّ النظر عن بعض الاختلافات الأفقية أو العمودية التي قد تشق أصناف ونماذج النساء صاحبات المؤسسة المتوسطة والصغيرة من بلد عربيّ إلى آخر، يمكن القول بتوحّد الخصائص والملامح العامة لتلك النماذج والأصناف. و تتكرر في الغالب جملة من العناصر المشتركة والسمات العامة في مختلف التجسدات الواقعيّة لصورة المرأة العربيّة صاحبة الأعمال.

ونشير في البداية إلى أن أغلب المؤسسات الاقتصادية المنجزة من قبل النساء في الأقطار العربية تتركز بدرجة أساسية في قطاع الخدمات حيث تبلغ نسبة تلك المؤسسات ٧٧ بالمائة في اليمن و٥٩ بالمائة في مصر، و٣٧ بالمائة في المغرب[١١]. وتتركز في فلسطين نسبة ٣٤ بالمائة من مشاريع النساء في مجال التجارة[١٢]. وأمّا في تونس وبالرغم من بعض التنوّع المسجّل في ميادين نشاط صاحبات الأعمال[١٣] وبالرغم من الأهمية التي تحتلها الصناعة في نشاط المرأة صاحبة المؤسسة (٤٢ بالمائة)، إلاّ أن ذلك لا ينفي ارتفاع حجم نشاط المرأة في

(٩) تمّ على سبيل الذكر انتخاب أربع سيدات أعمال ضمن المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ضمن مؤتمره الوطني الرابع عشر المنعقد بتونس يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦. نشرية الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، تونس نوفمبر ٢٠٠٧.

(١٠) أضحت الساحة العربية تشهد بشكل متكرر لقاءات ومنتديات ومؤتمرات عالمية تقيمها الاتحادات الوطنية والعربية لسيدات الأعمال فضلا عن مشاركة عدد من العضوات في تظاهرات عالمية بالتنسيق مع هياكل نظيرة في دول المتوسط والمنظمة العالمية لصاحبات الأعمال.

(١١) تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة، ص ١٠٥

(١٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ص ٤

(١٣) تتنوع مجالات النشاط وتحضر صاحبات الأعمال في تونس في قطاعات عديدة منها الصناعات الغذائية والصناعات الميكانكيّة الكهربائية والكيميائية ومواد البناء والصناعات المختلفة وقطاع التصدير والتوريد والتجارة الدولية ومكاتب الخبرة والدراسات والتدريب والسياحة.

قطاع الخدمات والتجارة والأعمال اليدويّة التي تحتل على التوالي النسب التالية ٣٤ و ١٤ و١٠ بالمائة[١٤] من نشاط المرأة المقاولة في تونس. والوضعيّة ذاتها نجدها تتكرر في حالة المرأة البحرينيّة التي رغم حضورها في مجال الصناعات التحويليّة إلا أن الجزء الأغلب من أنشطة مؤسساتها يظل يحوم حول تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والأنشطة العقارية والمهنيّة .

ويمكن القول عموما بأن أغلب أموال سيدات الأعمال العربيات تظل منحصرة في مجالات نشاط بعينها كالصناعات الخفيفة والصناعات الحرفيّة وتجارة الجملة والتجزئة ومجال العقارات والمطاعم والفنادق والسياحة، بالرغم من أن إمكاناتهن المالية خاصة في بعض دول الخليج العربي تتجاوز تلك المجالات بكثير إذ يقدّر حجم استثمارات سيدات الأعمال بالمملكة العربية السعودية ٨ مليارات ريال، والقطريات ١,٦ مليار دولار ويقدر حجم استثمارهن في الإمارات بحوالي ٣ مليار دولار[١٥].

ويمكن القول بأن ظاهرة سيطرة قطاع الخدمات على نشاط المرأة صاحبة الأعمال ظاهرة قد تُفسّر ببعض العوامل الذاتية وثيقة الصلة ببعض خصائص شخصية المرأة كالتوجس من بعض ميادين النشاط الاقتصادي غير المألوفة في وسطها العائلي والاجتماعي، أو الخوف من مغامرة غير مأمونة العواقب في مجالات استثمار معينة...ولكنّ يمكن تفسير تلك الظاهرة كذلك بجملة من العوامل الموضوعيّة التي قد تكون لها تأثيرات مختلفة الأثر على السلوك الاستثماري والسلوك التنظيمي للمرأة باعثة المشروع، ومن ذلك مثلا عامل الانتشار العام لثقافة الاستثمار في مجال الخدمات على نطاق واسع في جلّ الدول العربية ولدى جميع الفئات والفاعلين رجالا ونساء، وميل صغار ومتوسطي الباعثين عموما إلى البحث عن الربح اليسير من خلال بعث مؤسسات متوسطة ومتواضعة الحجم لا تخرج عن السيطرة الإدارية والمالية للباعث. وهي مواصفات غالبا ما يؤمنها لهم الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة.

(١٤) حسب تصريح وزير الدولة التونسي للتعاون الدولي في افتتاح منتدى لسيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أنظر جريدة الوطن الالكترونية بتاريخ ٢٠ ماي ٢٠٠٨.
(http://www.egyptiangreens.com)

(١٥) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، مرجع مذكور.

وأمّا فيما يتصل ببعض الخصائص الذاتية للنساء صاحبات الأعمال في البلدان العربيّة كالمستوى التعليمي أو السن فلا بدّ من التأكيد على شحّ المعطيات الإحصائية الراصدة لتلك الخصائص. وتبقى المصادر المتاحة مقتصرة على بعض الدراسات الجزئية والظرفية المنجزة في هذا البلد أو ذاك. وتجدر الملاحظة بأن مقاربة تجربة المرأة في بعث المؤسسة الخاصة عبر مؤشر السن تفضي منذ البداية إلى نفي وجود أي رابط مباشر بين صنف معين من أصناف نساء الأعمال وبين شريحة عمريّة معيّنة. ويتأكد ذلك رغم أن الاعتقاد الشائع والصورة النمطية المألوفة عن المرأة صاحبة الأعمال ترجّح بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية (لاسيما ذات الحجم المهمّ) في سن متقدمة نسبيا وفي سنّ تنضج فيها الرغبة في الاستثمار، ويكتمل فيها الاستعداد المادي والمعنوي لدى المرأة لخوض تجربة المبادرة الحرّة[١٦]. وتبدو السنّ المتقدمة في مثل هذه الحالة مبرّرة بعوامل انتهاء المرأة من تربية أطفالها أو الرغبة في التخلص من أعباء الوظيفة والتحرر من التزاماتها، أو كتتويج لمرحلة من تجميع رأسمال المؤسسة وتحقيق حلم تأسيسها.

ولكن ارتباط بعث المرأة للمؤسسة الخاصة بالسنّ المتأخر وإن يبدو ارتباطا منطقيّا إذا ما تمّ تنزيله في الواقع الاجتماعي العربي، إلاّ أنّ المعطيات الميدانية الراهنة بدأت تفنّده. ويبدو أن مجمل التحوّلات الطارئة على عالم العمل والمؤسسة وما يشهدانه من أوضاع إعادة الهيكلة في مسار العولمة وسياساتها المتصلة بتحرير الاقتصاد والتجارة، إلى جانب مختلف التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الطارئة على أوضاع المرأة العربية أضحت تغيّر إلى حدّ كبير من مغزى ذلك الارتباط.

وقد أضحت الدلائل تؤكد دخول الفتاة العربيّة الشابة لعالم المال والأعمال في عدد من الدول. ويذكر على سبيل المثال أن الساحة الاقتصادية السعوديّة أبرزت مؤخرا عددا من سيدات الأعمال الشابات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن ٣٠ سنة،

(١٦) ويبدو هذا الانطباع شبه عالمي حيث تؤكد بعض الدراسات الغربية عن المرأة المقاولة إن معدّل سن خوض المرأة لتجربة بعث المؤسسة غالبا ما تكون في سن الخمسين فما فوق وغالبا ما تبادر المرأة بإحداث مؤسستها في سن متقدم نسبيا عن الرجل، وبينت بعض النتائج انه في بعض الشرائح العمرية تبدو النساء صاحبات المؤسسة أكثر عددا من الرجال مثلا في الفئة العمرية ما فوق الخمسين سنة هناك ١٤ بالمائة من النساء يحدثن مؤسسة مقابل ١٠ بالمائة للرجال. انظر:
La création d'entreprise au féminin. http://.lerucher.com

وأشارت بعض المصادر إلى أن ٣٠ بالمائة من سيدات الأعمال السعوديات تتراوح أعمارهن بين ١٨– ٣٠ سنة، وأن نحو ٤٥ بالمائة منهن صاحبات مشاريع صغيرة[١٧]. وقد أصبحت المؤشرات الإحصائية في عدد من الدول العربية تؤكد ذلك الانخراط المبكّر للفتاة في الحياة الاقتصادية عبر المشروع المستقل. وتنطبق هذه الوضعية على وجه الخصوص على المتخرّجة حديثا من التعليم والحاملة لشهادة جامعية عليا. وقد أظهرت نتائج مسح أجري في المغرب في سنة ٢٠٠٤ أن غالبية النساء من أصحاب المؤسسات الخاصة هنّ من خريجات الجامعات، وكان ثلاثة أرباعهن يدرن مشروعاتهن بأنفسهن[١٨].

وأكّدت الدراسة المنجزة في تونس في سنة ٢٠٠١[١٩] أن جيلا جديدا من الفتيات صاحبات الشهادات العليا يبرزن كباعثات لمؤسسات خاصة ومسيّرات لها. وترتبط تلك الفئة الصاعدة أكثر بالمهن الجديدة المنحدرة من حذق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وميادين الإشهار والتزويق وعالم التجميل والموضة وغيرها، حيث تتجه ذوات الشهادة الجامعية في بعض التخصصات إلى ولوج عالم المبادرة الحرّة وفتح مكاتب محاسبة أو تصرّف أو استشارة الخ. وعادة ما تكون المؤسسة المحدثة في هذه الحالة على صلة نوعية بالتكوين العلمي المتحصّل عليه، وعلى صلة وثيقة برغبة مسبقة وحلم سابق للفتاة ببعث المؤسسة.

ويجدر التأكيد على أن خيار الفتاة خوض تجربة بعث المؤسسة وإن كان يمثّل أحد الأوجه البنّاءة لارتفاع نسب ومستويات تعليم الفتاة وتفوقها فيه في أغلب الدول العربية ، فإن الانخراط المتزايد لمسار إحداث الفتاة للمؤسسة المستقلة في سن مبكرة أو عقب تخرجها مباشرة، قد يكون في حالات عديدة قدراً محتوماً لا مناص من الهروب منه في واقع حال لا يطرح لصاحبة الشهادة حلولا أخرى[٢٠]. وقد أصبح انسداد السبل المألوفة ومسالك ظفر المتخرجة حديثا من التعليم العالي وحاملة الشهادة الحالمة بوظيفة آمنة ومستقرة يدفعها كغيرها من غير حملتها

(١٧) حسب تصريح هند الزاهد (مديرة مركز سيدات الأعمال في غرفة الشرقية والمسؤولة التنفيذية عن منتدى سيدات الأعمال) لصحيفة لها أون لاين، الرياض، ٣ مايو ٢٠٠٨، انظر الموقع على شبكة الانترنت: http://www.lahaonline.com

(١٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٥، ص ١٠٥.

(١٩) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 50

(٢٠) نفس المرجع، ص ٧٦.

للانخراط في الحياة المهنيّة عبر مسالك بعث المؤسسة الخاصة والمغامرة بتسييرها والنموّ بها. ويصبح في هذه الحالة خيار بعث المؤسسة بديلا اقتصاديّا عن بطالة محتومة أو عن حالة امتهان عمل قار مقابل أجر لا يتناسب في نظر صاحبة الشهادة مع القيمة المادية والرمزيّة لشهادتها العلميّة.

وهو ما يتأكد كذلك من خلال الحالة الفلسطينيّة التي وإن تبرز بعض الدراسات بها الارتفاع النسبي للمستويات التعليمية للنساء المبادرات بإحداث المشاريع الخاصة[٢١]. ورغم تأكيد المعطيات الواقعية تفضيل صاحبة الشهادة العليا الانخراط في مسار البحث عن وظيفة قارة في قطاعات أخرى، إلاّ أنّ عدم توفر ذلك (في ظل الواقع المتردي للاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال والحصار) قد يدفع بالكثيرات إلى تبنّي خيار بعث المشروع المستقل. وبهذا يجوز القول بأن خيار بعث المرأة للمشروع الاقتصادي وتنامي المبادرات النسائية الخاصة في المشهد العربي، قد لا يمثّل بالضرورة ترجمة لحالة ترف مادي يدفع بالمرأة أو بالفتاة نحو خوض التجربة، بقدر ما قد تكون انعكاسا لحالة ضائقة ماليّة واقتصاديّة وتعبيرا عن وضعية انسداد آفاق الدخول لسوق العمل ولمعترك الحياة المهنية. وهو ما سوف نقف عنده بتفصيل أكثر في ما سيتقدّم حول المرأة وسياقات بعث المؤسسات الاقتصادية المتناهية الصغر.

٣- المرأة صاحبة الأعمال المتناهية الصغر.

٣-١ - سياق ظهور التمويل المتناهي الصغر.

ظهرت ضمن سياق العولمة برامج التمويلات الصغرى وسياسة تشجيع بعث المرأة للمؤسسات المتناهية الصغر كاستراتجية مركزية في مكافحة فقر النساء خاصة بالمناطق الحضريّة[٢٢]. واتخذت المؤسسة المتناهية الصغر وظيفة اجتماعية

(٢١) إن نسبة ٦ بالمائة من العينة المستجوبة هن من الأميات و١٤ بالمائة درسن المرحلة الابتدائية و٢٤,٥ بالمائة للمرحلة الإعدادية و ٩,٥ بالمائة حصلن على ثانوية مهنية و٢١,٦ بالمائة ثانوي أكاديمي و٤,٤ بالمائة دبلوم متوسط أكاديمي و١٤,٤ جامعة فأكثر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ص ٤

(٢٢) تمّ لأوّل مرة ضمن مؤتمر بيكين (عام ١٩٩٥) عرض فكرة إسداء القروض الصغرى في إطار محاولة الحدّ من الانتشار العالمي لظاهرة فقر الإناث على وجه الخصوص. ووقع التشديد على أهمية « منح النساء إمكانية الوصول إلى المؤسسات وآليات الائتمان والادخار».

متصاعدة بما أُلقي على عاتقها من أدوار امتصاص فوائض أسواق العمل، والتخفيف من وطأة بعض عيوب العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجانبيّة كالفقر والبطالة. وتزايد الحديث عن الدور المركزي للمؤسسة المتناهية الصغر في تعديل توازن اختلالات سوق العمل وإعادة ضبطها. وتُعرّف التمويلات الصغرى بأنها محاولة «مضاعفة إسداء الخدمات المالية المتمثلة عادة في الإقراض أو الادخار لأشخاص يطوّرون نشاطا منتجا عادة ما يكون في مجال الصناعات التقليدية أو التجارة، ولا يكون بوسع هؤلاء النفاذ إلى المؤسسات الماليّة التجاريّة بسبب أوضاعهم السوسيو اقتصادية»[٢٣]. وتتمثل أهمّ آليات التمويلات الصغرى في سياسة الإقراض الصغير المحفّز على بعث المشروعات المتناهية الصغر. وتتجلى أهمّ خصائص ذلك الإقراض في بُعده المحليّ حيث يجب أن يكون على مقربة من المستفيدين منه حتى تتيسر عملياته وتعمّ الجدوى منه، وتتصّل أغلب تدخلاته عادة بتمويل المشروعات المتناهية الصغر في مجال القطاع غير الرسمي، وتمثّل النساء أكبر فئاته المستهدفة.

ويعود الرواج المنقطع النظير لفكرة كبح فقر النساء عبر آلية الإقراض المتناهي الصغر على الساحة العالميّة إلى نجاح نموذج «جرامين بنك» في بنغلادش وإعلان فوز مؤسسه «محمّد يونس» بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦ ونجاحه في مساعدة ملايين الفقراء على ولوج دوائر العمل المنتج[٢٤]. وأصبح «جرامين بنك» نموذجا محتذى عالميا من قبل هيئات الإقراض في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية، ومن قبل عدد من المنظمات غير الحكومية العالميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه بالتوازي مع ما باتت تؤكده الأرقام المتداولة في حقل

(٢٣) Labie Mark, La micro finance en questions, FHP, Paris 2000

(٢٤) ويموّل البنك مؤسسات متناهية الصغر لمقترضين غالبيتهم من أوساط ريفية بمتوسط مبلغ ١٥٠ دولار للقرض الواحد وبمبلغ جملي يفوق ٣٠ مليون دولار في الشهر، وتصل نسبة سداد قروض البنك إلى حوالي ٩٨ بالمائة ويقرّ البنك بتخطّي ٤٨ بالمائة من حرفائه لخط الفقر المضبوط في بنغلادش. ويستخدم «جرمين بنك» معادلة الإقراض الجماعي التي تشمل مجموعات مكونة من ٥ إلى ٢٠ شخصاً أغلبيتهم من النساء، وتتحمل المقترضات المسؤولية الجماعية لسداد قروض المجموعة. وهو ما من شأنه الرفع من الضغط الاجتماعي باتجاه المحافظة على سمعة المجموعة لدى البنك ويضمن لها بلوغ مستويات قروض أعلى في المستقبل. أنظر:
Hofmann Elisabeth, Kamala Marius Gnanou, "L'approche genre dans la lutte contre la pauvreté, p 4

الفعل التنموي من نجاح برامج التمويلات الصغرى في الوصول إلى الفقراء[٢٥]، وبالتوازي مع ما يروج في الساحة العالمية من قصص نجاح المؤسسات الممولة لتلك البرامج في مكافحة الفقر والحدّ من انتشاره في صفوف النساء، يشكك بعض الباحثين في القيمة الفعليّة لتلك النتائج المعلنة وتدعو بعض الآراء إلى ضرورة الحذر من المبالغة في المفعول السحري للتمويلات والقروض الصغرى والمتناهية الصغر في تغيير وضعيّة فقر الإناث وتمكينهنّ الاقتصادي والاجتماعي. ويبقى سؤال الجدوى الفعليّة لبعث المشروعات المتناهية الصغر على تمكين المرأة محلّ جدل ونقاش.

٣-٢- المرأة وبعث المشروعات الصغيرة: تمكين أم إعادة إنتاج للتهميش؟

يتحفظ الكثير من الدارسين على برامج الإقراض المتناهي الصغر ويشككون في جدوى الأثر العائد منها في محاربة فقر الإناث بشكل أخصّ. ويمكن تصنيف جملة المواقف الناقدة لتلك البرامج إلى صنفين أساسيين:

- صنف أوّل يُموضع تلك البرامج في سياق علاقة مشبوهة مع العولمة، توصف فيها القروض الصغرى بمثابة الفُتات الذي يرميه كبار العولمة لصغارها ومهمّشيها.

- صنف ثان يشكك في النتائج المباشرة لتلك البرامج في التخفيف من فقر النساء انطلاقا من بيان بعض الصعوبات الميدانية في قياس الأثر، وتحديد الفئات المستهدفة، والتحقيق الفعلي للتمكين.

وتُجمع آراء الصنف الأوّل على اعتبار القروض المتناهية الصغر وسيلة يتمّ من

(٢٥) ترجّح بعض التقديرات أنه يوجد أكثر من ١٦٠٠ مؤسسة للتمويلات الصغرى في الدول النامية تشغّل جملة من الحرفاء بلغ عددهم حوالي ١٦ مليون فقير في تلك الدول، ويرتفع حجم الموارد المستغلة إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي في العالم. وتتدخل تلك الهياكل في مستويات محدودة بمعدل عام للعمليات يتمثّل في أقلّ من ٣٦٠,٠٠٠ ألف دولار. ويبلغ الحجم العالمي للقروض الصغرى نسبة ٣٠ بالمائة سنويا، وتبلغ نسبة السداد حوالي ٩٧ بالمائة. وتشير التقديرات كذلك إلى أن قاعدة الطلب على القروض الصغرى تبلغ حوالي سبعة ملايين مقترض إضافي، وتقدّر الطلبات المحتملة على القروض الصغرى بحولي ١٩ مليون مدخر جديد. أنظر:
Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Introduction à un nouveau débat sur la politique du bien être. OCDE 2004, p 20

خلالها إخضاع عمليّة مدّ يد العون إلى الفقراء والمعوزين إلى شروط السوق ومقاييسه بحيث تصبح معونة «مسوّقة» تعمل على إدماج الشرائح الفقيرة في دائرة نفوذ قوانين السوق وشروطه. وقد دفع هذا الموقف بالبعض إلى التساؤل عن جواز القول بتحوّل آلية القروض الصغرى إلى «حصان طروادة» العولمة التي تصرّ على إقحام فقراء العالم ومهمّشيه في دوائرها الماليّة[٢٦]. وتأبى إلاّ أن تحوّلهم إلى أعوان يساهمون – ولو بقدر معلوم – في نماء اقتصادها. وتصبح بذلك نساء الشرائح المعدومة المقصيّات من مسارات العولمة وسياقاتها، إحدى الروافد الخلفية للدوائر المالية لأنظمة العولمة ومصدرا مساهما فيها. وبهذه القراءة يبقى مسار إتاحة القروض المتناهية الصغر للمرأة الفقيرة، حسب البعض، مصدر ثراء لغير الشرائح الفقيرة وينأى عن نُبل هدف مكافحة الفقر.

وفي نفس هذا الاتجاه يشدّد بعض الباحثين على الارتباط المباشر بين سياسات التعديل الهيكلي (الثقيلة الظل على الشرائح الفقيرة وعلى النساء) وبرامج التمويلات الصغرى، ويركّز هؤلاء على التأثيرات العكسيّة لبرامج القروض المتناهية الصغر التي بدل أن ترتقي بالأوضاع المادية للفقراء فأنها تساهم على العكس من ذلك في إثقال كاهلهم بالديون اللامتناهية. وهكذا لا تبدو برأي هذا الفريق القروض الصغرى كآلية معتمدة لمحاربة الفقر غير فُتات ترمي به العولمة لفقراء العالم حتى تمكنهم من الإدلاء بدلوهم في لعبة اقتصاد السوق المعلولم عبر تحويلهم التدريجي من فقراء إلى باعثي مشاريع ومديري مؤسسات صغار يتمّ إدماجهم بشكل تدريجي في قلب رحى العولمة.

وأمّا الصنف الثاني من المواقف فينطلق من التأكيد على الصعوبة الفعليّة في قياس أثر القروض الصغرى على المرأة وتحقيق التمكين الفعلي لها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن كيفيّة إجراء القياس وأدواته تظلّ معضلة حقيقية مطروحة بحدّة على مؤسسات التمويلات الصغرى. ويبقى اختلاف وجهات النظر وتباين النتائج أمرا واقعا في اغلب دراسات قياس أثر القروض المتناهية الصغر حتى بالنسبة لنفس

(٢٦) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, "Le micro crédit pour les femmes pauvres: Solution miracle ou cheval de Troie de la mondialisation? Etat du débat". Dans Regards des femmes sur la globalisation approche critique sur la mondialisation, (dir, J Bisilliat), Karthala, 2003. p 45.

البرامج والمنتفعين والفترة. وفي حين تتجه بعض نتائج دراسات الأثر إلى تأكيد الجدوى الاقتصادية الملموسة فعليّا من برامج القروض الصغرى[٢٧]، إلاّ أن الكثير منها يؤكد على أن مسألة قياس الأثر تبقى مسألة غير هيّنة وتتطلب الكثير من الدقّة في مستوى فرضيات الانطلاق ومقاربات التحليل المعتمدة ووسائلها.

إن التثبت من ظفر المرأة الحاصلة على قرض صغير بقدر من التمكين مقارنة بوضعية سابقة، يبقى تمرين عسير الانجاز وعمليّة غير مضمونة النتائج لاعتبارات عديدة. لعلّ من أهمّها صعوبة الوصول إلى حقيقة ما يدور داخل حياة المرأة، ومجمل ملابسات علاقاتها اليوميّة بأفراد أسرتها وموقعها فيها عقب حالة الإقراض.

هذا ويتجه النقد الموجه لدراسات أثر القروض الصغرى على التمكين في أحيان عديدة إلى نقد استخدام مفهوم التمكين في حدّ ذاته والذي يجب – بنظر بعض الدارسين– أن لا يكون مفهوما مجرّدا ومسبق التحديد، بل يتوجب إخضاعه لخصوصية كل سياق ثقافي واجتماعي وربطه بتمثلات المرأة للتمكين[٢٨] ولمغزاه ومقاصده من وجهة نظر المجموعة الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة . ويشدّد هذا الرأي على أهمية دلالة التباين الموجود بين وضعيات النساء داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمعات والثقافات، واختلاف مدى تمثلهن لتحسّن أوضاعهنّ ومؤشراته.

ويتصل الرهان السوسيولوجي المطروح على دراسات الأثر في هذا الاتجاه بالقدرة على تفكيك معاني تمثّلات مجموعة اجتماعية معينة للتمكين وتحليل دلالته، والقدرة على فقه طبيعة العلاقات القائمة بين تلك التمثلات والمرجعيات الثقافية والقيميّة، وارتباط ذلك بطبيعة علاقات النوع الاجتماعي وتأثيرها في مسائل أخذ القرار والسلطة والمبادرة والاحتكام للموارد وغيرها.

وفي دراسة الحالة العربية تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تزايد اتجاه أغلب الدول العربية نحو اعتماد القروض الصغرى في السنوات الأخيرة كوسيلة لمكافحة فقر النساء، وبالرغم من قطع بعض الأقطار العربيّة لأشواط مهمّة في حفز النساء

(٢٧) بينت بعض الدراسات المنجزة في بوليفيا التي توجد بها ٢٠٠ مؤسسة إقراض و٣٠٠٠٠٠ حريف أن ٢٥ بالمائة من النمو الاقتصادي للبلاد قد يكون عائدا من القروض الصغرى. أنظر المرجع السابق.

(٢٨) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, Le micro crédit pour les femmes pauvres. ibid... p 49

على بعث المؤسسات المتناهية الصغر، تكاد تنعدم المحاولات الجديّة لتقييم أثر تلك السياسات على نساء الشرائح الفقيرة. وتبقى البيانات الرسميّة المتوفرة حول مسارات بعث المؤسسات عن طريق القروض الصغرى نادرة وغير مصنّفة في الغالب حسب الجنس والسنّ وقطاعات النشاط، ولا تمدّ الدارس بما يكفي لتحليل انعكاسات تلك السياسات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية على المرأة والأسرة العربيّة.

إن توجه عدد من المؤسسات العربيّة المتزايد إلى الاهتمام بكبح فقر النساء عن طريق دفعهن نحو بعث المشروع الاقتصادي المستقل، وحفزهنّ على خوض غمار المبادرة، ومدّ يد العون لهنّ يبقى في حدّ ذاته توجها محمودا ينصهر في توفر الوعي والإرادة الساعية إلى التغيير الفعلي لأوضاع المرأة. ولكنّ من المهمّ القول بأن الاتجاه نحو دفع مسارات بعث المرأة للمشاريع الصغرى لا يجب أن يتحوّل إلى هدف في ذاته بقدر ما يجب أن تتلازم – في ذهن الأطراف المتدخلة – عمليات تمويل المشروعات الصغرى وبرامجها مع هدف التحقيق الملموس للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. ويتطلب ذلك التلازم الاستراتيجي بين الإقراض والتمويل من جهة وبعث المشروع والتمكين من جهة أخرى، ضرورة متابعة المرأة المستفيدة من القرض في المراحل المختلفة من عمر مؤسستها.

وتصبح عملية متابعة هياكل الإقراض للمؤسسات المنجزة من قبل النساء ومساعدتهن على تخطّي مصاعب مرحلة التأسيس، ضرورة لا تقلّ أهميّة عن خطوة إسداء القرض في حدّ ذاته. ولا بدّ من التذكير في هذا النطاق بتأكيد بعض نتائج الدراسات والمؤشرات الميدانية على أنّ استمرارية أداء المؤسسة الصغرى قد تبقى نتيجة غير مأمونة في حالات عديدة[٢٩].

وبناء عليه قد تصبح الأرقام الكبيرة المحققة في مستوى أعداد المنتفعات بالقروض وباعثات المشاريع إلى أرقام جوفاء على غير علاقة بتطورات الواقع بما أن عددا من المؤسسات المبعوثة قد يموت فور الولادة بسبب صعوبات مختلفة.

(٢٩) وقد بينت بعض الدراسات المنجزة في تونس أن نسب سداد القروض المنخفضة (٥٢,٥ بالمائة) في إطار بعض برامج تمويل المشاريع المنتجة في القطاع غير الرسمي، تؤكد على ارتداد نصف المؤسسات الممولة باعتبار عجزها عن تسوية وضعية سداد القرض. أنظر : منظمة العمل العربيّة، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص ٦٣.

وبالرغم من أن الأهداف المعلنة لبعض برامج التمويلات الصغرى تتبنى ما يسمّى بالخدمات المصاحبة كالتدريب على المحاسبة والتصرف ودعم عمليات التسويق... ، إلاّ أن هذه الخدمات المصاحبة قليلاً ما تحظى بالاهتمام في صلب مهامّ مؤسسات الإقراض في العالم العربي.

ولا تزال كذلك بعض صيغ إسناد القروض الصغرى ومبالغها وأسعار الفائدة وتأثيراتها الايجابيّة على المرأة وعلى صلابة مسار بعثها للمؤسسات المنتجة محلّ نقد مطروح عربيّا وعالميّا، حيث بيّنت النتائج أوجه قصور عديدة في تطبيق برامج تمويل المؤسسات الصغرى التي تظل أغلب المنتفعات بها في مستوى العالم العربي تصنّف ضمن خانة المستفيدات من المشاريع الجزئيّة[٣٠] التي لا تؤهل لغير نيل قروض ذات حجم صغير (لا يتجاوز أقصاها ٢٠٠ دولار أمريكي)، وهي مبالغ لا يتحقق منها في الغالب الهدف المرجوّ من الإقراض المتمثل في دعم المشروع وتحسينه. وتدفع القيمة المتدنّية للقروض بالمنتفعة إلى الاضطرار في الغالب لاستخدامها في مصاريف يوميّة للمرأة وللأسرة[٣١]. وهو ما يفرز حالة عكسيّة من الاستثمار العقيم للقرض بدلا من الاستثمار المنتج له، ممّا يؤدّي كذلك إلى نتيجة دوران المرأة في حلقة مفرغة من السعي لطلب القرض وسداده من أجل المزيد من الاقتراض.

وخلاصة القول إن الحديث عن روابط مباشرة وواضحة بين بلوغ هدف تمكين المرأة والحدّ من انتشار الفقر في صفوف النساء عبر مسارات حفز بعث المؤسسات الصغيرة عن طريق برامج القروض المتناهية الصغر يبقى فرضيّة من الصعب تأكيدها في ظل غياب المعطيات الدقيقة والدراسات المشخّصة لوضعية المرأة بعد الحصول على القرض وبعد إطلاقها لمؤسستها. وإن تظل امرأة الشرائح

(٣٠) اليونيفيم، تقدّم المرأة العربيّة، ص ٢٤٠

(٣١) ومن ذلك صرف المرأة لمبلغ القرض في استخلاص معاليم استهلاك الماء والكهرباء أو تغطية مصاريف الأبناء التلاميذ وهو ما بينته نتائج جملة من مقابلات أنجزت مع عينات من النساء المنتفعات من قروض جمعية «اندا» العالم العربي بتونس في منطقة حي التضامن بتونس العاصمة، في إطار بحث تخرّج تحت إشرافنا بعنوان دور المؤسسات غير الحكومية في عمل النساء بالقطاع غير الرسمي (افريل ٢٠٠٥)، وفي إطار بحث بعنوان المرأة وتجارة الحقيبة الأسباب والنتائج: نموذج المنتفعات من قروض جمعيّة اندا. (افريل ٢٠٠٦).

الفقيرة في أغلب الحالات الواجهة الأمامية لحرفاء مؤسسات التمويل وتمثّل النساء الحاضر الأول في الأرقام الجملية للمقترضين، فإن لا شيء يثبت ميدانيّا أنها ستكون المستفيد الأول منه بعد ذلك أو المتحكم الرئيسي فيه خاصة في ظل أوساط وأعراف وتقاليد اجتماعية تقتنع المرأة فيها أحيانا بعدم جواز وضع يدها على المال الذي يبقى مسؤولية الرجل الأقدر على إدارته والتصرّف فيه.

ويبقى الرهان المطروح على برامج القروض الصغرى المكافحة للفقر في أقطارنا العربيّة متصلا بالتحوّل من مجرّد آليّة محدودة الأثر والتأثير، إلى منظومة اجتماعيّة متكاملة تجمع بين مدّ يد المساعدة الماليّة والفنيّة والخبراتيّة، وبين العمل على تطوير استراتجيات حماية اجتماعية للمنخرطين فيها (منح تقاعد، تأمين على المرض..) من نساء ورجال الشرائح المعدومة المقصيّين بطبعهم من مختلف دوائر الضمان الاجتماعي.

٤- المبادرة الاقتصادية للمرأة والرأسمال الاجتماعي

تنظر السوسيولوجيا الاقتصاديّة إلى الفرد باعث المؤسسة الاقتصادية على أنه فاعل اجتماعي ينغرس بقوّة في مجموعة اجتماعية ذات خصوصية يكون الباعث نموذجا منها، ويسعى عبر مبادرته الاقتصادية إلى تجسيد هوية اجتماعية ومهنيّة[٣٢]. وقد اجتهد المختصون في ذلك للتأكيد على ما يتضمنه فعل المبادرة الاقتصاديّة من أبعاد غير براكمتيّة يطمح صاحب المشروع الاقتصادي إلى بلوغها. وكان ذلك في إطار رغبة في تجاوز ما كانت تؤكده النظرة الاقتصادية النيوكلاسكية من اختزال المبادرة الاقتصادية في حدود مفهوم الفعل العقلاني وفي حدود الحسابات المادية الضيقة للربح والخسارة.

وقد بيّنت الدراسات أن المبادرة الاقتصاديّة ترتبط بنوع من الذاتية المتصل بالسياق السوسيواقتصادي الذي ينتمي إليه المبادر كما يرتبط بخصائصه الفردية والجماعية. وهو ما يؤكد بأن الفعل الاقتصادي كيفما كانت طبيعته وحجمه، لا يمكن أن يُقتطع من البنية ومن التفاعلات الاجتماعية ومن السياقات التاريخية التي ينتمي إليها صاحب المبادرة الاقتصاديّة أو صاحبتها.

(٣٢) Bevort A et Lallement M. Le capital social, performance, équité et réciprocité. La Découverte, Paris 2006, p 246.

ومن هذا المنطلق لا يمكن لفعل المرأة الاقتصادي ومبادرتها ببعث المؤسسة الاقتصادية وإحداثها لمشروع مستقل، مهما كان حجمه متوسطا أو صغيرا أو متناهي الصغر، ومهما كان نوعه وقطاع النشاط الذي ينتمي إليه، وبغضّ النظر عن نموذج المرأة صاحبة المبادرة فيه (سيّدة أعمال كانت أو بائعة رصيف أو تاجرة حقيبة)، أن ينفصل عن محيط اجتماعي يحتضن مبادرتها بأسلوب أو بآخر. ولا يمكن لتلك المبادرة أن تشذّ عن فلك اجتماعي ثقافي وقيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة وتسترفد منه نماذجها التسييريّة وثقافة إدارتها لمؤسستها.

٤-١- روابط النوع وشبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة.

إن الصورة النمطيّة السائدة عن المرأة العربيّة والتي كانت تجعل منها ربّة بيت تدير بامتياز كبير شؤون «مملكتها الصغيرة» مفترضة جدلا أن لا فلاح لها في غير ذلك المجال، صورة دحضتها الدراسات العديدة والمعروفة التي أنجزت في أقطار عربية عديدة منذ انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد عمل بعض تلك الدراسات[٣٣] على إظهار اجتهادات المرأة العاملة للمزاوجة بنجاح بين واجباتها العائلية وبين واجباتها المهنية، وأبرز حجم المشاقّ التي كانت تكابدها المرأة العاملة في ذلك الاتجاه مع ما كان يترتّب عن كل ذلك من نتائج على وضعها الصحّي النفسي والبدني. وقد تمّ الوقوف على نتيجة تحوّل خروج المرأة للعمل في أوساط اجتماعية عديدة إلى ضرورة اجتماعية ومطلبا عائليّا أصبحت تفرضه حاجة الأسرة الاقتصاديّة إلى تنويع مصادر دخلها لمجابهة صعوبات الحياة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع مستويات المعيشة.

وفي حالة المرأة صاحبة المبادرة الاقتصادية المستقلة، وإن لا تزال الظاهرة حديثة نسبيا ولم تُخصّ بما تستحق من البحث ، فإن الدراسات الميدانية القليلة المنجزة تؤكد بما لا يترك مجالا للشك على أهميّة تمفصل الخاص بالعام في حياة المرأة صاحبة المشروع، بما يرفد إلى حدّ كبير نجاحها في التسيير والإدارة، وبما قد يبرّر ذلك الافتراض القائل بوجود علاقة قويّة بين نجاح المرأة صاحبة الأعمال في تسيير مؤسستها وبين مهاراتها وتجربتها في إدارة شؤون البيت وطباع أهله وأزماته.

(٣٣) يمكن على سبيل المثال ذكر دراسات كميليا عبد الفتاح وبعض الدراسات التي نشرت بمركز دراسات الوحدة العربيّة ببيروت وغيرها من الدراسات العديدة التي نشرت بالمشرق وبالمغرب العربيين.

ويشير الواقع إلى محوريّة حضور الأسرة بصيغ مختلفة في مسيرة المرأة باعثة المؤسسة، حيث لا يبرز في الغالب خيار المبادرة ببعث المؤسسة على حساب حضور الأسرة في ذات المرأة الباعثة . كما لا يتجلى ذلك الخيار في صور عكسية أو متناقضة مع خيارات الأسرة، بقدر ما يندرج إقدام المرأة على خوض غمار التجربة الاقتصادية المستقلّة ضمن صيغ مختلفة من التوافقات الأسريّة[٣٤] ومن الصفقات العائلية المتعددة الأبعاد.

وبغضّ النظر عن نموذج المرأة صاحبة الأعمال (المغامرة بمفردها أو المستندة إلى تقاليد عائلية في المجال)، فإنّ فعل الانخراط في مسار المبادرة الاقتصادية الخاصة في مستوى علاقته بالأسرة، ينصهر في الغالب في صيرورة حلّ لأزمة أسريّة ما أو جبر ضرر نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي. وهو ما قد يتجسّم سواء في حالة المرأة سليلة العائلات الضليعة في عالم المال والأعمال التي يضطرها الانتماء العائلي لظرف أو لآخر إلى تسلّم المشعل ومواصلة المسيرة بمؤسسات العائلة والأب أو بمشاريع الزوج، أو في وضعيّة المرأة المفتقدة لذلك السند والتي عقدت العزم من أجل أسرتها وعبر مصداقيتها على كسر توق الفقر عبر قرض ومؤسسة متناهيا الصغر.

إنّ بعث المرأة للمؤسسة لا يولد بالصدفة كما عبّر عن ذلك بعض الباحثين، وإنما يتموقع في منطقة معلومة من الشبكة التي تنسجها الباعثة للمشروع مع الأيام، حيث يحيط بها مناخ ملائم «ووسط ساند». ويبقى من العبث تصور أن ظاهرة المقاولة النسائية ظاهرة فريدة بإمكانها النجاح بمعزل عن الدعم والمؤثرات العائلية[٣٥] وبالتالي بمعزل عن الرجل والرجال. ويعرف مشهد إدارة المرأة للمؤسسة الاقتصادية حضورا مكثفا للرجل بصيغه المختلفة كأب وزوج وأخ وابن وجار وابن عمّ الخ... ويختلف شكل الحضور وقوّة تأثيره في سير المؤسسة وفي شخصيّة صاحبتها بحسب طبيعة الرابط مع تلك الأخيرة، وبحسب الدور الذي يتبوأه الرجل داخل المؤسسة وخارجها والمكانة التي يحتلها في ذات صاحبة المؤسسة.

(٣٤) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 35

(٣٥) نفس المرجع ص ٨٥

وتتراوح مستويات وجود الرجل/ الزوج مثلا وسلّم حضوره في المؤسسة من الوجود الفعلي الذي يتقاسم فيه مع المرأة مسؤولية الإدارة والمتابعة والتسيير، إلى الوجود «الواجهة» الذي يبرز فيه عند الحاجة إلى قضاء شأن ما لا يقضيه غير تدخل «الرجال»، كالحصول على قرض أو التزود بمواد أولية أو غيره، إلى الوجود عن بُعد الذي لا يبدي فيه غير المراقبة وتقديم النصح والمشورة.

أما الرجل/ الأب فبقدر ما قد يكون حضوره مباشرا في حالات باعثة المشروع العزباء، فإن حضوره الأبرز يكون غالبا في مستوى نسق تمثّلات النساء صاحبات الأعمال لقيم النجاح والتألق والثقة بالنفس، وفي مستوى استبطانهنّ لأساسيات التسيير الحكيم والتعامل مع الحرفاء والعمّال والمزودين وغيرهم. وقد رأى «بيارنويل دينياي» أن إحداث المرأة للمؤسسة كثيرا ما ترتبط بعملية إعادة إنتاج اجتماعي لمهنة معينة أو لمجال نشاط معيّن، وغالبا ما تنغرس الحساسيّة تجاه بعث المشروع والرغبة الجامحة في المبادرة الاقتصادية الخاصة في طفولة المرأة وفي تنشئتها الاجتماعية التي تقودها بأشكال واعية وغير واعية إلى بلورة تلك الرغبة وبلوغ تلك النتيجة. ولئن يرتبط ذلك الحسّ نحو بعث المشروع في رأيه بالثقافات الوطنية والحوافز المؤسساتية، فانه يرتبط كذلك بقدر مهمّ من الممارسات العائلية التربوية التي تساهم في الإعداد المسبق لمستقبل المرأة، وتهيئتها لبعث المؤسسة الخاصة وتولي مسؤولية قيادتها[٣٦].

إن حديث بعض المختصين عن تجذّر مبادرات بعث المؤسسة النسائية في الدول العربيّة في دائرة الوسط الاجتماعي الرافد للمؤسسة ولصاحبتها، أفضى إلى التأكيد على محوريّة التحرّك الذكيّ للمرأة باعثة المشروع ضمن نسيج أكبر من العلاقات الاجتماعيّة المختلفة التي تصنعها تلك المرأة خارج محيطها العائلي والاجتماعي، وقدرتها على تأليف شبكة من العلاقات الحيويّة التي تستند إليها في رفد حياة مؤسستها وانتعاشها، واستنفارها في أوقات الضرورة لقضاء شؤون مؤسستها.

ولا يعدّ الحديث عن تمفصل الاقتصادي بالاجتماعي وتلحّف الأوّل بالثاني واكتسائه به، تناولا جديدا في الأدبيات السوسيولوجية والانثربولوجيّة التي أكّدت

(٣٦) نفس المرجع، ص ٨٢.

منذ فترة الروّاد والمؤسسين على أهمية انصهار الفعل الاقتصادي في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحمّله معاني المصادقة الاجتماعيّة، وتضفي عليه معاني ودلالات رمزية.

وقد عاب عالم الاجتماع الفرنسي «بيار بورديو» [Pierre Bourdieu] منذ الستينات على علماء الاقتصاد افتراضهم اشتغال الرأسمال الاقتصادي بشكل مستقل، وافتراضهم لحدوث التراكم الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية الصرفة. وبيّن «بورديو» في مقابل ذلك أن إعادة إنتاج الرأسمال الاقتصادي وتناميه يفترض بالضرورة حالة من تحوّله نحو أشكال أخرى من رأس المال، ومنها رأس المال المدرسي والثقافي واللغوي الرمزي ومن ثمّ تحوّله إلى رأس مال اجتماعي(٣٧). ويختزل الرأسمال الاجتماعي برأيه كلّ أشكال رؤوس الأموال غير الاقتصاديّة التي لا يمكن للنماء الاقتصادي أن يتحقق بدونها. ويعرّفه على أنّه «مجموعة من المصادر المتوفرة أو الكامنة المرتبطة بملكية شبكة دائمة من العلاقات القائمة على التعارف المتبادل، والمرتبطة بالانتماء إلى مجموعة من الأعوان المتحدين بروابط قارة ومثمرة قائمة على تبادلات ماديّة ورمزيّة متلاحمة»(٣٨).

وقد بدأ مفهوم الرأسمال الاجتماعي يبرز في بعض الدراسات بوصفه المفهوم السوسيولوجي الأكثر قدرة على فهم ظاهرة المقاولة النسائية. وبدأت بعض الأدبيات تؤكدّ على محوريّة اعتماد المرأة باعثة المؤسسة الاقتصادية الخاصة (أكثر من الرجل وبشكل مختلف عنه) على جملة من التحالفات الاجتماعية وشبكة من العلاقات الاجتماعية التي تستثمر فيها بشكل مجدي الرصيد العلائقي للأهل وخاصة للأب والزوج والأبناء. وأصبحت الوقائع تؤكّد تحمّل الرأسمال الاجتماعي للمرأة باعثة المشروع، أكثر من غيره من رؤوس الأموال، جزءا مهمّا من مسؤولية نجاح مختلف عمليات مضارباتها في السوق، وتسييرها لمؤسستها، وجبر عثراتها المالية والإدارية، وتجاوز كلّ الصعوبات التي يمكن أن تعتري المسيرة الاقتصادية للمرأة ولمؤسستها.

(٣٧) Bourdieu Pierre, Le capital social, notes provisoires. Texte reproduit dans Bevort, A et Lallement, M, Le capital social, ibid, p 31.

(٣٨) نفس المرجع والصفحة.

إن التطور الفكري الحاصل في مقاربة علاقة المرأة بالمؤسسات الاقتصاديّة والتمفصل القائم بين الاجتماعي والاقتصادي في مسارات مكافحة الفقر، وبعث المؤسسات الاقتصاديّة، وعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي في الدول النامية، أضحى يدفع باتجاه تغيير فعلي في التوجهات الفكرية والنظرية القائمة والمعتمدة لعقود في علم اجتماع التنظيم والمؤسسة.

وتتوجه الإشارة تحديدا إلى بعض أوجه القصور النظري الناتج عن التناول السوسيولوجي للمؤسسة مختزلا في دراسة وتحليل المؤسسات الصناعية الكبرى وبمعزل عن دراسة وتحليل كيفيّة اشتغال المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر. وهو ما أدى إلى نقص لافت في تطوّر الإدراك السوسيولوجي لبعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بتلك المجالات.

وقد أصبحت الدراسات تؤكد على ضرورة الانتباه إلى أن رأسمال المؤسسة الاقتصادية القار في البلدان النامية لا يرتبط فقط بقيمة التبادل المنتجة من طرفه، ولكنه يرتبط بقيمة اجتماعية، وبتنوع في العلاقات والصداقات والدعم الذي يمكن أن يحتكم عليه باعث المشروع أو باعثته. إن نجاح المؤسسة الاقتصاديّة متوسطة كانت أو صغيرة ينشأ كذلك من رأسمالها الاجتماعي وقدرة صاحبتها أو صاحبها على التحرك داخل شبكة من العلاقات الاجتماعيّة المتنوعة مع الحرفاء والمزودين والموظفين الإداريين والعاملين بالبنوك وغيرهم.

إن القوة تكمن كذلك في ذلك «الرأسمال الاستراتيجي»[٣٩] العصيّ عن القياس الخارجي والعابر والذي لا يتسنّى للدارس فهمه وتقييمه إلا إذا ما تم اعتبار مجموعات الانتماء. وقد دعت بعض الدراسات الحديثة إلى ضرورة استحداث مرجعيات نظريّة وبراديجمات جديدة لدراسة المؤسسة المتوسطة والصغيرة، مرجعيات تنطلق من تثمين دور البنية الخارجية ومن تأثير المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد على سلوك صاحب المؤسسة أو صاحبتها. وتنطلق هذه الدعوات من قناعة راسخة بأن المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر يمكن أن تمثل موضوع بحث قائم بذاته . إنها تتجلى كحقيقة متداخلة مشحونة بالروابط التي تنسجها تلك المؤسسة مع محيطها . وتؤدي بنا محاولة مقاربتها إلى تناول المجال

(٣٩) Denieul P N, Les entrepreneurs du développement. L'Harmattan, Paris 1992, p 11.

الاجتماعي المحلّي على أنّه منظومة مؤلفة من جملة من العلاقات الاجتماعية(٤٠).

وهو ما يدفع باتجاه التأكيد على القيمة المضافة والعائد النظري من تفكيك مرجعيات النظر، والتخلي عن المقاربات الشمولية للظواهر التي لا تعير انتباها لعلاقات النوع الاجتماعي ولتجسداتها في الواقع والمجال المدروسين. ولا شك في أن اعتماد منظور سوسيولوجي مراع للنوع الاجتماعي وأكثر التصاقا بخصوصية المجتمعات والثقافات والشعوب يثري إلى حد كبير محاولات فهمنا للظواهر المدروسة.

٤-٢ المرأة العربية والسياق السوسيوثقافي للمبادرة الاقتصاديّة

تشهد حركة دخول المرأة العربيّة لعالم الأعمال المهمّة أو الصغيرة الحجم تناميا لافتا في ظل تسامح مجتمعيّ وثقافيّ لم يبدُ رافضا لحضورها في هذه الساحة، بل إنه كان على العكس من ذلك - كما تقدّم - سندا ودافعا لحركة انخراطها في مجال المبادرة الاقتصادية الخاصة.

ويتمّ ذلك في حالة كانت المرأة صاحبة الأعمال مدفوعة بتقاليد أو بثروة عائلية، أو كانت لا تحتكم على غير الصبر والمبادرة وتشجيع المحيطين بها. وقد يبدو الأمر لافتا بعض الشيء خاصة إذا ما وُضع في سياق الوصم المتداول للثقافة العربية الموسومة بذكوريتها وببطرياركية مجتمعاتها المعطّلة لأدوار المرأة الاقتصادية والمانعة لحركة تحرّرها من قيود الفضاء الخاص.

ويبقى سؤال المشروعية الاجتماعية والثقافية وتقبّل تلك الثقافة الذكورية لفعل المبادرة الاقتصادية الحرة للمرأة، محيّرا، ويحتاج إلى جهود بحث أكثر عمقا تعمل على فهم اركيولوجيا ذاكرة المجتمع وثقافته وتاريخه، وتحاول عبر ذلك فهم ظاهرة المقاولة النسائية في علاقتها بالثقافة العربيّة الإسلامية. ولا ندعيّ في هذا المقام القدرة على فعل ذلك بقدر ما نطمح لتناول بعض زوايا النظر لظاهرة ولوج المرأة عالم المال والأعمال في بعدها الثقافي.

(٤٠) Ganne Bernard, "Pour une sociologie des PEM ou de l'entreprise comme articulation d'un système de relations" in Cahiers du Lastrée, Université de Lille, 1987. dans Denieul, Les entrepreneurs du développement, p 12.

لقد أفضت بعض القراءات السوسيولوجية لظاهرة المقاولة النسائية ومحاولات فهم نجاح المرأة صاحبة الأعمال وتألقها في إدارة مؤسستها، إلى تنزيل الظاهرة في إطار علاقة سببيّة بينها وبين المجتمع الذكوري وثقافته. ورأت تلك القراءة أن بروز المرأة كفاعل اقتصادي رائد في بعض المجتمعات العربيّة قد يكون في جانب منه نتيجة منطقيّة لوجودها ضمن مجتمعات ذكورية. وقد بيّن «بيار نويل دينياي» في هذا الصدد بان الثقافات التي تُنعت بأنها ذكورية تمنح فرصا أكبر لبروز مقاولة نسائية طموحة ومتحدية(٤١).

إن الاعتبار بأنّ طموح المرأة واقتحامها عالم المال والأعمال نتيجة محكومة بطبيعة الثقافة الذكوريّة السائدة، قد يكون مدخلا مهمّا لفهم بعض جوانب إصرار المرأة وعزمها على تحدّي العوائق الثقافية وكسر مسلمات أدوار النوع الاجتماعي وايديولوجياتها التي لا يخلو منها مجتمع ولا ثقافة، إلاّ أنّه يبقى بنظرنا غير كاف لتحليل الظاهرة وفهمها.

وإذا كان من الأكيد بأن تجديف المرأة العربيّة ضدّ التيّار المعادي لإسهامها الفاعل في الحياة الاقتصادية قد يكون وراء تفسير عزمها على التحدّي وتحقيق النجاح وفرض الذات، فإنه من المؤكد كذلك أن مختلف أوجه ذلك التحدي لا تنطلق من عدم، ولا يمكن اعتبارها ظواهر بلا ظلّ وبدون جذور ثقافيّة واجتماعيّة . وربّما تجد تلك القيم النسائية المتحدّية لنفسها، امتدادات تاريخيّة وحججاً تستند إليها وتستمد منها مشروعيتها الثقافية في الوجود والبروز.

وتتكرّر صور تلك المشروعيّة الثقافيّة التاريخية ونماذجها ويُعبّر عنها بأشكال مختلفة في مشهد المرأة العربيّة سيدة الأعمال ذات الدور الاقتصادي الرائد مغربا ومشرقا. ويطفو نموذج السيدة خديجة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم مثلا بقوّة في دوائر متنوعة من فعل التألق والبروز الاقتصادي للمرأة العربيّة. ولا غرابة في أن يقترن اسم السيدة خديجة بسلسلة معامل للفولاذ والصلب تديرها امرأة عربيّة، كما لا غرابة أن تحمل بعض منتديات سيدات الأعمال ومجالسهن وغرفهن التجاريّة ذلك الاسم الرمز. ولا غرابة في أن تستمدّ اليوم تاجرة موريتانية (تجوب البلاد العربية طولا وعرضا بحثا عن أجود أنواع العطور والحلي والقماش لتزوّد به

(٤١) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 65.

صغار تاجرات موريتانيا[٤٢]) شرعية ممارستها من جدّاتها تاجرات موريتانيا اللاتي كنّا في قرون خلت يسجّلن حضورهن في قوافل التجارة الصحراوية بين المغرب الإسلامي ووسط وغرب إفريقيا.

وقد تتمظهر تلك المشروعية التاريخية بصور مختلفة حسب السياقات والظروف وقد تتجلّى بطريقة أو بأخرى في نماذج متعددة من سيدات الأعمال العربيات، ولكن المهمّ أنها تنخرط جميعا في ذات المسار من الدلالة، ومن نسج المعاني المسترفد بدوره من فضل الشريعة الإسلامية على المرأة والاعتراف لها بذمّة مالية مستقلّة مكّنتها – رغم سطوة الأعراف وجور التقاليد – من فرض ذاتها في عالم الأعمال، وساعدت على توفير مناخ ثقافي عام لا يستنكر وجودها فيه.

وتتجه المرأة صاحبة العمل المتواضع والمشروع المتناهي الصغر في نفس ذلك المسار من البحث عن المشروعية الرمزية والاسترفاد منها، إلى نصوص القرآن الكريم وأحاديث السنة النبويّة الشريفة التي تبارك السعي وتستهجن الاستكانة وتُعلي من شأن العمل على قتل شبح الفقر ودحره. وتجد في المأثور الشعبي سندا لكل ذلك لتؤكد للمحيطين بها وللمتعاملين معها أن «لا عار في عمل النهار» وأن «في الحركة بركة» وأنّ «التعب والشقاء أفضل من الاحتياج والعوز» الخ...

الخاتمة

ينصهر توجه المرأة العربية نحو مسارات بعث المؤسسة الاقتصادية وإدارتها في إطار تطور لافت للسياقات الاجتماعية والقانونية والسياسيّة. وترتبط المشاركة الاقتصادية الناشئة للمرأة في هذا المجال بمناخات عامة أضحت تدفع باتجاه حفز المرأة على الحضور والإسهام في ذلك المجال. وتبرز فئة سيدات الأعمال المديرة للمشاريع الاقتصاديّة المهمة الحجم في النسيج الاقتصادي العربي كفئة أضحت تؤكد أهمية ما يمكن أن تسجّله المرأة في المجال الاقتصادي من انجازات فعليّة. وقد أضحى السياق الاقتصادي المعولم وتطوّر السياسات والبرامج الدولية والوطنية في مكافحة الفقر والحدّ من انتشاره يدفع باتجاه إنتاج صنف مستحدث من النساء

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول ممارسة المرأة الموريتانية لنشاط التجارة يمكن الرجوع:
Simard Gisèle, Petites commerçantes de Mauritanie: voiles, perles et henné. ACCT-Karthala, Paris 1996.

العربيّات صاحبات الأعمال يتصل بإدارة المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر.

وبقطع النظر عما توظفه المرأة العربية صاحبة الأعمال بنماذجها المختلفة من مال في مشروعها الكبير أو المتواضع الحجم، تبرز خصوصيتها في أهمية استثماراتها الاجتماعية وفي صيغ إبرازها لمشروعية ثقافية ورمزية وتاريخية لنشاطها الاقتصادي. وتبرز الدراسات الميدانية مدى حذق المرأة صاحبة الأعمال في توظيف رأسمال اجتماعي رمزي قائم على شبكة من العلاقات الاجتماعية المتينة التي تدور في فلكها. ويتجلّى الرجل بمختلف صيغه (أب وزوج وأخ وابن...) في عمق تلك الشبكة كشريك رافد للحضور الفعلي للمرأة ولمؤسستها الاقتصادية، كما يحضر كسند رمزي داعم لشخصيتها ولثقتها بذاتها ومهيكلا أساسياً لنماذج تسييرها لمؤسستها وأدارتها لمشروعها. وترسم المرأة العربيّة صاحبة الأعمال– حسب السياق والظرف وطبيعة النشاط وحجم المؤسسة الاقتصادية– صورا متعددة مؤكدة من خلالها مشروعية نشاطها الاقتصادي وارتباطه الهيكلي بالثقافة وبالتاريخ وبمقومات الهوية الجماعية وأسس الانتماء.

المرأة السودانية سيّدة أعمال في المشاريع الصغيرة

وداد عبدالرحمن

مقدمة:

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على مساهمة المرأة في النشاط الأقتصادي الإنتربرونيرى من خلال ادارتها لمشروعات صغيرة (MSEs) ووحدات انتاجية منزلية خاصة فى مجال الاطعمة والمشروبات، كما تركز الورقه ايضآ على دور مثل هذه المشروعات الصغيرة في دفع عجلة التنمية في المجتمع عامة كمحصلة للمنافع المكتسبة من هذه المشروعات والانشطة على المستوى الفردي والأسري. ويتمثل اسهام هذه الانشطة في تحقيق فوائد ومكاسب في مختلف مناحى حياة النساء العاملات فيها وكذلك فى حياة أسرهن من خلال أنماط الاستهلاك والإنفاق للدخل المحقق منها.

وكما هو معروف فإن عمل المرأة عموما وعملها فى مجالات الاستثمار الفردى والعمل التجارى تحكمه مفاهيم ومعتقدات كثيرة. وتبعا لهذه المفاهيم وانعكاساتها فقد تمركز نشاط المرأة الاقتصادي في معظم المجتمعات حول مجالات العمل التقليدية مثل انتاج الغذاء والإنتاج المنزلي وهي تمثل امتداداً لمفهوم النوع الإجتماعى وترتبط بدور المرأة الانجابي

حسب تقسيم العمل والادوار داخل الاسرة واعتبارها المسؤول الاول والاساسي عن توفير الغذاء والرعاية لافراد الاسرة (وبخاصة القوة العاملة المنتظره من الرجال في النظام الرأسمالي). بهذا فان مجال المشروعات الصغيرة ووحدات الإنتاج المنزلي، خاصة في صناعة الغذاء، يستقطب نسبة كبيرة من النساء الناشطات اقتصاديا في كل المجتمعات ويجسد ظروف المرأة عامة حيث يفضل بقاؤها في المنزل للقيام بالدور الانجابي .

ففى السودان مثلا بلغت نسبة النساء العاملات فى المجالات الإنتاجية والتجارية فى القطاع غير الرسمى فى الحضر٥٤٪ من النساء الناشطات إنتاجيا، وتعمل ١٥٪ منهن فى مجال الخدمات الغذائية كبائعات للخبز والشاى (بلقيس بدرى وآخرون، ٢٠٠٨). كما يمثل نشاط الإنتاج الغذائى المنزلى الملجأ الرئيسي لمعظم النساء اللائي يعانيين من حالات الفقر وقلة الموارد، ويمكّن اعدادا كبيرة من النساء من التكيف مع الظروف الاجتماعية القاسية التي يواجهنها مثل الحروب والنزوح وعدم الاستقرار والسياسات الاقتصادية الخ... بذلك يكون عمل المرأة الإنتربرونيرى فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلي بمثابة الاستراتيجيه التي تمكّن المرأة من تحقيق الرعاية لاسرتها والحصول على كثير من عناصر التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنفسها.

محور هذه الورقة يتبلور فى مدى تحقيق المرأة العاملة فى هذه المجالات لفوائد حقيقية فى البعد الاقتصادى، وذلك من خلال قدرتها على التحكم فى دخلها الذى تكسبه من نشاطها الإقتصادى وقدرتها على إتخاذ القرار فيه. كما تهدف الورقة إلى التعرف على أنماط الإنفاق لدى المرأة بما يساعد فى دعم تمكينها وتوفير الاستقلالية الاقتصادية وحرية القرار المالى لها.

فى هذا المنحى تحاول الورقة الإجابة على عدد من الأسئلة مثل ما مدى مساهمة المرأة العاملة فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى فى اتخاذ القرار حول التصرف فى دخل الأسرة؟ كيف تنفق هؤلاء النسوة دخلهن المحقق من نشاطهن الاقتصادى؟ ولأى درجة يمتلكن حرية التصرف بدخلهن؟ ما هى أولويات الإنفاق لدى هذه المجموعة من النساء العاملات فى المشروعات الصغيرة؟ ما هى العوامل التى تؤثر على قرارهن فى التصرف بدخلهن المالى؟ ما هو المردود من انخراط المرأة فى الأنشطة الإنتاجية والفوائد الفعلية المحققة للنساء، لأسرهن

وللمجتمع كافة؟ ما مدى إسهامهن فى دعم شبكات الأمان ضد الفقر؟ وهل لهن تفاعل مجتمعى فى دعم الجمعيات الخيرية وفى رعاية الفئات الأكثر فقراً؟

الاطار المفاهيمي:

ان مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قديمة واساسية في مختلف المجتمعات وفى مختلف مراحل تطورها. فمنذ القدم تساهم المرأة في نشاطات الزراعة والرعي وتوفير الغذاء لافراد المجمتع. ومع تطور الحياة ومع بداية الثورة الصناعية اتجهت المرأة الى مواقع الانتاج الجديدة وتدفقت جيوش من النساء الى العمل في المصانع والمكاتب والمحال التجارية خاصة عقب الحرب العالمية الثانية. ومع تنامي التحولات الحضرية في المجتمعات زاد دخول المرأة في مجالات العمل الانتاجي المختلفة فى القطاعين الرسمي وغير الرسمى.

لكن عمل المرأة كقوة بشرية مساهمة في التنمية يؤطّر بالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مثل تحديد الادوار وتقسيم العمل وامتلاك الموارد والتحكم بها واتخاذ القرار داخل الاسرة. وكان لهذه المفاهيم دور اساسي في تحديد وتشكيل انماط عمل المرأة والانشطة التي تساهم بها فى التنمية. كما تحدد أيضا مدى قدرة المرأة على التحكم بالمنافع المالية المحققة لها من مساهمتها فى العمل المنتج، وكذا تحديد أولويات الإنفاق من دخل الأسرة عامة ومن دخلها من عملها وكسبها المالى خاصة.

فى الجزء التالى يتم استعراض بعض المفاهيم النظرية التى تسلط الضوء على كيف ساعد عمل المرأة فى وضعها داخل الأسرة من خلال الإسهام فى الجوانب المالية، وكذلك تأثيره فى قدرتها على اتخاذ القرار فى الإنفاق داخل الأسرة من دخلها، والعوامل التى تؤثر فى تحكم المرأة بدخلها من عملها فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى.

الأسباب والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الخاص بإنفاق دخل المرأة

النشأة التقليدية والآيديولوجية الذكورية:

إن التنشئة التقليدية القائمة على مفاهيم النوع الاجتماعي وتقسيم الأدوار بحيث يكون الرجل هو رب الاسرة والعائل الرئيسي لها، في حين يكون دور المرأة داخل تلك الاسرة هو دور الرعاية وتقديم الإحتيجات المختلفة من خلال القيام

بالأدوار الإنجابية والأعمال المنزلية اللازمة لتوفير احتياجات الاسرة، تلعب دورا هاما فى قدرة المرأة على اتخاذ القرار فى نواحٍ كثيرة، منها الإنفاق والتصرف فى الموارد المالية. تبعاً لذلك فإن دور الرجل في الاسرة المستمد من آيديولوجية السيطرة الذكورية (البطريركيه) يعطيه دور القيادة والسيطرة ويتسبب في تحجيم دور المرأة فى إتخاذ القرار. فإذا كان الرجل هو «رب» الاسرة وعائلها فإن ذلك يعطيه المكانة القيادية والسيطرة المطلقة التي تقود إلى انفراده باتخاذ القرار داخل الاسرة في كل ما يتعلق بها من شؤون. والمرأة تبعاً لدورها كما رسمته حدود الأيديولوجية الذكوريه ومفهوم النوع الإجتماعي كدور تابع «لرب» الاسره فإن مساحة الحرية في إتخاذ القرار– خاصة في القرارات الهامة والحاسمة في حياة الاسرة – تكون من نصيب رب الاسرة وعائلها، ويترك للمرأة– في أفضل الحالات– اتخاذ القرارات التي تتعلق بمعطيات أدوارها المرسومة لها حسب الآيديولوجية الذكورية وتقسيم ادوار النوع(الأدوار الانجابية والاعمال المنزلية).

والنظرية الذكورية ما زالت هي التي تحدد أدوار النساء والمكاسب التي تتحقق من هذه الأدوار لتؤكد أنه حتى مع التغيرات الاجتماعية/ الثقافية/ الاقتصادية التي أدت الى الاندفاع المتزايد للنساء إلى سوق العمل بشقيه الرسمي وغير الرسمي فإنه ما زال على النساء القيام بتسيير أمور المنزل إضافة إلى العمل المأجور او المنتج. إلا ان هذه التغيرات لم تطل دور الرجل حيث ظل هو «العائل» «الرب» المنفق ولم يشارك في الدور الإنجابي (أعمال المنزل ورعاية الأطفال) بنفس القدر الذي شاركت فيه المرأة في دور الرجل (الإعالة والإنفاق) حسب تقسيم الأدوار والآيديولوجية الذكورية. بدلاً عن ذلك يتأكد دوماً ومن خلال تثبيت هذه الآيديولوجية والتأكيد عليها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تساهم فيها مؤسسات المجتمع كافة، بداية بالأسرة والمؤسسات الأخرى مثل المؤسسات التعليمية، الدينية، الإعلام وحتى الدولة بسياساتها وقوانينها. ويفسر الكثيرون ذلك بأن الإبقاء على هذه الأدوار يحقق منافع للرجال وللنظام الاقتصادي ككل خاصة في تنامي الاقتصاديات القائمة على رأس المال الذي يضمن وجود مصدر يغذي النظام الرأسمالي بما يحتاجه من قوة العمل (لين جيرمان، ٢٠٠٢).

ومن هنا فإنه حسب النظرية الذكورية تتمركز القدرة على تخاذ القرارات المالية داخل الاسرة في أيدي عائلها الذي هو الرجل ولابد من المحافظة على هذه

الآيديولوجية رغماً عن كثير من التغيرات وذلك لأجل المحافظة على الإنتاج بشقيه العمل المأجور والإنتاج للاستهلاك الأسرى.

من هنا يتضح أن إستمرار وبقاء الآيديولوجية الذكورية في المجتمع يرتبط بالتنشئة الاجتماعية، كما يرتبط بالقناعة بضرورة هذه الآيديولوجية لاستمرار الإنتاج بشقيه وذلك باستمرار دور المرأة الإنجابي ودور الرجل الذكوري القيادي الذي يمنحه حق القرار والتحكم فى موارد الأسرة حتى فى الحالات التى تشارك المرأة فى الإنتاج والعمل من أجل الكسب.

وعليه فإن دور الرجل فى غالب الأحيان يمتد للتحكم حتى فى دخل المرأة الخاص من نشاطها الإنتاجى كجزء من تحكم «رب» الأسرة وعائلها . بمعنى أن مكونات هذا الدور تصبح مطلقة فيما يختص بوضع المرأة داخل الأسرة وما يميزه من قهر للمرأة.

وقد أجريت بعض الدراسات فى هذا السياق فى بعض المجتمعات العربية، وبحثت فى اتخاذ القرار داخل الأسرة العربية كمثال على ذلك الدراسة التى تمت فى داخل المجتمع الفلسطينى حول اتخاذ القرار داخل الأسرة فى نواحى إنفاق دخل الأسرة(محاسن، ٢٠٠٥)، والذى توصل إلى أن القرار ظاهرياً للمرأة لكنه ضمنياً للرجل وأن المرأة مهما يكون لها من مكانه علمية أو اقتصادية أو اجتماعية فأنها لا تملك حق القرار داخل اسرتها، وتكون الكلمة الأولى والقرار النهائي للرجل. وأوضح البحث أنه حتى فى حالة المرأة التى تعمل براتب فإن الغالبية العظمى منهن لا يستطعن التصرف برواتبهن إلا بجزء ضئيل جداً في شكل مصروف جيب للأطفال أو شراء بعض الاحتياجات البسيطة. فيما عدا ذلك يكون القرار للرجل. وقد عزت الباحثة ذلك إلى العادات والتقاليد الثقافية السائدة التى يتم التنشئة عليها في المجتمع الفلسطيني مثله مثل باقي المجتمعات العربية والغربية التي لا تقبل القرار من المرأة داخل الأسرة (المرجع السابق).

ضعف القدرة على المفاوضة داخل الأسرة:

لم يعد من المفيد النظر إلى المنزل كوحدة اقتصادية واحدة تتماثل فيها احتياجات الأفراد وتتوزع فيها الموارد بعدالة ومساواة لينعم جميع افراد الأسرة بالقدر من الموارد الذي يفي احتياجاتهم. كما ان النظرة الاقتصادية القديمة التي تنظر إلي دخل الأسرة الإجمالي "pool" وتوزيع الدخل والموارد على أساس جدول

أولويات لجميع الأفراد، لم تعد هذه النظرة تعكس واقع الدخل والإتفاق الأسري ، بل إنه فى بعض الأحيان يحدث تضارب واختلاف يرجح فيه ميزان القرار غالبا لصالح الرجل. وإن قدرة المرأة على التحكم بالدخل والإنفاق داخل الأسرة تحكمه عوامل كثيرة مثل القدرة على التفاوض والمساومة "negotiating and bargaining power" داخل الأسرة والتى ترتبط بمحددات كثيرة ايضا. وتشير أقروال (١٩٩٦) إلى أن العادات والمعتقدات ومفاهيم النوع الاجتماعي تحدد مدى وكيفية التفاوض داخل الأسرة . كما أن عملية التفاوض فى حد ذّاتها تكون عاملا لتغيير المعتقدات خاصة فى حالة عمل المرأة خارج المنزل لكسب الدخل كما هو الحال فى الهند وبنكلادش والسودان أيضا (أقروال، ١٩٩٦: شولتز، ٢٠٠٥). وفى دراسة عن السودان ونماذج الإنفاق الأسرى ودور المرأة فيه ، فقد أوردت شولتز ٢٠٠٥ أن هناك قدرا من التوافق بين احتياجات ومسؤوليات أفراد الأسرة . وبالرغم من بعض التفاوت، إلا أن الجميع يتفق فى الحرص على تحقيق رفاهية الأسرة وتأتي تلبية الحاجات الأساسية كأولوية للجميع. لكن فى ذات الوقت فإن الرجل يحظى بنصيب أكبر فى اتخاذ القرارات المؤثرة، وكذلك نصيب أكبر فى الإنفاق على احتياجات خاصة به (شولتز، ٢٠٠٥).

من العوامل التى تؤثر فى القدرة على التفاوض والمساومة فى إنفاق الدخل، تملّك الموارد والتحكم بها نتيجة القوانين والمعتقدات التى تؤثر فى هذه الموارد مثل الأجور . كما هناك من العوامل ما يتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي حول عمل المرأة ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى وأهمية دخلها كمورد للأسرة ، إضافة إلى العوامل التى تتعلق برأس المال الاجتماعى. كذلك مدى اشتراك النساء فى التنظيمات والشبكات المجتمعية يدعم رأس المال الإجتماعى لديهن ويزيد من قدرتهن على التفاوض من أجل اتخاذ القرار داخل الأسرة فى مختلف النواحى ومن ضمنها تحديد أوجه الإنفاق الأسري، وإنفاق الدخل الفردى للمرأة (نايلة كبير، ١٩٩٨ فى سوكومار ٢٠٠٢).

النظرة إلى دخل المرأة كدخل ثانوي:

تبعا للآيديولوجية الذكورية وتقسيم الأدوار حسب مفهوم النوع الاجتماعى وإعتبار أن الرجل هو العائل الأساسى للأسرة "breadwinner" فإنه ينظر لدخل الرجل كدخل أساسى لتلبية احتياجات الأسرة، فى حين ينظر إلى دخل المرأة كدخل

ثانوي وينظر إلى المرأة والأطفال كمستهلكين وليس كمنتجين داخل الأسرة. وقد ساهمت هذه النظرة الهامشية لعمل المرأة والدخل منه فى تشكيل نواحي كثيرة ترتبط بسياسات تحديد أجر المرأة وفى خلق معوقات لدخول المرأة سوق العمل، وأهم من ذلك أنها أثرت فى تشكيل العلاقات والقوة والقدرة على التفاوض فى الإنفاق داخل الأسرة (بوسرب، ١٩٧٠). وقد أهملت هذه النظرة العدد المتنامى من الأسر التى تعولها المرأة بمفردها وكيف أن دخل المرأة فيها هو دخل أساسى، وان هذه الأسر تعانى من الفقر أكثر من غيرها فى المجتمعات العربية خاصة مع النقص فى الخدمات المدعومة من قبل الدولة مثل حالة مصر والسودان (الليثى: عبد الرحمن، ٢٠٠٦).

نظريات السلوك حسب القيم والمنفعة:

تشير بعض نظريات السلوك الإنسانى إلى أن سلوك الفرد يتشكل حسب القيم التى تحقق المنفعة من السلوك المحدد، وعموما هناك اتجاهين فى مثل هذه النظريات يمكن ان تساعد فى تفسير أنماط سلوك المرأة عند إنفاق دخلها المكتسب من نشاطها الاقتصادي وعملها فى مشروعات صغيرة والإنتاج المنزلى.

النظريات التى تفسر السلوك على أساس القيمة المحققة للفرد متخذ القرار بالحرص على منفعته الخاصة "egoism" تشير إلى أن الفرد يختار السلوك الذي يحقق له المنفعة القصوى ، ويكون قراره بالتصرف بقدر إسهام ذلك السلوك المعين فى تحقيق أقصى منفعة له ربما دون النظر فى تبعات ذلك السلوك على الآخرين.

أما نظرية المنفعة الكلية "utilitarianism" فتركز على أن الفرد يقوم بالسلوك الذى يحقق المنفعة أو السعادة لأكبر عدد من الناس بمن فيهم الشخص متخذ القرار نفسه. وتفيد هذه النظرية ألى أن سعادة الفرد ترتبط بالسلوك الذي يؤدى إلى إسعاد الآخرين وإشباع حاجاتهم لتحقيق المنفة والفائدة لهم "eudemonia"، بمعنى آخر يسعد الفرد من إسعاد الآخرين ومساعدتهم (wikipidia, 2003).

ويرتبط هذا النمط من تحليل السلوك الإنسانى بنظرية الإيثار "altruism" التى تفيد بأن الفرد يمكن أن يستمد سعادته وتزداد منفعته الحدية من خلال إسعاد الغير وخدمتهم وبذل المال والجهد والوقت من أجلهم (المرجع السابق).

وقد أشارت دراسات كثيرة إلى قصور النظريات الكلاسيكية فى تفسير دوافع

الأفراد للانخراط فى أنشطة مدرة للدخل ومشروعات صغيرة ضمن النشاط الإنتربرونيرى ، من قبيل النواحى الاقتصادية التى تحقق المنافع الفردية المبنية على تقديم المصلحة الفردية (egoism) والعقلانية الاقتصادية البحتة، عند اتخاذ القرارات فى الأعمال المنتجة (أمارتا سن، فى نورسيا وتينقر، ٢٠٠٠). ولمعالجة هذا القصور فى النظرية الكلاسيكية عند تحليل المنافع من النشاط الاقتصادى خاصة الدخل وكيفية إنفاقه، أصبح من المفيد إتباع نظرية «المنافع المتعددة» لتفسير التصرف فى المنافع والمكاسب من العمل المنتج بما فى ذلك المكاسب المالية وإنفاق الدخل (المرجع السابق).

عليه يكون قرار المرأة فى إنفاق دخلها المحقق من نشاطها الاقتصادي فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى خاضع لدوافع متعددة: شخصية، اقتصادية، وأخلاقية تلتمس الواجب الاجتماعى والمسؤولية تجاه أفراد الأسرة.

المنهجية:

اتبعت هذه الورقة المنهجية التحليلية الوصفية. واعتمدت على بيانات تم جمعها من مجموعة من النساء (٧٥ امرأة) يمارسن نشاطاً اقتصادياً فى المجال الإنتربرونيري وإمتلاك مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (فردية) (MSEs) إضافة للإنتاج المنزلى فى مجالات مختلفة أهمها صناعة الأطعمة. وقد تمت الدراسة داخل ولاية الخرطوم بوصفها أكبر تجمع حضرى من حيث الكثافة السكانية والعوامل الديمغرافية الأخري التى تشجع الاستثمار بكل أنماطه ومستوياته.

بالنسبة لاختيار هذه العينة من النساء ونسبة لأن الغالبية العظمى من هؤلاء النسوة يعملن فى القطاع غير الرسمى وبالتالى لا توجد بيانات دقيقة تمكن من استخدام العينات الاحتمالية ، فقد اتبعت أسلوب العينة غير الاحتمالية القصدية لتضم الدراسة مجموعة تتناسب مع الغرض من الدراسة أصلا. وقد جاءت فكرة هذه الورقة أثناء دراسة أجريت حول المشروعات النسائية الصغيرة فى الأسواق الحضرية بولاية الخرطوم ، للتعرف على قدراتهن الإدارية فى إدارة هذه المشروعات. والآن استخدمت نفس مجموعة الدراسة الأولى مع خلق موازنة فى تمثيل مفردات العينة بحيث تضم الأسر التى يكون أفرادها جميعهم موجودين (زوج /زوجة / أبناء وربما أقارب آخرون)، وكذلك الأسر التى تكون المرأة هى العائل

الوحيد\الأساسي لها (Female Headed Households, FHH) وذلك لغياب الزوج لأيٍ من الأسباب. وكان السبب فى ذلك أن موضوع اتخاذ القرار داخل الأسرة يختلف باختلاف عائلها (مى بابكر، ١٩٩٩). وعليه تم اختيار (قصديا، purposively) عدد من مجموعة الدراسة الأولى وأضيفت مفردات جدد لتمثل وحدات التحليل فى هذه الدراسة.

استخدمت المقابلات الشخصية المتعمقة كوسيلة لجمع البيانات ، عدد كبير من المفردات تم مقابلتهن أكثر من مرة خاصة اللاتى كن جزءا من مفردات الدراسة السابقة. وقد استغرقت المقابلة فى المتوسط ساعة ونصف الساعة، فى مكان عمل مفردات العينة، فى الأسواق وفى مشروعاتهن أو فى منازلهن كوحدات إنتاجية.

تم تحليل البيانات بأسلوب تحليل البيانات النوعية عن طريق تحديد المفاهيم الأساسية وتحليل العلاقات المختلفة بينها للوصول إلى الحقائق حول الظاهرة قيد الدراسة، ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فى فهم الواقع الاجتماعي ودور مفردات البحث فى رؤية وإدراك ما يدور حولهن. كما تم التحليل أيضا على ضوء الإطار المفاهيمى للإجابة على أسئلة الدراسة دون تحديد فرضية محددة وذلك لتحقيق قدر أكبر من المرونة التى تعمق فهم الظاهرة وعكس مدى التفاعل مع المتغيرات المرتبطة بها ونوع ردة فعل مفردات العينة وتجاوبها معها من خلال إستراتيجيات واضحة (action/ interaction) كما ورد فى (ستراوس وكوربن، ١٩٩٠).

التحليل والنتائج:

من خلال تحليل البيانات الخاصة بمفردات العينة بداية تم التعرف على الخصائص الديمغرافية، من أهمها ان الغالبية العظمى منهن فى الفئة العمرية ما بين ٢٥– ٥٠ سنة، وأنهن من مستويات تعليم متواضعة أو أميات، معظمهن متزوجات ولديهن أطفال (٤– ٩ أطفال معظمهم فى سن المدارس). من أهم الخصائص أن معظمهن من الطبقات الفقيرة، ويساهمن مع أفراد الأسرة الممتدة فى توفير الدعم المادى. تم تسليط الضوء على جوانب مختلفة مثل أسباب ودوافع انخزاط النساء فى مثل هذه المشروعات وكيفية اختيار المشروع ومجالاته، القدرات الادارية والتسويقية لدى هؤلاء النسوة، والعوائق التى تواجه النساء أثناء القيام بادارة هذه

الوحدات الانتاجية ، وكيفية التغلب عليها واستراتيجيات التكيف المختلفة، والمكاسب المحققة من الانشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشروعات وأخيرا الخطط المستقبلية واحتمالات توسع هذه المشروعات. ومن بعد تم التركيز على النواحى المتعلقة بتأثير هذه المشروعات على العلاقات النوعية والتحكم بموارد الأسرة والإنفاق عامة. كما تم التعرف على اتخاذ القرار فى إنفاق دخلهن الخاص المحقق من عملهن فى المشروعات الصغيرة والعوامل المؤثرة فيه، والذي يشكل محور هذه الدراسة.

تبين من هذه الدراسة ان من أهم دوافع انخراط النسوة فى هذه الأنشطة هو الكسب المادى من أجل تحسين وضع الأسرة وتوفير كثير من متطلبات العيش الكريم خاصة وأن معظم هؤلاء النسوة من شرائح المجتمع التى تعانى من محدودية الدخل ويناط بهن اعالة أسرا كبيرة الحجم. أوضحت الدراسة أن هؤلاء النسوة يسهمن فى زيادة دخل الأسرة وتحسين الوضع الاقتصادي للعائلة، وفى أحيان كثيرة تعتمد الأسرة كليا على الدخل المحقق من هذه الأنشطة خاصة فى حالة الأسر التى تعولها المرأة بمفردها (FHH) وهذا يؤدي فى غالب الأحيان الى خلق مساحة أكبر للمرأة مما يؤدي غالبا إلى انفرادها بقرار الإنفاق (مي بابكر، ١٩٩٠). وحتى مع وجود دخل للزوج فإن المرأة تنفق دخلها على متطلبات الأسرة وتلبية الاحتياجات الأساسية خاصة المأكل والمشرب والملبس....إلخ.

وهذا التوجه لدى المرأة بقرار الإنفاق لتحسين الوضع المعيشى للأسرة فى السودان يقوى ويتبلور أكثر فى حالات الأسر التى تعانى من الفقر ، لكنه فى ذات الوقت كان هو النمط الشائع فى كل الحالات ربما مع اختلاف الحرص على نوعية ومستوى الاحتياجات . فمع التحسن النسبى فى وضع الأسرة الاقتصادى ينتقل الإنفاق الى مستوى الحاجات التى تحقق الرفاهية أكثر على سلم أولويات الإنفاق لدى المرأة. وهذه النتائج تشابه ما ورد عن مجتمعات عربية أخرى مثل فلسطين والسعودية (محاسن، ٢٠٠٥: نائلة، ٢٠٠٧). ففى دراسة نائلة العطار ٢٠٠٧ عن لماذا تعمل المرأة السعودية؟ فقد أفرزت الدراسة فوارق فى أنماط الإنفاق حسب المستوى الاقتصادى للأسرة وتم تحليل العينة على ثلاث مستويات بدات بالمرأة الفقيرة التى تنفق على الاحتياجات الضرورية لها وللأسرة ، ثم المرأة متوسطة الدخل وتنفق «على تحسين الوضع الاقتصادى للعائلة وخاصة الأبناء ، وترغب فى

توفير الكماليات لها ولعائلتها.....». أما المستوى الثالث وهو المرأة من وسط مرتفع الدخل نوعا فما «ترغب فيه إثبات ذاتها والتأكد من قدرتها على الاستقلال المادي.....» (نائلة العطار، ٢٠٠٧).

وقد أفادت معظم مفردات العينة أن الدخل المحقق من عمل النسوة فى هذه المجالات يوجه بشكل رئيسى الى الصرف على تعليم وصحة الأبناء بصفتهم دعائم أساسية لرأس المال البشرى.

بالنسبة للتعليم فان سياسة الدولة وتبنّي سياسات الاصلاح الهيكلى وما تبعها من خصخصة وتحرير الأسواق ورفع الدعم عن الخدمات ، جعل الانفاق على التعليم من أهم بنود صرف ميزانية الأسر بمختلف طبقاتها. وحتى تتاح فرصة التعليم لأبناء الأسرة فان النساء العاملات فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى أكدن أن الأنفاق على تعليم الأبناء يأتى فى مقدمة أولويات الأنفاق من دخل الأسرة عامة، ومن أهم أوجه التصرف فى العائد من الاستثمار فى المشروعات الصغيرة التى يمتلكنها خاصة. غالبية هؤلاء النسوة ابدين حرصا شديدا على تعليم أبنائهن وبناتهن بهدف أن يتمكنوا فى المستقبل من شغل أعمال ذات قيمة عالية وأن يتحقق لهم وضعا أفضل من حالهن وحال أسرهم. حتى بعض مفردات البحث غير المتزوجات أكدن هذه الناحية وأفدن بأنهن ينفقن جزءاً من دخلهن لمساعدة إخوانهن أو أقاربهن للإنفاق على تعليمهم. وترى جميع مفردات البحث أن الاستثمار فى تعليم الأبناء استراتيجية الهدف منها أن لا يضطر الأبناء للانخراط فى الأعمال الهامشية أو المحدودة الموارد مستقبلا. وكانت غاية معظم النساء فى العينة أن يتسلح الأبناء بالعلم ليتبوأ كل منهم مكانا أفضل فى سوق العمل مستقبلا.

أكدت الدراسة وعي هذه الشريحة من النساء لأهمية التعليم كأحد مقومات رأس المال البشرى وأستخدمن عبارات مثل «الاستثمار فى تعليم الأبناء أولوية بالنسبة لى...» و«الصرف على تعليم الأبناء ضرورة لأنه سلاحهم للمستقبل..». ومثل هذه العبارات تؤكد ادراك العاملات فى المشروعات الأنتاجية الصغيرة أن الاستثمار فى رأس المال البشرى أولوية وهدف يتحقق من العائد من عملهن والذى لولاه لما تيسر لهن ذلك.

ومن النماذج الفعلية التى اكّدت هذا الأدراك أن غالبية مفردات العينة قمن فعلا بتمكين أبنائهن من مواصلة تعليمهم وفى كثير من الحالات وضح الفرق فى وضع

تعليم أفراد الأسرة قبل وبعد انشاء المشروعات الانتاجية. فمثلا فى أكثر من ثلث الأسر تبيّن أن كبار الأبناء والبنات لم تتح لهم فرصة التعليم بنفس مستوى الفرص التى أتيحت للأخوة الأصغر سنا والذين هم أوفر حظا بسبب عمل الأم. ووجد أن عددا ليس بالقليل قد تمكن من اكمال الدراسة الجامعية وفى مجالات مثل الصيدلة والقانون وفى معاهد الكمبيوتر، وفى بعض الحالات تم الصرف على التعليم فى النظام الأهلى. بهذا فقد جاءت نتائج هذه الدراسة مماثلة لكثير من الدراسات (النقر، ١٩٩٥: بيتامبر، ١٩٩٨: شولتز، ٢٠٠٥: عبدالرحمن، ٢٠٠٦) والتى أشارت الى أن معظم النساء العاملات سواء فى أعمال تجارية أو انتاجية يمثل الأنفاق على متطلبات الأسرة أهم أولويات انفاق دخلهن ، والأنفاق على التعليم هو الأكثر إلحاحا. وتتسق هذه النتائج مع ما ورد من دراسات حتى فى الدول المتقدمة والتى تتمتع بسياسات لدعم التعليم الأساسى، مثل الدراسة التى قامت بها باحثتان عن صاحبات الأعمال والقدرة على التعلم من خلال العمل حيث تطرقن فى نفس الدراسة إلى مؤشرات النجاح لدى هؤلاء النسوة. وقد أظهرت الدراسة أن من أهم مؤشرات النجاح عند معظم مفردات العينة هو «إسعاد الأسرة والوفاء باحتياجات الأبناء لكى يكونوا أصحاء وينعموا بالتعليم فى الجامعات» (تارا وسوزان، ٢٠٠٠).

وتبين فى هذه الجزئية أن قرار الإنفاق فى هذا الاتجاه يعكس مدى اهتمامهن الذى يمكن أن يفسر على ضوء نظرية أشباع وتحقيق المنفعة من خلال منفعة الآخرين ونظرية الإيثار "altruism" كمحددات للسلوك الإنسانى. كما يتضح أن هؤلاء النسوة عند اتخاذ قرار إنفاق دخلهن لا يمتثلن دائما للأنماط السائدة حسب المفهوم الثقافى الأجتماعى من أن الرجل هو المناط به الإنفاق . وبالرغم من أن القدرة على اتخاذ القرار فى ظاهرها تمنح هؤلاء النسوة قدرة وحرية أكبر فى اتخاذ قرار الإنفاق، إلا أنها من ناحية أخرى تثقلهن بمسؤولية إضافية تزاح عن كاهل الرجل حسب ذلك المفهوم.

وتضيف هذه البيانات بعدا هاما فى مدى قدرة المرأة على رسم استراتيجيات انفاق دخلها بما يساهم فى تغيير المفاهيم التى تؤدى الى دونية المرأة وذلك من خلال تحقيق التمكين لمتخذة القرار وللمستفيدين منه خاصة البنات والفتيات.

بالنسبة لأوجه الإنفاق الأخرى التى وردت ولكن بدرجة أهمية أقل وبتفاوت كبير بين مفردات البحث ، الإنفاق على تطوير مسكن الأسرة، الإنفاق على الوحدات

الإنتاجية وتحسين بيئة وأساليب العمل، والإنفاق على بعض الكماليات مثل الترفيه لأفراد الأسرة.

بعض النساء اللائى لديهن أبناء فى سن الزواج ينفقن على مساعدة الأبناء لإكمال مراسم الزواج ونفقاته، ويعتبرن هذا كنوع من الالتزام الاجتماعى. ويفسر هذا بسعي المرأة لتحسين رأس المال الإجتماعي لها ولأسرتها كإحدي محددات قرار الإنفاق. ويرتبط بالبعد الاجتماعي فى قرار الإنفاق المساهمة الاجتماعية فى مناسبات الأهل والأصدقاء والجيران بمساهمات مالية أو عينية عند الأفراح أو المآتم فيما يعرف «بالموجب» وفى هذا الجانب من الإنفاق تدعيم لوضع المرأة فى دائرة مجتمعها الصغرى مما يؤثر بإيجابية فى وضعها الاجتماعى ويحقق لها السعادة والمنفعة حسب العقلانية الاجتماعية وليس الاقتصادية فقط "eudemonia".

أما مساهمة النساء فى أعمال خيرية منظمة فلم يرد بشكل واضح إلا فى حالات قليلة تقوم فيها جمعيات لتبادل المنفعة مثل جمعيات الأحياء التى تساهم فيها النساء لتوفير احتياجات المناسبات من أوانٍ ومعدات مثل خيام المناسبات والأثاث اللازم فى المناسبات الاجتماعية. وقد وضح أن دورهن وإسهامهن فى مثل هذه الجمعيات أفضل بكثير من النساء غير العاملات مما يعكس القدرة المالية و/أو قدرة أفضل فى قرار الإنفاق.

من أضعف بنود الإنفاق لدى هذه المجموعة الإنفاق على النواحى الشخصية مثل تطوير الذات (القراءة والاطلاع، المشاركة فى برامج تعليمية) والاعتناء الذاتى والإنفاق على الجمال وقد عزت بعض النساء هذا ألى عدم وجود زمن لديهن بسبب انشغالهن فى النشاط الإنتاجى إضافة ألى الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة . وعموما فإن العوامل والخصائص الديمغرافية تؤثر بشكل أقوى فى هذه الجوانب من الإنفاق حيث يقل مستوى الإنفاق على النواحى الشخصية مع تقدم العمر مثلا.

عدد من صاحبات الأعمال الصغيرة اشرن الى ان بند الإدخار يمثل جزءاً من بنود الإنفاق من دخلهن، لكنه فى الغالب يكون عبر القنوات غير الرسمية بما يعرف «بالصندوق» أو «الختة» وهي عبارة عن وسيلة للتوفير الجماعى تجمع وتصرف المبالغ الموفرة منه بطريقة دورية على المشتركات فيه. وقد اكدن ان هذا النمط من التوفير يساعد فى مواجهة النفقات الكبيرة نسبيا والتى تفوق حدود الدخل المنفرد وتكون بدون كلفة (فوائد) ملموسة. كما اتضح ان هذا النمط من التوفير يكون نواة

للاستثمار وبداية مشروعات صغيرة ، أو للتوسع فى مشروعات قائمة أصلا. نسبة ضئيلة جدا من النساء صاحبات الأعمال الصغيرة والمشروعات المدرة للدخل تلجأ الى التعامل مع البنوك وذلك بسبب عوائق كثيرة اهمها سياسات القطاع المصرفى تجاه صغار المنتجين. إلا أن هذه الصورة يتوقع لها أن تتغير قريبا نتيجة جهود الدولة فى دعم صغار المنتجين بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر كواحدة من استراتيجيات بنك السودان المركزى لمحاربة الفقر من خلال تمويل الشرائح ذات الموارد الشحيحة لتشجيعهم بتمويل نشاطهم فى المشروعات الصغيرة.

أما بالنسبة لقرار الإنفاق نفسه فإن هذه الدراسة نظرت الى جانبين:

أولا: قدرة المرأة فى حرية القرار بالتصرف فى دخلها الخاص من نشاطها الإنتاجى. وقد أفادت الدراسة من خلال هذه العينة أن الغالبية العظمى ذكرن أنهن يتصرفن بحرية تامة فى دخلهن وإن كان من أجل مصلحة أفراد الأسرة جميعا. بعضهن ذكرن أنهن يتخذن القرار لكن غالبا بالتشاور مع أفراد الأسرة خاصة فى الأشياء الأساسية. نسبة ضئيلة جدا ذكرن أنهن فى القرارات الكبيرة مثل صرف مدخراتهن من «الصندوق» فإن الزوج يخطط لصرفه فى متطلب للأسرة دون قناعة الزوجة صاحبة المال أصلا.

ثانيا: مدى تأثير مساهمة المرأة فى زيادة دخل الأسرة عن طريق إنفاق دخلها الخاص فى رفع المستوي المعيشى للأسرة، على قدرتها للتصرف فى دخل الأسرة من الموارد الأخرى (بما فى ذلك دخل الزوج كدخل موحد pool). جاءت نتائج الدراسة فى هذه الناحية بأنماط متباينة بدرجة كبيرة فى كسب المرأة لوضع أفضل وقدرة أكبر على القرار داخل الأسرة، لكن يمكن القول بقدر كبير من الثقة إن التمكين الإقتصادى للمرأة لم يؤدِ بالضرورة لتغيير المعتقدات السائدة خاصة فى ميزان القوة والسلطة فى الأسرة. ومازال مفهوم السلطة الذكورية وتقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي هي الأقوى خاصة عند الرجال بحسب ما أوردت مفردات العينة. أما فى حالات أخرى فقد وجد قدر من التوافق بين الأزواج فى توحيد الدخل خاصة فى حالات محدودية دخل الرجل. وهذا يبلور تفسير شولتز، ٢٠٠٥ عندما ذكرت أنه تنازل من الرجل «بمقابل».

أخيرا سلطت الدراسة الضوء على مدى إحساس هؤلاء النسوة بالنجاح وتقييمهن لأدائهن ونجاح مشروعاتهن. وقد أكدت جميع مفردات العينة أن أنماط

إنفاقهن لدخلهن وهو فى معظمه موجه نحو الأسرة يحقق لهن الأشباع والشعور بالرضاء وتحقيق الذات ، وأن نظرتهن للنجاح لا تنحصر فى الربحية المالية والمادية وتوسع المشروعات فقط ، إنما يعتبرن المكاسب الاجتماعية والأسرية مؤشرات نجاح هامة. وقد وردت نفس النتائج فى دراسة صاحبات الأعمال فى المجتمع الكندى التى ذكرت سابقا، حيث أكدن أن أنماط الاستهلاك لدى غالبية صاحبات الأعمال تتمركز حول منافع وإشباع حاجات متعددة لهن ولأبنائهن فى أعلى هرم الاحتياجات ونظريات السلوك الاقتصادى غير التقليدى (تارا وسوزان، ٢٠٠٠)، وهذا يؤكد البعد عن النظرة الاقتصادية الكلاسيكية ومواءمة نظرية الدوافع المتعددة.

الخاتمة:

إن اهم ما أسهمت به هذه الدراسة هو تسليط الضوء على انماط الاستهلاك والإنفاق داخل الأسرة خاصة للنساء صاحبات المشروعات الصغيرة والوحدات الإنتاجية المنزلية. والنساء فى نشاطهن هذا يتأثرن بالمفاهيم الثقافية الاجتماعية السائدة مثل اللآيديولوجية الذكورية وتقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي. وأفادت هذه الدراسة أن أهم ما تركز عليه هؤلاء النسوة هو الإنفاق على صحة وتعليم الأبناء ، ويأتي الإنفاق على التعليم كأولوية لدى جميع العينة. وهذا يبرز دور هذه المشروعات فى تنمية راس المال البشري للأجيال القادمة. ان المدلول الرئيسى هنا ان اهمية الدور الذى تلعبه هذه الشروعات فى دعم راس المال البشرى خاصة بالإنفاق على التعليم يحتم وضع سياسات لدعم هذه المشروعات والعمل على ازالة العقبات التى تعترض طريقها خاصة فى ظل سياسات السوق الحر ورفع الدعم عن الخدمات الأساسية فى بلد يعانى غالبية سكانه من الفقر والحروب وما يتبع ذلك من تردي الوضع للطبقات الفقيرة والمستضعفة.

التصرف فى الدخل الخاص ارتبط بقدرة أكبر من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار بدرجة أكبر، من القرار فى دخل الأسرة عامة، مما يعنى ان عمل المرأة وتمكينها الاقتصادى لأ يؤدى دائما الى تغيير مفاهيم النوع الاجتماعى وتقسيم الأدوار، ولكنه يحدث قدرا من التغيير يجب استثماره ودعمه بنواحٍ مكملة حتى يصبح إسهام المرأة فى عملية التنمية والبناء الاجتماعى أقوى وأشمل.

المراجع:

المراجع العربية:

- بلقيس بدرى وآخرون ، المرأة السودانية حاضرها ومستقبلها، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، جامعة الأحفاد، مدارك للطباعة والنشر، القاهرة والخرطوم، ٢٠٠٨، صفحة ٦٨-٩٠.
- ليند سای جيرمان، النظريات البطريركية، International socialism, 2, 12، صفحة ١-١٩.
- محاسن أصرف ، القرار فى العلاقات الأسرية الفلسطينية..... هل هو صوريا للمرأة وضمنيا للرجل؟ ٢٠٠٥، صفحة ١-٣.
http:/www.lahaonline.com/hndex.php
- نائلة حسين العطار، لماذا تعمل المرأة السعودية، عكاز الاقتصادية السعودية، ٢٠٠٧، صفحة ١-٢.
http:/www.voltairenet.org/article 153646.html
- هبة الليثى، القضاء على الفقر (الحد من الفقر)، مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٦، صفحة١-١٣.
http:£/www.ncwegypt.com/arabic/conf_papers/economics

المراجع الإنجليزية:

* Agrawal, B. (1994). **A Field of One's Own-Gender and land Rights in South Asia**. Cambridge. Cambridge University Press.
* A/Rahman, W. A. (1999). Employed Women and Domestic Responsibilities: Perceptions, Challenges and for Women, Sudan. Strategies. An MSc. Thesis in Gender and Development, Ahfad University, pp:87-90.
* A/Rahman, W. A. (2006). The Integration of Women-Owned Enterprises in Urban Markets in Khartoum State: An application of the Grounded Theory Methodology. A PhD Thesis, Ahfad University for Women. Sudan. pp (124-135) (280-290).
* Boserup, E. (1970). **Women's Role in Economic Development**. St. Martins Press, New York.
* Di Norcia, V. and Tinger, J. (2000). "Mixed Motives and Ethical Decisions in Business". *Journal of Business Venturing*, Vol.25, Iss. I: PP 1-13.

* El Nagar et al. (1995). "Management of small-scale women enterprises". A paper presented at a workshop on women small-scale enterprise management. Sudan Academy for Management Sciences, Khartoum.

* Fenwick, T. and Hutton, S. (2000). "Women Crafting New Work: The Learning of Women Entrepreneurs". Published in the proceedings of the 41st Adult Education Research Conference, University of Colombia, pp: 4-7. http://www.wikipedia.org

* Maslow, A. (1954). Motivation and Personality. P 1. http://www.utoledo.edu/~ddavis/maslow.htm

* Pitamber, S. C. (1998). Women in the Informal Sector in Khartoum between Poverty, Entrepreneurship and Empowerment. A PhD Thesis, University of Bremen. Germany, p22-25.

* Schultz, U. (2005). "Globalization of Poverty or Empowering Poor Women? Female Income Earning in the Food Sector in Sub-Saharan Africa". In: Spectrum, Berlin Series on Society, Economic and Politics in Developing Countries. Vol.84. Lit VERLAG Muntster. pp: 408-423.

* Strauss, A. and Corbin, J. (1990). **Basics of Qualitative Research: Grounded Theory Procedures and Techniques**. Newbury Park, CA: Sage. Pp 16-90.

* Sukumar, M." An Analysis of Income Expenditure Pattern of Working Women in the Context of Emerging Consumer Culture". p 5. http://krpcds.org/report/minisukumar.pdf

* http://www.wikipedia.org Theory of Conduct, pp: 1-6. http://www.wikipedia.org

سيّدات الأعمال السعوديّات والاستثمار المالي[1]

حُسن عبود

«المرأة السعوديّة طاقة تنتظر بشدّة دعم الرجل السعودي فالرجل يتحكّم بقراراتها من جانب والحكومة من جانب آخر بقوانين لا علاقة لها بالواقع. فأقلّه لتعمل المرأة عليها ان تأخذ إذناً خطّيّاً من زوجها.» خ. د.

تمهيد:

قادتني الى الاهتمام بدراسة ظاهرة سيّدات الأعمال السعوديّات أسباب عديدة، أوّلها:

صورة المرأة العربيّة السعوديّة التي ترزح تحت التنميط السائد والذي يتطابق مع بيئة تقيّد حقوقها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. وثانيها، التباين الواضح بين بروز سيّدات أعمال سعوديّات في دنيا المال والاقتصاد، وبالمقابل وجود قوانين وضوابط معيقة لعمل المرأة، سواء من قبل الرجل أو الوزارة المختصّة أو من قبل الأعراف المتوارثة. وثالثها، التنازل عن التصوّر الشائع الذي يعتبر ان عمل المرأة يقتصر على المؤسسات الصغيرة الحجم ، الأقل تطوّراً، والأكثر تركّزاً

(١) أودّ شكر جميع سيّدات الأعمال السعوديّات لتعاونهن كما أشكر الزميلة الأستاذة مارلين نصر في لجنة الكتاب على الاقتراحات الهامة التي أخذت بها بوضع خطّة الدراسة. وكذلك اشكر الزميلتين في لجنة الكتاب فاديا حطيط وإلهام كلاب بساط على قراءتهما النقديّة التي قدّمتاها والتي أثارت النقاشات الممتعة بيننا .

في القطاعات الثانويّة. ولذا يعتبر عمل النساء عملاً في اقتصاد الظلّ .

ترتكز هذه الدراسة الميدانيّة النوعيّة على مقابلات معمّقة مع سيّدات أعمال سعوديّات ناشطات في المشاريع الاقتصاديّة المتوسّطة والكبيرة، تمّت مقابلتهن بين بيروت وجدّة والرياض. تتراوح أعمار هؤلاء السيّدات بين الثلاثينات والخمسينات، باستثناء سيّدة واحدة في سنّ التقاعد. قبل التعرّف على هذه المجموعة من صاحبات الأعمال، سأقدّم تعريفاً لمفهوم المرأة سيّدة الأعمال عموماً، ولمحة عن الخصائص البيئيّة والقانونيّة لانطلاق المرأة السعوديّة كسيّدة أعمال، وأخيراً، أقدّم نتائج التحقيق الذي قمت به مع ستّ سيّدات أعمال اخترتهن من القطاعين المالي (الاستشارة الماليّة والخدمات المصرفيّة) والتجاري الصناعي (الحلويات والأزياء) مركّزةً على خلفيّتهن العائليّة والعلميّة والعمليّة، والى تقديمهن لمسار عملهن، وما يعتبرنه شروط النجاح ومتطلّبات القيادة النسائيّة في مجال الأعمال.

المقدّمة:

I. المفهوم:

ان فكرة إدارة وامتلاك المرأة الأعمال بمفهومها الحداثي من «ولاية الأشخاص والأموال والأعمال» دخلت حيّز المجتمع السعودي عموماً حديثاً، ليس لأن المرأة لم تكن مهيّئة بـ«طبيعتها» لدخول عالم التجارة والصناعة والمال، بل لأن المرأة في المجتمعات التقليديّة وجّهت قدراتها وطموحاتها للأعمال المنزليّة والأسريّة والرعائيّة،[٢] فلم تبلغ المستويات التي يتطلّبها عالم المال وإدارة الأعمال وفنونها.[٣] لكن مع ارتفاع نسبة تعليم المرأة السعوديّة في كلّ المراحل خاصّة المرحلة الجامعيّة (حيث بلغت نسبة الخريجات ٥٧٪ من الإجمالي)،[٤] ومع تقدّم وعي المرأة

(٢) بالنسبة الى مشاركة المرأة السعودية في الأعمال الخيريّة انظر، حصّة بنت محمّد بن عبد الله المنيف، **الجهود التربويّة للجمعيّات الخيريّة النسائيّة السعوديّة**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٥).

(٣) انظر كلمة رئيس الجمعية اللبنانية لإدراة الأعمال (أل أم آي)، خاتشيك بابكيان، في **المرأة العربيّة وإدارة الأعمال**، أعمال مؤتمر إقليمي للجمعية اللبنانية لإدراة الأعمال ومعهد الدراسات النسائيّة في العالم العربي (بيروت: ٢٤-٢٦ أيّار ١٩٩٥)

(٤) انظر الى الوضع التعليمي البيّن في تقرير التنمية البشريّة ١٤٢٣/١٤٢٤ (٢٠٠٣) الذي أصدرته وزارة الإقتصاد والتخطيط في فصل خاص بالمراة والتنميّة البشريّة، والذي تجده في قسم الوضع

لذاتها[٥] ولحاجتها للعمل لأسباب كثيرة أهمّها إقتصاديّة. إضافة الى توجّه الدولة نحو تطوير مشاركة المرأة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف الضوابط القانونيّة على مبادراتها،[٦] والتحوّلات الإقليميّة والعالميّة التي صاحبت العولمة وشكّلت تحدّيات منها قضيّة تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الوطنيّة، حينها بدأنا نسمع بالسيدات صاحبات الأعمال.

وسيّدة الأعمال هي «ايّ امرأة قادرة على خلق فرصة عمل لها أو لغيرها وتنتج سلعة أو خدمة تقدّمها فهي سيّدة أعمال.»[٧] واليوم أصبح مصطلح «صاحب الأعمال» خاصة في منطقة الخليج العربي والمملكة العربيّة السعودية ليس حكراً على الرجال، وسنرى من تجارب سيّدات الأعمال، ان تعليم المرأة والرأسمال العائلي والتشجيع الحكومي، هي من أهم العوامل التي دفعت المرأة على خوض عالم المال والأعمال في المملكة العربية السعوديّة، وعلى المطالبة بحقوقها في المجتمع من باب الاقتصاد.

٢. عمل المرأة في القطاعين العام والخاص

يعتبر عمل المرأة السعوديّة في القطاعين العام والخاص، ومشاركتها في سوق العمل من حيث حجمها وتنوّع إسهامها القطاعي[٨] محدودة وحديثة.

التعليمي في الفصل السابع عشر «المرأة والتنمية في خطّة التنمية الثامنة» ص. ٣٣٩–٣٤٠. والتقرير متوفّر على قرص إلكتروني في مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال، في الغرفة التجارية الصناعية بجدّة.

(٥) نلاحظ وعي المرأة السعوديّة لذاتها في انتاجها الأدبي في إصدار الرواية او الشعر او الدراسات العلمية، فوعي المرأة لذاتها لا يتحقّق الاّ بالوعي الإنساني والاجتماعي. انظر مثلاً في حقل الرواية، دراسة سامي جريدي، **خطاب المرأة وتشكيل السرد** (بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٨). وانظر في الشعر، فاطمة الوهيبي، **المكان والجسد والقصيدة: المواجهة وتجليّات الذات**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥).

(٦) انظر الى توجّه الدولة هذا في الفصل السابع عشر خطّة التنمية الثامنة (٢٠٠٥–٢٠٠٩) «المرأة والتنمية» المصدر نفسه، ص. ٣٣٩–٣٤٠. وانظر الى نشاط مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في هذا الصدد، ونشاط سيّدات الأعمال في مجلس الإدارة في الغرفة التجارية والصناعية في جدة على الموقع الالكتروني لكليهما.

(٧) هذا التعريف هو للدكتورة نجاة جمعون اليمنيّة، انظر فؤاد القاضي، «المؤتمر الوطني الأوّل اكبر تجمّع لسيّدات أعمال في اليمن»، صحيفة ٢٦ سبتمبر رقم ١٤٣٤. انظر أيضاً تعريف عائشة التايب حول سيّدات الأعمال العربيّات في كتاب الباحثات الثالث عشر الذي بين أيدينا.

(٨) انظر الى خطّة التنمية الثامنة (٢٠٠٥–٢٠٠٩)، المصدر نفسه، أعلاه.

فمع تطوّر مراحل التنمية وانعكاس جهودها على أوضاع المرأة، خاصّة في مجال التعليم، بدأت نسبة إسهامات المرأة في سوق العمل بالارتفاع التدريجي. ومع عام (٢٠٠٣) ارتفعت النسبة الى (١٠,٣٪) وبلغت نسبة الإناث (١٤٪) من قوة العمل. وبالرغم من انخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في المملكة إلا أن هذا الانخفاض هو جزء من سمة تطبع المنطقة العربيّة، حيث المشاركة هي الأدنى مقارنة مع باقي المناطق الجغرافيّة في العالم.[٩] وقد اتّضح عند مراجعة أنماط توزيع العمالة حسب النشاط القطاعي والمهني، نوعيّة التوجّهات التخصّصيّة للإناث في التعليم العالي، وتمركزها في التربية والتعليم والعلوم الإنسانيّة. حيت تتمركز المشتغلات السعوديّات وبشكلّ حادّ في قطاع التعليم الذي بلغت حصّته ٨٥,٨٪ من مجموع المشتغلات، يلي ذلك قطاع الصحّة والعمل الاجتماعي (٦,١٪)، والإدارة العامّة (٤,٤٪).[١٠]

أما بالنسبة الى عمل المرأة في السوق الحرّة والاستثمار،[١١] فتشير بيّنات خطّة التنمية التاسعة، المعدة من قبل وزارة التخطيط، الى تشجيع الدولة المرأة على الاستثمار لأسباب تتعلّق بالحاجة الى إتاحة فرص التوظيف للعمالة الوطنيّة[١٢]، خاصة ان القطاع الحكومي قد تشبّع، والقطاع الخاصّ يعاني من العقبات المتعدّدة لتوظيف العمالة السعوديّة، وخصوصاً النساء. ومع تزايد حجم الخرّيجات السعوديّات من مختلف معاهد التعليم والتدريبات، وجد أصحاب القرار:

«أن الاستثمار قد يكون أحد المخارج أمام المرأة السعوديّة، ويناسب عدداً كبيراً من السيّدات المقتدرات ماديّاً في سوق العمل من خلال التوظيف وإثبات الذات وتحقيق مكانة اجتماعيّة جيّدة إضافة الى سهولة الجمع بين المشاركة في التنمية والوفاء الأفضل بمسؤوليّات المرأة المنزليّة وعمل المرأة في الاستثمار لتنمية الاقتصاد، ومن هنا كان إهتمام خطط التنمية الأخيرة بتشجيع مثل هذا النوع من

(٩) انظر معدّلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) في خطّة التنميّة الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ص. ٣٤٢.

(١٠) انظر تقرير خطّة التنميّة في المصدر أعلاه ص. ٣٥١.

(١١) See, Khaled Almaeena, editor in Chief, "Saudi women are no longer standing in the shadows," in *Arab News* (Sunday 25 March, 2007).

(١٢) انظر الى جدول التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاصّ حسب النشاط الإقتصادي والجنسيّة عام ٢٠٠٥ في جدول التوظيف في القطاع الخاصّ صفحة ٢١.

المشاركة وإتاحة الفرصة الأكبر للمرأة لاستثمار مدخّراتها الكبيرة التي تقدّر بنحو (٢٠) مليار ريال مجمّدة في البنوك ومعطّلة عن استخدامها عام (١٤٢٧هـ) ٢٠٠٧م مقارنة بعام (١٤٢٤هـ) ٢٠٠٣ م التي كانت تقدّر بـ(١٨) مليار ريال».[١٣]

وقد لوحظ فعلاً نشاط سيّدات الأعمال السعوديّات في الاستثمار في العقدين الأخيرين في مختلف النشاطات الاقتصاديّة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السجلات التجاريّة المملوكة لأسماء نسائيّة تبلغ (٣٣,٦٢٠) ألف سجل تجاري. وتمثّل هذه السجلات منشآت صغيرة ومتوسّطة وهي من المشاريع المفضّلة كقنوات استثماريّة لسيّدات الأعمال السعوديّات ويلاحظ من جدول السجّلات التجاريّة النسائيّة حسب النشاط (صفحة ٢٧١) أن النشاطات التجاريّة (تجارة الجملة والتجزئة والخدمات التجاريّة، والمواد الغذائية، والتشييد والبناء) تشكّل ما يقارب (٩٠٪) من السجلاّت التجاريّة المقيّدة، وهو ما يتّفق والحركة التجاريّة النشطة في سوق المملكة التي قدّرت عام (١٤٢٥هـ) ٢٠٠٤ م ب (٨٠٪).[١٤]

II. الخصائص البيئيّة والقانونيّة لانطلاق المرأة السعوديّة «سيّدة الأعمال»:

ان العوائق المرتفعة في بيّنة ممارسة أنشطة الأعمال، تشكّل بصفة عامة رادعاً وحافزاً سلبيّاً كبيراً أمام النساء عنه بالنسبة للرجال. هذا ما وصل اليه تقرير البنك الدولي الذي أعدّته المستشارة بالبنك الدولي، السيّدة نادرة شاملو، حول بيّنة العمل الحرّ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عموماً. ويرى التقرير ان المعاملة التفضيليّة بمقتضى القوانين الواقعة خارج نطاق التشريعات للأعمال التجاريّة، إضافةً الى الأعراف الاجتماعيّة والاتّجاهات السلبيّة السائدة نحو النساء العاملات تؤدّي الى إضعاف قدرة النساء على تنظيم مشاريع العمل الحرّ.[١٥]

وبالرغم من تمتّع النساء بحقوق اقتصاديّة قويّة في ظلّ مبادئ الشريعة

(١٣) انظر الى خطة التنمية التاسعة «الأسرة، المرأة والمجتمع،» لوزارة التخطيط في المملكة العربيّة السعوديّة (١٥ مارس ٢٠٠٩) إعداد هدى رزق مستشارة إقليميّة في شؤون النوع الاجتماعي في الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعيّة الاقليمية لغرب آسيا).

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) أنظر، نادرة شاملو، «سيّدات الأعمال المشتغلات بمشاريع العمل الحرّ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يتحدّين كلّ التوقّعات» (ديسمبر ١٨، ٢٠٠٧) على
http://qo.worldbank.orgLy8szp5n/Qo

الإسلاميّة،[١٦] الا ان التشريعات السارية تؤدّي الى تعزيز الأدوار النمطيّة للجنسين، حيث تنظر الى الرجال مثلاً على أنهم معيلو أسرهم الرئيسيّون مما يؤدّي بدوره الى سنّ قوانين تفرط في حماية تلك الأدوار والى اجتهادات قانونيّة متحيّزة للنظام الأبوي المهيمن.[١٧] لذلك، كانت البيئة القانونيّة المتاحة في المملكة للمبادرات السعوديّات بمشاريع العمل الحرّ، مقيّدة للغاية، ومختلفة عن ايّ بلد عربي او إسلامي آخر.[١٨] ويكفي ان نقرأ ما حدده مجلس القوى العاملة منذ خمسة وعشرين عاماً من ضوابط لتنظيم عمل المرأة، لنفهم الحذر والقلق من دخول المرأة العمل في المجال العام:

- الضرورة لعمل المرأة (حاجة المجتمع او حاجتها)
- موافقة وليّ أمرها
- ان يكون العمل ملائماً لطبيعة المرأة وان لا يشغل عليها وقتها فيعوّقها عن أداء واجباتها المنزليّة والزوجيّة وان لا يؤدّي هذا العمل الى ضرر اجتماعي أو خُلُقيّ.
- ان تؤدّي المرأة عملها في مكان منفصل تماماً عن الرجال.
- ان تؤدي المرأة عملها في وقار وحشمة وان تلبس طبعاً الحجاب الشرعي.

باختصار، تحتاج المرأة السعوديّة للمبادرة في إنشاء عملها الحرّ الى نظام الأقرباء الرجال من الدرجة الأولى، او الوكلاء من غير الأقرباء، ليمثّلها في تأسيس شركتها او صناعتها. وتحتاج الى معقّب في الدوائر الرسمية لإنهاء الإجراءات الإداريّة الرسميّة، وغالباً ما تجهل المرأة، كيف تختار او تحدّد من صلاحيات الوكيل

(١٦) «إن حقّ تملك المرأة والرجل القيمة الاقتصاديّة ثابت بنصوص القرآن والسنّة سواء أكانت الملكيّة في الأموال المنقولة أو العقارات أو الأراضي الزراعيّة أو غير ذلك. وقد ضمن الإسلام للمرأة النفقة كضمان إجتماعي والصداق، وهو حقّ مالي يجب على الرجل للمرأة التي يريد ان يتزوّجها، وحقّها في الميراث. انظر، د. فاطمة عمر نصيف، حقوق المرأة وواجباتها: في ضوء الكتاب والسنّة، (جدّة: مكتبة دار جدّة، ١٩٩٧) ط.٣ ص١٨٣.

(١٧) شاملو، المرجع نفسه.

(١٨) حدّدت الفقرة ٢/أ من قرار مجلس قوى العاملة رقم ١/م١٩/١٤٠٥ وتاريخ ١/٤/ ١٤٠٨ المبني على الأمر السامي رقم ٨/١١١ وتاريخ ١٤٠٨/٢/١٠ هـ الصادر بشأن تنظيم عمل المرأة هذه الضوابط.

(فتخسر او تقع ضحية). وتحتاج المرأة أيضاً الى إذن خطّي من أبيها او زوجها او وكيلها ليأذن لها في العمل. لكن هناك قرارات وزاريّة اتّخذت من قبل مجلس الوزراء كالقرار (رقم ١٢٠ تاريخ ١٤٢٥/٤/١٢) بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعوديّة، وقرار رقم (١٨٧ تاريخ ١٤٢٦/٧/١٧) القاضي بأن وزارة العمل هي جهة الاختصاص بتطبيق الضوابط باعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل، مما ساهم في رفع العوائق التنظيميّة والاجتماعية أمام كل سعوديّة راغبة في فتح باب فرص التجارة والصناعة. وتقوم السيّدات صاحبات الأعمال، في مجلس الإدارة في الغرفة التجاريّة الصناعيّة بجدّة، وفي مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال، بتأسيس «مفهوم جديد لفلسفة عمل النساء من خلال خلق قواعد بيانيّة ومظلات لحماية العاملات قانونيّاً وتقنيّاً.» وقد أكّدت المديرة التنفيذيّة لمركز خديجة بنت خويلد، الدكتورة بسمة مصلح عميّر، في لقاء معها ان المركز حقّق إنجازات قانونيّة منها حقّ دخول السيّدات مجلس إدارة الشركات، حقوق التجارة في جميع الأنشطة، إزالة الوكيل الشرعي، وإعطاء المرأة فرصة ان تكون معقّبة، فانفتحت أمام المرأة جميع مجالات الشروع في الأعمال التجاريّة والصناعيّة وأُلغِيَ نظام العمل القديم، وأصبح وقفاً على الضوابط الشرعيّة.[١٩] وتناقش الآن مادة ١٦٠ التي تنصّ بعدم الاختلاط في العمل. وسنرى في التحقيق، مع هذه المجموعة من سيّدات الأعمال، الواقع الذي يحتاج الى جهد أكبر وفترة زمنية أطول لتطبيق ما استحدث من هذه القوانين وما ألغي منها حتى الآن.

III. سيّدات الأعمال السعوديّات الناشطات في القطاع المالي

١. الخلفيّة العائليّة والعلميّة والمهنيّة:

* «المستشارة الماليّة للشركات»

السيّدة **خلود الدخيّل** عضو مجلس الادارة ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الدخيّل الماليّة (أ ف ج)، وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة مرخصة من قبل هيئة

(١٩) انظر الى التباين بين مساعي السيّدات في الغرفة التجارية والصناعية في جدة لحدوث تغيير إيجابي في مؤسسات القطاع العام اتّجاه صاحبات الأعمال والمرأة العاملة في مقالة فايز بن ظاهر الشراري، «سيدات الأعمال السعوديات وعوائق عدّة،» الجزيرة (الأحد ١٨-٠١-٢٠٠٩).

السوق المالية السعودية (سي م آي) لممارسة جميع أعمال الأوراق المالية في المملكة بما فيها الاستشارات المالية، ادارة الاكتتابات، خدمات الوساطة، ادارة الأصول، التعهد بالتغطية وخدمات الحفظ.

منذ تأسيس المجموعة كشركة مساهمة في عام ٢٠٠٧، تعمل السيّدة خلود كمؤسس وشريك مالك وعضو في الهيئة التنفيذيّة للمجموعة، مسؤولة عن المراقبة الماليّة، وادارة المخاطر التشغيلية الداخليّة، والعمليات الاستثماريّة وخدمات الوساطة الجديدة للمجموعة.

السيّدة خلود (٣٦ سنة) متزوجة وأم، من عائلة مميّزة في التعليم والمال والشأن الاقتصادي الوطني في المملكة. فوالدها، الدكتورعبد العزيز محمّد الدخيّل، هو مؤسس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل. وقد شغل قبل تأسيس المركز في عام ١٩٧٩ منصب وكيل وزارة الماليّة والاقتصاد الوطني، ورئيس مجلس الإدارة للعديد من المؤسسات المالية السعوديّة. ومثّل المملكة لدى المركز العالمي لتسوية المنازعات الاستثمارية بالبنك الدولي. وقد أصبح المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل المصدر الرائد في المملكة العربية السعودية للخدمات الاستشاريّة وطرح الشركات العائلية لشركات مساهمة في السوق السعودي.

كان من الممكن ان لا يشجّع الأب ابنته على العمل في مجال المال والاقتصاد، لكن كما تقول السيّدة خلود «الذي فتح لي المجال العملي في الاستثمار المالي هو بالدرجة الأولى تعليمي، وبالدرجة الثانية أهلي الذين شجّعوني على العلم والعمل، ومن يومي أدرس وأشتغل.» فبعد تعليمها الابتدائي والثانوي في المملكة، تابعت السيّدة خلود تعليمها الجامعي في الولايات المتّحدة، حيث حازت على البكالوريوس في «الادارة المالية والتجارة الدولية» الى جانب الدراسات العربية السياسية والاقتصاديّة في جامعة جورج تاون في واشنطن. وبعدها عملت في البنك الدولي (آي ف سي) في قسم استشارات البنية التحتية للدول النامية.

ثم حازت على الماجستير في إدارة الأعمال المالية (أم بي آي) من كلية كوغود لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركيّة في واشنطن. وحازت بعدها على شهادة «محلل مالي معتمد» (سي أف أي) من مؤسسة السي ف أي في الولايات المتّحدة وتعد السيدة السعودية الوحيدة الحائزة على هذه الشهادة.

عملت السيّدة خلود (من أيلول ١٩٩٨– شباط ٢٠٠٣) في البنك السعودي

الأميركي سامبا (المنتسب مع سيتي غروب) كمسؤول أول في قسم الاستشارات المالية للشركات. ثم عملت ثلاث سنوات (من آذار ٢٠٠٣– نيسان ٢٠٠٦) في مجموعة سامبا الماليّة (سابقاً سيتي غروب) كمساعد مدير العام في قسم إدارة المخاطر وادارة الائتمان للشركات. وقامت بإدارة قسم تطوير المسؤولين الشباب للعمل على الحسابات. ولقد أختيرت لتمثّل البنك في مخاطر الائتمان ضمن فريق عمل بازل (بازل أكورد) لدى مؤسسة النقد وذلك لخبرتها في ادارة مخاطر الائتمان.

في عام ٢٠٠٦ نُقِلت السيّدة خلود الى شركة المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل وهي الشركة التي قامت بطرح أولي لـ ٢٢ شركة سعودية بسوق الأسهم السعودي بما في ذلك شركة سابك في عام ١٩٨٤ وعدد كبير من البنوك مثل البنك البريطاني وبنك الرياض وشركة سافولا العالمية وغيرها. وفي عام ٢٠٠٧ تم تأسيس مجموعة الدخيل المالية وتحويل أعمال الاستشارات المالية بأكملها من المركزالاستشاري للاستثمار والتمويل بناء على رخصة هيئة السوق المالية الى مجموعة الدخيل المالية.

* «مديرة بنك فرع السيّدات (العليا في الرياض)»

السيّدة **أمل الدويش،** مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات (فرع العليا)، مواليد الرياض (٢٨ سنة) متزوّجة وأم. نشأت في بيئة عائليّة مشجّعة للعلم، فقد كان الوالد يدرس ويدرّس الأولاد، وهو موظّف، والوالدة ربّة منزل. تعلّمت السيّدة أمل في مدرسة «الخامس والعشرون» ، ثم في جامعة الملك سعود في الرياض، تخصص «الحاسب العالي» (آي تي). ولها فقط سبعة أشهر مديرة لهذا الفرع وتجربة ثلاث سنوات في المصرفيّة.

دخلت السيّدة أمل مجال العمل المصرفي عن طريق شركة الموارد البشريّة، بعد ان قدّمت استمارتها ونجحت في امتحان اللغة الإنكليزيّة، وفي المقابلة التي قامت بها مع مسؤول الدائرة التي تعنى بالمستخدمين. بدأت أمل التجربة العملية في البنك في قسم خدمات العميلات، ثم تدرّجت الى مسؤولة الحسابات الخاصة للعميلات الذهبيّة والماسيّة، ثم مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات (فرع العليا).

تنظر أمل الى العمل الخاص على انه أفضل من العمل الحكومي لأن الإدارة في العمل الخاصّ برأيها «تنظر الى أداء الموظّف.» والخبرة بنظرها ليست بعدد السنين

لكن بعدد الإنجازات، ويقع مجهودها في مجال الخدمات التي تقدّمها، والخبرة التي تكتسبها مع معرفتها برأسمال البنك الذي تعمل له والذي يتمتّع بالسمعة الطيّبة.

*** «المستشارة الماليّة والاستثماريّة للحسابات الخاصّة» (الرجال والسيّدات)**

تعمل السيّدة **ريم القوتلي** حاليّاً في مجموعة مورغان ستاينلي الاستثماريّة السعوديّة، وكانت سابقاً مديرة الحسابات الخاصّة للسيّدات في مجموعة سامبا الماليّة في المنطقة الوسطى (الرياض). تنتمي السيّدة ريم (٤٤ سنة) الى العائلات الشاميّة التي عاشت واستوطنت في المملكة العربيّة السعوديّة، وهي متزوّجة. حصلت منذ طفولتها على الدعم العائلي للتعليم والعمل، فالأم أخذت القرار بإرسالها الى خارج المملكة للدراسة في المرحلتين الثانوية والجامعيّة (بريطانيا)، والأخّ شجّعها فيما بعد على دخول مجال العمل.

درست السيّدة ريم في المرحلتين الابتدائيّة والإعداديّة (الى سن الرابعة عشرة) في الرياض في مدرسة خاصّة تدعى «التربية الإسلاميّة». ومن ثمّ تابعت تعليمها الثانوي والجامعي في بريطانيا حيث حازت على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصاديّة من جامعة ريتشموند في لندن.

من عام ١٩٩٣–٢٠٠٢ عملت السيّدة ريم مستشارة ماليّة للحسابات الخاصّة في بنك سامبا لندن. عام ٢٠٠٢ حازت على ترقية من جهة العمل لتعود الى المملكة العربيّة السعوديّة، وتشغل منصباً هاماً، وهو إدارة وإنشاء أقسام الحسابات الذهبيّة للعميلات الأفضليّات لأكثر من عشرة فروع للسيّدات لمجموعة سامبا الماليّة في المنطقة الوسطى (الرياض). هذه الأقسام عبارة عن غرف بمداخل خاصّة داخل الفروع، تتميّز بالخصوصيّة التامّة، وجودة الخدمة التي تقوم على إشرافها مديرات يرئسن كلّ الأقسام الذهبيّة والمحاسبة.

*** «المستثمرة في سوق البورصة السعوديّة عن طريق التداول بالأسهم»**

السيّدة إلهام ميقاتي الحسيني سعوديّة من أصل لبناني، رائدة من رائدات تعليم البنات في المملكة العربيّة السعوديّة، تقاعدت (عام ١٩٩٩) عن العمل في وزارة التعليم، ناشطة في الاستثمار المالي عن طريق التداول في الأسهم والاشتراك بصناديق استثماريّة.

نشأت السيّدة إلهام، وهي من عائلة تعود الى أصول طرابلسيّة، في بيت علم. فالأب تعلّم في الجامعة الأميركيّة في بيروت، والأم من عائلة قدّورة المميّزة بتعليم البنات. وخالتها هي الدكتورة الأستاذة زاهية قدّورة، وعمّة الأخيرة السيّدة ابتهاج قدّورة الناشطة في أوائل القرن المنصرم في الحركة النسائيّة اللبنانيّة. درست السيّدة إلهام بمدرسة «سيّدة الناصرة» في فلسطين، ثمّ حين عادت العائلة الى بيروت، دخلت مدرسة «الكليّة الإنجيليّة الفرنسيّة». وكان النظام الجامعي أنذاك يستدعي دخول الفتيات كليّة البنات «جونيور كولدج» (أل آي يو حاليّاً) قبل دخول الجامعة الأميركيّة في بيروت (آي يو بي). وهذا ما فعلته، فحازت على بكالوريوس تربيّة وعلم نفس من الجامعة الأميركيّة في بيروت. ثم التحقت بوزارة التربية والتعليم قسم البنات بالمملكة العربية السعوديّة، وكان اسمها سابقاً «الرئاسة العامّة لتعليم البنات»، وتدرّجت في الوظائف التعليميّة في مجال التوجيه والإشراف التربوي. فكانت أول مدير عام التوجيه والإشراف التربوي في المملكة، وأوّل مستشارة للرئيس العام لتعليم البنات (وهو برتبة وزير أنذاك)، عندما كان تعليم الفتاة منفصلاً عن تعلم البنين. منذ ست سنوات ضمّوا تعليم البنات تحت وزارة واحدة هي وزارة التربية والتعليم.

يمثّل نشاط السيّدة إلهام في سوق البورصة السعوديّة حالة أوجدتها ظاهرة ارتفاع سوق الأسهم السعوديّة والثقة بالاقتصاد السعودي، فأقبلت شريحة من السيّدات العاملات في قطاع التعليم على التداول في سوق الأسهم مع الخبرة الضئيلة لديهن في هذا المجال. وقد جازف عدد غير قليل من المدرّسات في التداول المالي في سوق الأسهم السعودي الذي تعرّض للأزمات على ثلاث مراحل بين سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٦. وهنا نتساءل ما الذي دفع هذه الشريحة من السيّدات الى استثمار أموالهن التي جاءت بعرق الجبين كما نقول في العاميّة. فكان لي لقاءات مثمرة، على أكثر من صعيد مع السيدة إلهام ميقاتي، بين بيروت والرياض. وأود لفت النظر الى جرأة السيّدة إلهام في خوضها غمار الاستثمار المالي بالتداول في سوق البورصة، لكن ما يميّزها عن الكثير من السيّدات اللواتي جئن من القطاع التعليمي للاستثمار في سوق الأسهم، أنها تتداول بمعرفة ورويّة.[٢٠]

(٢٠) انظر الى المخاطر التي وقعت بها المرأة السعوديّة، خاصّة شريحة المدرّسات في المملكة العربيّة السعوديّة، حين استثمرت عن غير دراية وخبرة في سوق الأسهم والبورصة، في حلقة على العربية قدّمتها سمار جابر بتاريخ ٢٨-٦-٢٠٠٥.

٢. تقديمهن لإدارة أعمالهن

* السيّدة خلود الدخيّل «**المستشارة الماليّة للشركات**» نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الدخيّل الماليّة «مجموعة المركز الاستشاري»، وهي شركة مساهمة عائلية مكونة من خمسة ملاك مؤسسسين وتدار من قبل المجلس التنفيذي.

ومجموعة الدخيّل الماليّة، هي شركة استثماريّة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لمزاولة جميع أعمال الأوراق المالية وهي:

الترتيب، والمشورة، والوساطة وإدارة الأصول وخدمات الحفظ والتعهد بالتغطية.

الترتيب والمشورة لهما علاقة بترتيب أسهم الشركات والمشورة بالنصح في الأوراق المالية. الوساطة هي بيع وشراء الأسهم. وهيئة سوق المال تراقب سوق المال الإلكتروني. فمجموعة الدخيّل المالية توفر خدمة بيع وشراء الأسهم للمستثمرين حيث تم ربط المجموعة كعضو بسوق الأسهم السعودي.

والسيّدة خلود متمرّسة في ادارة الحسابات المصرفية للشركات بما في ذلك اقراض الشركات واعادة هيكلية القروض المتعثرة. وعملاء المجموعة أكثرهم من الشركات العائليّة ويمثلون ٥٢٪ من قائمة أكبر الشركات السعودية كما صنفت لعام ٢٠٠٨، ويعاني الكثير من هذه الشركات قلة توفر الخبرات الادارية والمالية. وكما تؤكّد السيّدة خلود، فـ«كثير من الملاّكين يعتقدون بأن مهنة الإدارة شيء موروث ولكنه باعتقادي شيء مكتسب بالعمل والخبرة».

تعرّف السيّدة خلود الشخصيّة القياديّة، خاصة من موقعها في مجلس الإدارة وكنائب الرئيس التنفيذي، بأنها «القدرة على اتّخاذ القرار، الشخصيّة القويّة، الوضوح في التفكير، الصلابة في اتّخاذ القرار، والقدرة على الرؤية الطويلة الأمد. وهناك أمور كثيرة وميزات لا علاقة لها بالعمل مهمّة جداً للإدارة وهي السياسات التي يجب أن تدرس وتطبّق.»

تشارك السيّدة خلود دوماً، الى جانب عملها في المركز الاستشاري، في محاضرات مجّانيّة لتعليم الإدارة الماليّة للسيّدات. تتراوح مواضيعها بين كيف تديرين أموالك؟ ما معنى القطاع المالي؟ الى غير ذلك من المواضيع. على سبيل المثال أعطت محاضرة مؤخّراً في جامعة سلطان الأهليّة عن «المحاسبة الإداريّة»

لطالبات الماجيستير، ومحاضرة أخرى لطلبة كليّة دار العلوم عن «كيفيّة ادارة الأموال للتحكّم بالحياة.» وتعطي محاضرات في المدارس لطالبات الثانويّة وللمعاهد. وتساعد دائماً من يحتاج لاستشارة او مساعدة في التعليم او الدراسة خارج المملكة. تقول:

«لم أردّ أحداً ولن أردّ أحداً يوماً ما يريد استشارة فعطائي ووقتي ومعلوماتي للنساء السعوديّات خاصّة بغرض توعيتهن سيظلّ عطاءً مجّاناً للأبد. فعندما تصبح المرأة السعوديّة قادرة على فهم كيفيّة إدارة أموالها عندها أستطيع ان أتعاقد بالعمل كمستشارة ماليّة كما نفعل للشركات. فلقد عهدت نفسي بأن أعطي من علمي كل ما أستطيع لأنفع غيري لأن شيئاً داخليّاً، كما أراه عند الكثير، يعيش للعطاء».

*** «مديرة بنك سامبا فرع السيّدات»**

قبل التعرّف على عمل السيّدة أمل الدويش، مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات، سأقدم لمحة مختصرة عن فرع بنك السيّدات. فقد تأسست بنوك السيّدات منذ ١٩٨٠، حين افتتحت أربعة بنوك، بنك القاهرة والراجحي والأهلي والبريطاني فروعاً للسيّدات. وهذا الاتّجاه نحو تخصيص مجال للمرأة لتصريف أعمالها في جوّ مريح لها، يخلق عالماً عمليّاً للمرأة، ومجالات كانت في السابق حكراً على الرجال. لكن حقيقة ان هذا الاتّجاه في خلق مساحة عملية ومريحة للمرأة السعودية في الثمانينات من القرن المنصرم تعود الى أمرين: الثروة الطائلة المجمّدة بأيدي النساء والمعطّلة عن الاستثمار، وثانياً، ان المرأة السعوديّة محافظة إجتماعيّاً، بسبب العرف الذي يقتضي عدم الاختلاط بين الجنسين، فترتاح أكثر مع السيّدة من الرجل في فتح الحسابات اوتيسير أعمالها الماليّة الأخرى.

يقدم الفرع الذي تديره السيّدة أمل خدمات كفتح حسابات، بطاقات «آي تي أم» الصرّاف، بطاقات الائتمان، القروض، الضمانات البنكيّة، الشيكات المصدّقة، الشيكّات الشخصيّة والسياحيّة، النقد، الحوالات المحليّة والدوليّة، خدمات الاستثمار، الصناديق، والتداول في الأسهم المحليّة والعربيّة والدوليّة. والهدف الذي تسعى اليه، السيّدة امل كمديرة فرع، هو تحقيق أكبر عدد ممكن من العميلات ورفع قيمة حساباتهن.

استطاعت السيّدة أمل ان تبني قاعدة جيّدة من العميلات، وكسبت مهارات،

ونجحت في التواصل مع العميلات المتنوّعات. من العميلة الفقيرة الى الغنيّة، ومن العميلة الجاهلة الى العميلة المتعلّمة. فشريحة العميلات متنوّعات من ربّات البيوت الى سيّدات الأعمال، من المدرّسات الى الأكاديميّات، من صاحبات السموّ من العائلة المالكة، الى الطبقة المخمليّة والموظّفات ذات الدخل المحدود. وتقوم السيّدات، بشكل عام بفتح حسابين، حساب يعرف به الزوج وحساب يبقى سريّاً.

ويقدّم البنك خدمات خاصّة للعميلات المقتدرات ماليّاً، واللاتي ينقسمن بين العميلة الماسيّة، ايّ متوسّط الحساب لا يقلّ عن ٥٠٠٠٠٠ ريال، والعميلة الذهبيّة ايّ متوسّط الحساب لا يقلّ عن ١٠٠٠٠٠، فهؤلاء العميلات لهن غرفهن المخصصّة لأن ربحيّة حساباتهن أعلى، ومن واجب البنك تأمين «الفخامة والأولوية في الخدمة والخصوصيّة التامة». ويتراوح استثمار هؤلاء العميلات بين الاقتصار على الحساب الجاري فقط، والودائع لتأخذ أحسن سعر فائدة، او شراء صناديق الاستثمار منخفضة المخاطر، والقليل منهن اللواتي يندفعن الى الصناديق العالية المخاطر. والصناديق هي مفتوحة ولكل صندوق نشاطه.

الفرق بين بنك النساء وبين البنك الذي يعمل به الجنسان، حيث ليس ممنوعاً ان تدير أعمالها السيدات في فروع الرجال، ان العمل في فروع السيّدات يقتصر على تيسير الخدمات المصرفيّة، وفي البنك الرئيسي، حيث توجد الإدارة الرئيسيّة والرئيس التنفيذي ومدراء المنطقة، تتّخذ القرارت.

عندما سألت السيّدة أمل عن صفات القيادة والإدارة أجابت:

«ان صفات القيادة ليست مكتسبة بينما الإدارة الناجحة مكتسبة. وتقع على المديرة مسؤولية التطوير والتغيير، وان يكون لها سمعة طيّبة بين الزميلات والمديرات بحيث أتبنّى خطّة وأطبّقها، أكتشف المواهب عند زميلاتي، وأعطي الموظّفات الجدد واللواتي لديهن القدرة، الفرصة على التطوّر».

بالإضافة الى العمل الإداري الذي تقوم به، تشارك السيّدة أمل في الجمعيّات الخيريّة، وتستضيف في موسم الصيف موظّفات للتدريب على العمل والخدمة المصرفيّة. وهي مؤمنة بفكرة بنك فرع السيّدات، وبقدرة المرأة على التوسيع والتطوير، واختيار الموظّفات الكفوءات. وتؤكّد انها تحب لغة الأرقام والتعاون مع الناس، وتستمتع بالجلوس مع السيّدات والتعرّف على اهتماماتهن، وتنصح العاملات في المجال المصرفي ان يمتلكن مقدرة عالية على التواصل مع الناس.

*** «المستشارة المالية للحسابات الخاصّة»**

من ضمن مهام السيّدة ريم القوتلي التي قامت بها كمديرة الحسابات الخاصّة للسيّدات في مجموعة سامبا المالية، وقبل ان تنتقل الى العمل كمستشارة ماليّة واستثماريّة للحسابات الخاصّة (الرجال والسيّدات) في مجموعة مورغان ستاينلي الاستثماريّة، هو إشرافها على تدريب مديرات تلك الأقسام على المنتجات الاستثماريّة والبنكيّة والتسويقيّة، ولغة الخطاب، والتعامل المهني اللائق، والسريّة المصرفيّة التامّة للشريحة المتألّقة من العميلات الأفضليّات.

وبالإضافة الى هذه المهام دعت السيّدة ريم الكثير من الناشطات في الجمعيّات الخيريّة لتحفّزهن على التواصل بين المؤسسة الماليّة ومجتمع السيّدات السعودي. وقامت بالعديد من المحاضرات الاقتصاديّة والماليّة والتسويقيّة، واستضافت عدداً من المحاضرات السعوديّات والأجنبيّات للحوار الواعي الثقافي والاقتصادي.

من أهم الدورات التدريبيّة التي قامت بها هي تدريب المديرات على اتقان جودة لغة الخطاب والتأمل المهني وخاصّة السريّة المصرفيّة التامّة. وانه برغم خجل المرأة السعوديّة في التخاطب مع الرجل لنقاشه في مسائلها الماليّة الخاصّة الا انّها ما زالت تلجأ الى بنوك الرجال لخدماتها المصرفيّة خوفاً من عدم حفظ الموظّفات النساء على سريّتهن المصرفيّة.

لذلك شكّل عملها على تدريب الموظّفات، لتأمين المرأة بكل إتقان مهني في فروع السيّدات، تحديّاً لها.

ومع التطوّر الاقتصادي والطفرة الماليّة التي شهدتهما المملكة في الأعوام السابقة، فإن مستقبل فروع السيّدات البنكيّة وأقسامها الاستشاريّة، أصبح باهراً، كما تؤكّد السيّدة ريم. وأضافت ان المرأة السعوديّة أصبحت مساهمة في النشاط الاقتصادي والمجتمعي، وفقاً لتغيير الظروف البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة منها:

أولاً، حماسها وتمسّكها بالعلم وتفوّقها، فقد حصلت المرأة السعوديّة على نسبة عاليّة من التعليم الجامعي (٥٧٪) من الإجمالي. وهذا ما يعتبر أقوى سلاح لها لخوض معركة التحدّي مع البيئة المحافظة، وإثبات نفسها لمشاركة الرجل المسؤوليّة العائليّة الاقتصاديّة بسبب غلاء المعيشة، وتخفيف البطالة عند المرأة.

ثانياً، خروج المرأة الى العمل، بتشجيع من الحكومة التي أعطت تراخيص لفتح

مشاريع تستفيد منها المرأة في شتّى المجالات، وإصرارها على موضوع السعودة في جميع قطاعات العمل الخاصّ ليصبح توظيف إمرأتين سعوديّات لنسبة رجل واحد سعودي.

لقد كانت تجربة السيّدة ريم العمليّة التي اكتسبتها بعد عودتها الى المملكة مليئة بالمفاجآت الإيجابيّة والتحدّيات. قالت:

«كنت فخورة بأن تعكس تجربتي، مما اكتسبته بالخارج، لتفيد بنات بلدي بالتطوّر الفكري والمهني. وطبعاً في البداية واجهت من قبل الموظّفات تمنّعاً ليتقبّلنني كمديرة لهن بدلاً من الرجال. وأشعر بالفخر بنتائج جهودي التي حصلت عليها بنجاح إدارتي، برغم من الممانعة والمنافسة التي واجهتها من قبل زملائي الرجال والنساء. وذلك النجاح لم يحصل دون العزم الأساسي من قبل عائلتي، وأيضاً من إدارتي التي أعطتني كامل الثقة والدعم المعنوي. اما بالنسبة الى المردود المالي فقد كان من الممكن ان يكون أفضل مما هو عليه. ولكن المجتمع العملي والإداري دوما يفرّق ويميّز عنصريّاً بين الرجل والمرأة، فالرواتب والمكافآت تعطى الى الموظّفين الرجال بفارق ملحوظ عن الموظّفات النساء مع العلم بأن الموظّفة تتعب وتشقى وتنتج أكثر بكثير من الموظّف الرجل».

أضافت ان الصعوبات التي تواجهها الموظّفة السعوديّة كامرأة عاملة في المجتمع كثيرة، وأهمّها هي تلك التي تأتي من زوجها أو وليّ أمرها. فالمرأة السعوديّة لا يسمح لها بالعمل دون خطاب موافقة من وليّ أمرها، وكثيراً ما يسبب هذا الأمر مشاكل عند المرأة، وخاصّة بعد ان تحصل على هذه الموافقة من ولي أمرها ان كان زوجها اووالدها. فحين يقع ايّ خلاف بينهما لسبب ما ينعكس هذا على استمراريّتها في العمل. فيمكن ان نقول ان المرأة السعوديّة ما زالت تعيش تحت قيود المجتمع، وما زالت تعيش تحت ظلّ وليّ أمرها. وبرغم هذه الصعوبات يَفتح العمل مجالاً لها لإثبات شخصيّتها، وتحرّرها فكريّا ولاستقلاليّتها الماديّة.

«المستثمرة في سوق البورصة عن طريق التداول بالأسهم طويلة المدى»

بدأت السيّدة إلهام ميقاتي الحسيني التداول بالأسهم منذ خمس سنوات، بدأت بأسهم قليلة وبالتدريج بدأت تتوسع.

تقدّم السيّدة إلهام متابعتها للسوق من الفضائيّة «العربيّة» كل يوم ما عدا الخميس والجمعة. تقول: «أفتح الفضائيّة في الصباح، أستمع آخر أخبار سوق الأسهم في الخليج والسعودية، ويبدأ التداول بالأسهم السعودية الساعة ١١، ويستمرّ البرنامج حتى موعد إغلاق الإسهم مع تعليق من مستشارين/ت يقدمهن سيدات البرنامج، ولدى سيّدات البرنامج مهارة، وهن متخصّصات بعرض التحليل مع المستشارين.»

السيّدة إلهام ليست من الناس الرابحين في سوق الأسهم، بالسابق ربحت، لكن ليس بتعادل «إيفين» بعد كما تخبر. أما الأسهم التي تداولت بها فقد عرضتها كالتالي: الراجحي، سابك، بنك البلاد، البنك العربي الوطني، الكهرباء السعودية، إعمار المدينة الإقتصادية (منذ سنتين). وركّزت على المدينة الأخيرة، وأهمية مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء هذه المدينة، للستات والرجال، وذلك لأن أسْهُم هذه المدينة الإقتصادية في جدة «فعلاً واعدة» وتحتوي على مدينة إسكان الموظّفين مع مدارسهم ومرافقهم.

تتابع السيّدة إلهام أحوال سوق الأسهم المالي السعودي أيضاً من جريدة الشرق الأوسط، ونصحت بقراءة جزء الاقتصاد، الذي يحتوي جدول أسعار سوق الأسهم السعوديّة اليومي. وفي السابق كانت تلاحق بنفسها السوق، بينما الآن تعطي توكيلها لستّ بينها وبينها. وأعطت رأياً في الوكيل الذي لا بدّ منه: «لما توفى والدي أمي وأخواتي وكّلوني للشيخ روح لأن والدي كان عندو أملاك، ووزعها على أخواتي وأمي. لكل حصر إرث بدي وكيل.»

تملك السيّدة إلهام الحاسوب (كومبيوتر) لكنها لا تتابع السوق من حاسوبها الخاص، فـ«اللاب توب» «بيبلو» بالبيت، بل تتابع من الفضائيّات، وتقرأ الجرائد، وتركّز أكثر على المستشارين الماليين والتحليلات.

ولدى السيّدة إلهام دراية وحكمة في التدوال بحيث تعتبر النسبة المعينة التي وضعتها التداول حسب السيولة:

«بحيث آخذ ثلاثين بالمئة، وأوزّعها على عدّة أسهم، وأختار أسهم طويلة المدى. ما بحبّ ضارب بأسهم الهشاش شركاتهم لا تعطي أرباحاً. أعطيك مثلاً «شركة ...» الزراعيّة، شركة كبيرة، خَسِرتْ فيها كثير على أساس «هشاش»، لكن هبطت دفعة واحدة لأنها شركة كبيرة، والمساهم بيعرف، وبيوقع بالغلط ليجني أموالا بسرعة».

تساءلت كثيراً عن المخرج الديني وشرعية المضاربة بسوق البورصة من المنطلق الإسلامي، فقدّمت تفسيراً مفاده «ان الشيوخ أفتوا في المضاربة بالمال على أساس انها مثل التجارة، لأن البنوك بدها تشتري وتبيع.»

بالرغم من تحوّل العمل نحو «شركات تداول الأسهم» الا ان السيّدة إلهام لا تزال تشتري السهم بواسطة «البنك»، خاصة بعد ان فتحوا فرع بنك السيدات، وسهّلوا أمر تداول السيّدات، وخصّصوا موظفة وظيفتها بيع وشراء الأسهم للسيّدات. أخبرت عن خسارات هائلة للناس في التداول مما دفع بعض السيّدات الى بيع بيوتها وذهبها وبعضهن دخلن السجن. ومن ثلاث سنوات حدث هبوط كبير بالأسهم.

ولقد خسرت السيّدة إلهام في السوق بتاريخ ٦-٢٠٠٧، لكن إجمال التكلفة لا يزال ثابتاً. أما مجالات الاستثمار المالي بالنسبة للنساء والرجال، فترى ان مشاريع الاستثمار بالنسبة للرجال أكثرها في البناء.. وبالنسبة للسيّدات أكثرها يتعلّق بشراء عقارات، او بتأسيس شركات خدمات تخصّ المرأة مثل خياطة ومشاغل وحلاقة، ومكاتب تجارية واستثمار. وتضيف بان المرأة السعوديّة تعمل في الشركات الخاصة والوظائف العاليّة، لكن بأماكن مخصصة لهنّ ومنعزلة عن الرجال. وعدم الاختلاط في الماضي كان أقلّ منه في الحاضر، ثم ظهر التشدد في التقاليد والعادات والأعراف، هذا الى جانب التمسّك بالدين الذي زاد بعد حرب الخليج الأولى، والخوف من العولمة.

قد نتساءل لماذا هذا الاهتمام بالاستثمار بسوق الأسهم، والسيّدة إلهام في سنّ التقاعد اي هذا السنّ الذي قد يشكّل أحياناً كابحاً طبيعيّاً للإنسان ضدّ المجازفة والمغامرة. فأجابت:

«اهتمامي ينمّي فكري، ويشكّل لي نوعاً من التحدّي، اشتغل بطريقة لا تؤثّر على حياتي، ولا أتنازل عن شيء لأجل بيع وشراء أسهم. كل كم يوم يرسلون لي جردة حساب. بالصيف موجودة في عمان كل ثلثاء اتّصل بالبنك فيرسلون لي ملخّصا.»

تنصح السيّدة إلهام المرأة بدخول هذا التحدّي «لأن السيّدات بفكرو، مع احترامي بالرجال، بفكروا أكثر من الرجال بقرارات رويّة. لكن أنصحهن يشتروا أسهم طويلة المدى وشركات اقتصادها ثابت وجيّدة ومتطوّرة دائماً.»

IV. سيّدات الأعمال السعوديّات في قطاعي التجارة والصناعة[٢١]

١. الخلفيّة العائليّة والعلميّة والمهنيّة:

* صاحبة محل «ركن الشوكولاته»

نشأت السيّدة سلوى رضوان، صاحبة محل «ركن الشوكولاته» (جدّة)، في المدينة المنوّرة في بيت، الأم لا تقرأ ولاتكتب، لكن لدى الأم حماسة شديدة لتعليم ابنتها. تزوّجت في سن الخامسة عشرة، ثم انتقلت مع زوجها من المدينة الى لوس أنجلس في الولايات المتّحدة، حيث أنهت الدراسة الثانويّة (الهاي سكول). بعد عودة العائلة الى المملكة، وبتشجيع من زوجها، تابعت تعليمها الجامعي، فحازت على ليسانس علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز. السيّدة سلوى، وهي في العقد الخامس من العمر، أم لولدين وثلاث بنات، وجدّة لستة أولاد.

بدأت السيّدة سلوى حياتها العمليّة منذ عشرين سنة بافتتاح «صالون فرح» (كوافير)، دخلته كشريك ثمّ كمالك، وقامت على تطوير العمل به، وتدريب الموظّفات على الخدمة بمهنيّة عاليّة. تركت الشراكة وإدارة الصالون الذي يصنّف تحت باب «المشاغل» في وزارة العمل، والى الآن المحل موجود. ثم بادرت السيّدة سلوى كشريك مع فردين من أفراد العائلة (الابن وزوجة الأخ)، بافتتاح محل لبيع الشوكولاته، ومن ثّم سحب الشريكان شراكتهما، وأصبحت السيّدة سلوى وحدها مالكة ومديرة للمحل. عمر محل «ركن الشوكولاته» خمس عشرة سنة، وأصبح للمحل اسم تتنافس محلات الشوكولاته معه على جودة ونوعية الشوكولاته. منذ خمس سنوات أسست السيّدة سلوى معملا لصناعة الشوكولاته محليّاً بدل استيراد الشوكولاته من الخارج. وقامت باستيراد الآلات لتأثيث المعمل من بلجيكا، وتابعت كيفيّة صناعة الشوكولاته في بيروت التي تعتبرها مدرستها الأولى في الشوكولاته.

السيّدة سلوى ناشطة في جمعيّة «صديقات الخير» وفي جمعية «حدائق» التي تقوم ببناء حدائق للأطفال وللعوائل.

---

(٢١) انظر تقرير البنك الدولي لبيئة النساء سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما يعطي خلفيّة جيّدة للمبادرات السيدات السعوديات ومشاريعهن في:
Nadereh Chamlou, ''The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa,'' (The World Bank Washington D.C.)

*** صاحبة محلات «لمسة» وهي «مؤسسة تجاريّة متخصّصة بالألبسة والأزياء السعوديّة والعربيّة»**

تعدّ سيدة الأعمال سعاد الدبّاغ رائدة في تصميم الأزياء السعودية والعربيّة المستلهمة من التراث. وأصبحت أهم منتج للأزياء التراثيّة القديمة في المملكة، وعُرف إنتاجها في المملكة وخارجها، والسبب يعود الى يقينها بأهميّة ان يكون لكلّ مجتمع هويّته الخاصّة في ملبسه، ومن منطلق ان (الزيّ) في الأساس جزء من التكوين الثقافي والاجتماعي لأيّ مجتمع. السيّدة سعاد اليوم صاحبة ستة فروع لمحلات لمسة التجاريّة التي تبيع الهدايا وجزء منها الملابس التراثيّة. والمحلاّت موزّعة بين الرياض وجدة ومكة والمدينة والخبر ودبي.

السيّدة سعاد (في الخمسينات من العمر) من مواليد الطائف، درست في المدارس الحكوميّة، مدرستها الأولى «معهد الكريمات»، ومدرستها الثانية «دار الجنان» في جدّة. ثم تابعت دراستها الجامعيّة في جامعة الملك عبد العزيز، قسم التاريخ (١٩٧٥).

نشأت السيّدة سعاد في عائلة علم وثقافة، فأبوها عيسى الدبّاغ كان معلّم الملك وأولاده، علّم اللغة العربيّة لأولاد الملك عبد العزيز. وعمّها طاهر الدبّاغ من المؤسسين لنظام التعليم في المملكة، وهو الذي بدأ بإرسال بعثات الطلبة للدراسة خارج المملكة، وأول من شغّل المرأة في مجال التدريس. وكان «سيدها» (جدّها) رجل دين يرسل الناس بناتهم ليعلّمهن في البيت.

بدأت السيّدة سعاد الشروع بتجارتها عام ١٩٨٣، عندما فكّرت بافتتاح «مؤسسة لمسة للتجارة» بدعم كافٍ من زوجها. فقد اختارت بدل هدية العروس الذهبيّة ان تأخذ فلوساً للاستثمار بمشروع تجاري. فقدت السيّدة سعاد الدبّاغ زوجها في سنّ مبكّرة وهي أم لأربعة صبيان.

V. لإدارة تجارتهن وصناعتهن تقديم

*** صناعة «الشوكولاته»**

بدأت السيّدة سلوى بإنشاء محل الشوكولاته منذ خمسة عشر عاماً برأسمال عائلي، وأسمت المحل «ركن الشوكولاته». ثم فتحت معملاً للشوكولاته في المملكة منذ خمس سنوات، بعد ان شعرت بصعوبة استيراد الشوكولاته من أوروبة وشحنها

وإدخالها من الجمارك، والشوكولاته بضاعة حساسة وتخرب بسرعة. فدرست الموضوع، ومدينة بيروت ساعدتها كثيراً، اذ قدّم لها صناعيّوها خير المساعدة، وتعتبر بيروت المثال لها في هذه الصناعة. وقررت شراء الماكنات من بلجيكا، ومادة الكاكاو الخام متوفرة أصلاً في المملكة اذ يستوردها التجّار المحلّيون من سويسرا وبلجيكا. وبدأت بتصنيع الشوكولاته في المملكة. وهذه الصناعة أعطتها فرصة تطوير الشوكولاته، وجعلها مميّزة مقارنة بنفس الشوكولاته التي تعرض في محلات مماثلة في السوق. أما بالنسبة الى تمويل رأسمال المعمل فكما استثمرت في فتح المحل من مالها العائلي، فقد استثمرت بفتح معملها من مالها الخاص. وتشير الى مشكلة لدى السيّدات عموماً وهي انهن لا زلن غير خبيرات في الاستثمار من البنوك عن طريق القروض.

حجم المعمل، وهو يقع في منطقة الروضة بجدّة، ليس بكبير، ومحصور بالتجزئة ، وينتج ١٤ طناً من الشوكولاته في السنة. لدى السيّدة سلوى رضوان، وهي المالكة والمديرة للمعمل والمحل، عشرون موظّفاً بين المحلّ والمعمل، أربع عشرة منهم نساء. وقد أثنت على عمل المرأة في هذه الصناعة لأنها بتعبيرها «أشطر من الرجل في لفّ الشوكولاته». وهي ملتزمة بـ«التوطين» (السعودة)، ايّ بتشغيل المرأة السعوديّة التي تعاني من البطالة، والسيّدة سلوى ناشطة بلجنة التوطين التابعة للغرفة التجارية والصناعية بجدّة.

تصف السيّدة سلوى الشوكولاته التي تبيعها بـ«انها طازجة وطيّبة لأنها مصنوعة في الوطن.» و«الصناعة» حلوة برأي السيّدة سلوى «لأنك تكيّف المادّة على كيفك». والعمل الناجح يلزمه جهد وموهبة وحماس. وعملها ناجح لكن التحديّات كثيرة منها التكاليف العاليّة التي تأكل المكسب. وقد ارتفعت أسعار العقارات فحين استأجرت محلّها منذ خمسة عشرعاماً كانت كلفته ٣٥٠٠٠ ألف ر.س. والآن تبلغ كلفته ١٦٠٠٠٠ ر.س. فالتكاليف والعمالة والبضاعة تأكل المكسب. ومع هذا فالشوكولاته بضاعة مربحة، وتستهلكها بنسبة ٨٠٪ السيّدات للأفراح والولادات والعيادات.

ترى السيّدة سلوى ان «أهم شيء في الشوكولاته، هي الحشوة والنوعيّة. فالمجتمع السعودي يحبّ البسكوت والمكسّرات لا الكراميل في حشوة الشوكولاته.» وطبعاً هذا بسبب مزاج الناس الذي له علاقة بالمناخ والحرّ.

تشدّد السيّدة سلوى على أهميّة العمل الحرّ للمرأة، فهو يزيدها ثقة، وتفرح المرأة بعملها ونجاحه:

«نحن الستات عندنا روح الطموح، بدأت أطوّر نفسي للدولة المتطوّرة. مثلاً أتعلّم من الدول الأوروبيّة ومن بيروت التي اعترف انها مدرستي الكبرى في الشوكولاته. وان «غلت» أسعارالشوكولاته والتنافس عالي جداً، والأرباح صعبة، إنما يعوض عليّ الربح من أغلفة العلب وليس من الشوكولاته.»

تستثمر السيّدة سلوى في صناعة وبيع الشوكولاته، وكل ذلك في الظروف الصعبة التي تواجهها المرأة صاحبة الأعمال:

«ممنوع السفر، شعور بعدم الحريّة، فلأسافر آخذ الإذن من ابني الذي ربّيته. على المجتمع ان يغيّر نظرته الى دخول المرأة العمل، لازم ينظر لها باحترام عائليّا واجتماعيّاً لتشارك بتطوّره. وعلى فئة من السيّدات اللاتي أعطتهن الحكومة الدعم لتطوير قوانين العمل، ان يتابعن في الواقع، وان يسألن «المرأة التي في السوق.»

هذه الإشارة من السيّدة سلوى الى «المرأة التي في السوق» ايّ التي تعرف بالسوق والتجارة، تعطينا أفضل فكرة عن لغة التجارة العريقة في الجزيرة العربيّة،[٢٢] ومشاركة المرأة فيها الى اليوم. وقد سبق وذكرنا مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال التابع للغرفة التجارية الصناعيّة في جدّة. وكيف استحضر هذا المركز شخصيّة خديجة زوجة الرسول (صلّى)، لشهرتها كتاجرة، وذلك للتأكيد على رسوخ حقوق المرأة سيّدة الأعمال والتاجرة.

تضيف: «لا تزال تحتاج المرأة الى إذن زوجها لتعمل، والى وكيل لتؤسس شركتها، والى معقّب لتنهي معاملاتها في الدوائر الوزاريّة. ولا تزال المسمّيات بلا أسماء! فتدرج معظم أعمال السيّدات تحت باب «المشاغل» (خياطة) حتى لا تسمّى الأسماء بمسمياتها، وهذا نوع من الإنكار.»

لكن بالنسبة الى العوائق والتحديّات في التجارة والصناعة فهي متساويّة بالنسبة الى الرجل والمرأة. ايّ مشاكل الشحن والتخليص من الجمارك وروتين

(٢٢) تجد أفضل مثل على عراقة التجارة في بيئة الجزيرة العربية في المصطلحات التجاريّة الغنيّة من بيع وشراء والتي تستخدم بكثرة في الخطاب القرآني.

متابعة المعقّب لإنهاء المعاملات هذه ليست متحيّزة لنوع إجتماعي (الجندر) دون آخر.(٢٣)

سلوى ناشطة في العمل البيئي مع «جمعية تطوير الحدائق» وتداولت بالأسهم وخسرت، وتنصح بتداول الأسهم الطويلة المدى، لا المضاربة مع عدم الخبرة التي لا تجلب الا الوبال. وبدأت تستثمر بالعقارات. وأهم ما قالته بالنسبة الى نهضة المرأة السعوديّة، «تقام مشاريع كثيرة تخصّ النساء لكن لا تشارك المرأة في وضع السياسات العامة لهذه المشاريع للأسف.»

* «صناعة الأزياء التقليديّة السعوديّة والعربيّة»

بدأت السيّدة سعاد الدبّاغ تجربتها في التجارة، منذ خمس وعشرين سنة (١٩٨٣)، في فتح محل للهدايا والمشغولات الفضيّة والى جانبها الملابس التراثيّة. وكانت رغبتها الحقيقيّة هي في التراث. فأقامت بحثاً كاملاً عن تراث الأزياء التقليديّة للثوب العربي، بما في ذلك طريقة ارتداء وتزيين النساء لثيابهن، وللحلي البدويّة، واختلافها من منطقة لمنطقة.

بدأت مشروعها برأسمال ١٥٠٠٠٠ ألف ريال سعودي وهو هدية الزواج التي فضّلت ان توظّفها في العمل التجاري فاستأجرت المحل. والمحل لم يكن فقط للملابس التراثية، وإنما كان للهدايا والمشغولات الفضيّة، والى جانبها الملابس التراثيّة. وكانت الملابس التراثيّة تخسر معها لعدّة سنوات طويلة، فالملابس التراثيّة تكلّف كثيراً، ومعظم النساء كن يتعاملن معها على انها ملابس مناسباتيّة، تستخدم بمناسبات معيّنة ثم تفقد قيمتها؛ وكانت بعضهن تطلب منها تأجيرها ليوم واحد مثلاً، من منطلق التوفير ومن انها لا تريد ان تدفع مبلغاً في فستان لن ترتديه سوى مرّة واحدة.

اليوم عند السيّدة سعاد ثلاثة فروع في الرياض (الفيصليّة والعقاريّة والمتحف الوطني) وفرعان في جدة (حراء وجرير) وفرع واحد في كل من مكة والمدينة والخبر ودبي. وأسست معملاً لصناعة الأثواب النسائيّة التقليديّة والحديثة. لديها في المعمل ثلاثة مدراء منهم محاسب، ومشرف على العمالة التي تبلغ فوق الستيّن

(٢٣) «التحيّز الجندري» هنا يقصد به التحيّز لمصلحة الرجل دون مصلحة المرأة لأسباب عنصريّة تتعلّق بكراهية رؤية المرأة كمشاركة في العمل وصنع القرارات .

موظّفاً كلّهم رجال (منهم فوق العشرين خيّاطاً)، وذلك لأن الاختلاط ممنوع، وتأسيس قسم خاص للرجال وقسم خاص للنساء مكلفٌ جداً.

ورأسمال المعمل كالمحلاّت أيضاً استثمر من الأموال العائليّة، فالقروض من البنوك، كما تشير، غير متوفّرة للسيّدات الا بوكيل. وكان عندها تحدّيات كبيرة للعمل خاصة بعد وفاة زوجها وهي أم لأربعة صبيان. تقول:

«كانت التحديّات بالنسبة لي كبيرة، لا أقدر إفتح سجل تجاري بدون زوجي، ايّ الوكيل الشرعي الذي يمثّلني وأنا أرملة. كل خطوة لازم الوكيل الشرعي، لأفتح حساب لازم الوكيل الشرعي، إمرأة بدون رجل لا تعني شيئاً. الى ايّ مدى عندك قدرة تستحملي. وعندي أولادي ومسؤوليّة اتّجاه بلدي. سويّت اسم. لما مات زوجي كان عندي محل واحد، اليوم عندي عشر محلاّت. كنت محتاجة لأن أشتغل لأربي الأولاد. استمريّت وتوسّعنا. أمنيتي حققتها: الثوب العربي نشرته وربّيت الأولاد».

التحديّات بالنسبة لمؤسّستها التجاريّة كثيرة منها قضية العمالة المحليّة غير المدرّبة التدريب الكافي، وأصلاً لا يوجد في المملكة معاهد لتعليم التصميم، وتدريب الخيّاطين على مستوى عال، وعلى مستوى الاتّجاه العالمي، لذلك تقوم بسدّ هذا الفراغ بتدريب الموظّفين على الخياطة والتطريز في معملها. تستخدم السيّدة سعاد المنسوجات والأقمشة المتوفرة في السوق من التجّار الكبار، وهي تميل للمنتوجات القطنيّة والحريريّة، خاصة المصريّة والهنديّة.

الإنتاج السنوي بالنسبة للمحلات موسمي، وحسب طلب السوق، فلا تنتج مثل المعامل الكبيرة. فإذا كان السوق طالعاً تنتج مئة قطعة في الشهر، وإذا كان نازلاً السوق بالطبع تنخفض كميّة الطلبيّة. وبالتأكيد المعمل هو الذي يغذّي المحلات بالأزياء النسائيّة التقليديّة والحديثة، وأحياناً تصنع «الدغلة» وهي من ملابس الرجال التي يلبسونها في رقصة «العرضة». وأكثر الزبونات السيّدات وبعض الرجال الذين يبتاعون لنسائهن. وكل الفروع تشتغل لكن بمواسم مختلفة مثلاً مكّة والمدينة تنشط أيام الحجّ، واوّل رمضان ينشط سوق الرياض، والمنطقة الشرقيّة ممتازة لأنها قريبة من الكويت والبحرين.

قدّمت السيّدة سعاد عروضاً عامة قبل ان يبدأ احتفال الجنادرية السنوي الذي أسسه الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي تقدم به عروضاً متنوّعة. «ساوت» عرضاً حضرته مئتا سيّدة سنة ١٩٨٧. و«ساوت» عرضاً آخر في دبي منذ ١٢

سنة، وكذلك «تسوّي» عروضا سنويّاً للجاليّات الأجنبيّة الرسميّة، وهؤلاء يفرحون بالتعرّف على أثواب النساء التقليديّة وزينتها. قالت: «كنت أنسخ من القديم الى الجديد للحفاظ على التراث وخوفاً من ضياعه. حتى آخذ الثوب من البدو وألبسه في أحلى المناسبات.»

ترى السيّدة سعاد مقوّمات النجاح بالنسبة الى عمل المرأة بالتجارة في اختيار العمالة ذات المهنيّة العاليا، وفي الأفكار الجديدة، والموهبة في الاختراع، وفي وضع الأفكار الجديدة، والبعد عن التقليد.

الاستنتاج

تعطي هذه المجموعة من سيّدات الأعمال السعوديّات صورة واقعيّة عن عمل السيّدات في الشركات الاستشارية المالية والخدمات المصرفيّة، ومجالي التجارة والصناعة. ولا ندعي ان هذه الدراسة شملت كل القطاعات التي تنشط بها سيدة الأعمال السعودية (كسوق الأراضي والعقارات والذهب).

وقد وجدنا لدى هؤلاء السيّدات الكفاءة العلميّة والعمليّة العالية، فالمجموعة الأولى من المستشارة الماليّة للشركات (خلود الدخيّل) الى مديرات بنوك فروع السيّدات (أمل الدويش وريم القوتلي) والمستثمرة في سوق البورصة السعوديّة (إلهام ميقاتي الحسيني) وصاحبتَي التجارة والصناعة (سلوى رضوان وسعاد الدبّاغ) جميعهن جامعيّات، تابعن تعليمهن الجامعي وتدربهن في الجامعات داخل المملكة وخارجها. اي ان التعليم العالي هو أساسي للمهنيّة المتخصّصة، والمثاقفة ضروريّة للتواصل مع التطوّرات التقنيّة، ولاكتساب الخبرات. ولا ننسى ان هذا الجيل من السيّدات السعوديّات هو الجيل الثاني من المتعلّمات، فالفتاة السعوديّة، مقارنةً بالفتاة المِصرية، مثلاً (دخلت الفتاة المصرية المدارس الأهلية منذ أواخر القرن التاسع عشر)، تأخّرت بدخول المدارس الأهليّة حتى عام ١٩٦٠. وهي دخلت سوق العمل حديثاً، وعملها عموماً يعتبر محدوداً قياساً بغيرها من البلاد العربيّة والإسلاميّة. وكما أشارت السيّدة سلوى: «على الجميع ان يغيّر نظرته الى دخول المرأة العمل فعليه ان ينظر لها باحترام عائليّاً واجتماعيّاً لتشارك بتطوّره.» خاصة ان السيّدات من مراكزهن في موقع القرار تمرّسن على القيادة والشخصيّة القويّة والرؤية الطويلة المدى. وميّزن بين القيادة التي تعتبر موهبة والإدارة الناجحة التي

تكتسب بالمهارة والتدريب. وبل شاركن في نشاطات توعيّة للمرأة السعوديّة وكيفيّة إدارتها للمال، وهي بداية مشاركة وواعية لأهمية العمل التطوّعي والخيري.

وقد صادف ان بين هذه المجموعة سعوديّتان من أصل شامي ولبناني (السيدة ريم القوتلي والسيّدة إلهام ميقاتي الحسيني)، الأولى مستشارة مالية وإداريّة، والثانية رائدة من رائدات تعليم البنات في المملكة، ومستثمرة في السوق المالي السعودي. وهذا يعطي صورة أيضاً عن مساهمة النساء العربيّات في نهضة المرأة السعوديّة في المملكة، ويدلّ أيضاً على قبول المجتمع السعودي الوافدات من جميع البلاد العربيّة برحابة، وإعطائهن فرص العمل مع ان الاتجاه الحديث الحكومي ينحو نحو توطين القوى العاملة النسائيّة. وجميع هؤلاء السيّدات كما بدا لنا رائدات في مجال المال والأعمال، بمعنى انهن من جيل الطليعة في هذه المجالات، لكن علينا ان نميّز بين السيّدات اللواتي يقدمن الاستشارة والخدمات المالية، وهن لسن بمستثمرات، وبين المستثمرة غيرالعاملة في القطاع المالي والاقتصادي.

وكما رأينا تستثمر جميع السيّدات بالرأسمال العائلي، المالي والرمزي، فمعظمهن استثمر من مال العائلة او مال الزوج للتعليم او للشروع بإنشاء شركاتهن التجارية. ولكن وصلن بجهودهن ومثابرتهن على العمل الى موقع القرار في مجلس إدارة الشركة، وفي إدارة فروع البنوك للسيّدات، وفي التصرّف بمالهن الخاصّ للاستثمار ربحاً او خسارة. ومديرات البنوك (فرع النساء) ترقّين في وظائفهن لكفاءتهن وخبرتهن المهنيّة، وكانت قضيّة إثبات الوجود عند الجميع قضيّة مصيريّة خاصة للجيل الجديد، وللفاقدة الزوج (المطلّقة)، وللأرملة. فمن بين المجموعة هناك من لم ينجح زواجها، فكان العمل بالنسبة اليها مخرجاً سليماً لرد الاعتبار، وإعادة بناء حياة جديدة، وهناك من ترمّلت ومسؤوليّة إعالة العائلة بأكملها وقعت على رأسها.

وقد رأينا كيف طوّرت صاحبتا الأعمال بضاعتهما من الشوكلاته والأزياء، بشكل يلائم المجتمع والسوق السعودي. بل امتلكتا وعياً حقيقيّا للمشاركة بتطوّر مجتمعهن للدولة الحديثة، وللمحافظة على شخصيّة المجتمع الثقافيّة بعيداً عن صورة «مجتمع النفط».

تتميّز هذه المجموعة، الى جانب المهنيّة التي تصبو الى التطوّر باستمرار، بالوعي النِسوي، ايّ هن واعيات لحقوقهن في العمل، وحاجتهن لإزالة القوانين التي

تعيق مبادراتهن، ولتغيير النظرة الدونيّة لعمل النساء. ويجتهدن للقيام بالمسؤوليّة تّجاه جيل المستقبل من الفتيات. فقد رأينا، كيف ان النساء تعمل مع النساء، فتفضل كثير من النساء الحصول على الخدمات المصرفيّة والماليّة من البنوك فرع للسيّدات، وبل تحوز المرأة العاملة في البنوك على الاحترام والإعجاب. وهناك من تصر على توظيف النساء في محلها وصناعتها، لأنها مؤمنة بجدارتهن، وللتخفيف من بطالة المرأة العالية. لكن هناك أيضاً السيّدة التي لا تستطيع توظيف النساء في معملها لأن الاختلاط ممنوع، ولأن المرأة لا تملك الخبرة الكافية في مجالي التصميم والخياطة.

وهناك سيّدات الأعمال اللواتي ينشطن في الغرف التجاريّة والصناعيّة، في جميع أطراف المملكة، لإلغاء الضوابط القانونيّة والأنظمة الوزارية المعيقة لعمل المرأة في القطاع الخاص ولإحداث تغيير ايجابي في مؤسسات القطاع العام تجاه صاحبات الأعمال. وهن اليوم منتخبات ومعيّنات في مجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية، وهن ممثّلات في معظم اللجان التي تعدّ المجتمع المدني الوحيد المميّز في المملكة. الا ان الواقع كما أبدته السيّدات عبّر عن نفسه بصدق، فمشكلة الوكيل الذي يمثّل سيّدة الأعمال تعاني وتشتكي منه كل السيّدات، بل يتكلمن بأسى عن الإذن الذي يجب ان يؤخذ من الزوج او الأب او الوكيل للسماح للمرأة بالعمل، وكأنّها قاصرة، او تملك المواطنية من الدرجة الثانية.

تبقى مشكلة الفصل الحاد او ممانعة الاختلاط في العمل بين النساء والرجال، التي لا تزال حجرة عثرة في تطوير آداء المرأة السعوديّة لعملها. وذلك ان الفصل بين النساء والرجال يخلق عالماً عنصريّاً او عالماً كالسجون تكلّمت عنه كل السيّدات. ويخلق عالماً ضعيفاً بتجاربه بسبب ان الرجال هم الأساتذة في المال والاقتصاد، خاصّة حين يكون عمل المرأة كالمرأة السعوديّة لا يزال في بدايته، وله تجربته المحدودة. وإن بدأت ريح التغيير تشرع ابوابها، وسمعنا من السيّدات في مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات ألعمال، بأن الضوابط على عمل المرأة قد أزيل معظمها، الا ان الواقع الذي تكلّمت عنه سيّدات الأعمال لا يبدو أنه تحرّر من هذه الضوابط وقيود الأعراف، وقد حرصت السيّدات جميعهن على الا تنتقد «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذين أشير اليهم بخوف، ووصفنه بالدولة الثانيّة.

وأخيراً قد نستطيع الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحت في البداية، وان كانت الإجابة مقيدة في حدود الدراسة وهذه النماذج من السيّدات:

فالرأي السائد عن صورة المرأة السعوديّة بانّها منسجمة مع بيئة تقيّد حقوقها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ليس بصحيح، على أقلّه بالنسبة لهؤلاء السيّدات اللواتي أعتبرهن نماذج رائدة لسيّدات الأعمال السعوديات. ثانياً، قد ترجع المفارقة بسبب بروز سيّدات أعمال سعوديّات في عالم المال والاقتصاد، بالرغم من وجود قوانين وضوابط معيقة لعمل المرأة، سواء من قبل الرجل أو الوزارة المختصّة أو من قبل الأعراف المتوارثة، الى واقع مفاده ان الآباء والأمّهات شجّعوا بناتهن للتعليم داخل وخارج المملكة، وشجّعوهن على إنشاء الشركات التجارية والصناعيّة، بل قدّموا لهن فرصة الاستثمار بالرأسمال العائلي المالي والرمزي. وهذا دليل على ان القيود التي تكلّمنا عنها لا تشمل جميع البيئات الاجتماعيّة في المملكة، وهي ليست ثابتة (ايّ لا تتغيّر)، وليست حادّة (بالشكل الذي نظنّه). وتعمل الوزارات المعنيّة اليوم بجدّيّة على تغيير القوانين وتعديل الأنظمة لتلائم أجواء دخول المرأة العمل وذلك لأسباب تنمويّة وضغوط دوليّة باتت ملحّة وضروريّة لمواجهة المملكة المجتمع الدولي. وهناك قرارات بصدد تسهيل عمل النساء في كافة النشاطات حتى التي كانت حكراً على الرجال. اما بالنسبة الى تطبيق هذه القوانين المستحدثة فهنا يبقى على السيّدات في الغرف التجارية والصناعية في كافة المناطق العمل على تطبيقها، والتشبيك قدر المستطاع لخلق ثقافة جديدة، تساعد حتى على مواجهة الجماعات المتسلّطة والأعراف التي باتت لا تعبّر عن روح التغيير الذي طرأ على المجتمع. وقد سهّل الأمر المبادرة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار مع المرأة داخل المملكة، والتي قامت بها نخبة من الرجال والنساء المتنوّرين لإدماج المرأة الاقتصادي، ولتلعب دوراً في وضع السياسات الجديدة في الوزارات. أما بالنسبة الى التصوّر الشائع بان عمل المرأة يقتصر على المؤسسات الصغيرة الحجم، وتعمل في اقتصاد الظلّ، وانّها أقل تطوّراً، وهي مرتكزة في قطاعات معيّنة، فهذا ليس صحيحاً أصلاً بالنسبة للمجموعة التي اخترناها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم.

هناك ملاحظة أخيرة يجب ان نلفت النظر اليها، وهي ان المرأة السعوديّة لا تلحق اسمها باسم زوجها، وهذه ميزة تتمتع بها النساء المسلمات في البلاد العربيّة. لذلك تعرّفنا فقط على أسماء عائلات هؤلاء السيّدات ولم نتعرّف على أسماء عائلات أزواجهن. وكذلك علينا الاعتراف بان حق المرأة بالتصرف بمالها الشخصي هو حق

ديني استفادت منه السيّدات كحقّ شرعي دون التباس. ايّ هناك دائماً مجال ما يساعد المرأة على الحراك والعمل والنجاح، وهنا يبدو باب الاستثمار والمال. يبقى ان المرأة عموماً تعدّ آخر معقل للدفاع عن الهويّة خاصة في عالم بات صغيراً ومنفتحاً، لذلك تقع على المرأة قبل الرجل مسؤوليّة تطوير المرأة، كما سمعنا من هذه النماذج الناجحة من سيّدات وصاحبات الأعمال السعوديّات.

التوظيف في القطاع الخاص

جدول التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية عام ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥)

النشاط الاقتصادي	سعوديات	غير سعوديات	المجموع
الزراعة والغابات والصيد البري والأسماك	٠,٢	٠,١	٠,٢
المناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر	٢,١	٤,٢	٣,٦
الصناعات التحويلية	٥,٥	٩,٦	٨,٤
الكهرباء والغاز والمياه	٠,١	٠,١	٠,١
البناء والتشييد	١٣,٦	٢٨,٢	٢٣,٣
مجموع القطاعات الانتاجية	٢١,٥	٤١,٢	٣٥,٦
تجارة الجملة والتجزئة	١٤,٩	٦,٥	٨,٩
النقل والتخزين والموصلات	٠,١	٠,٢	٠,٢
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال	٤,٥	١	٢
الخدمات الجماعية والإجتماعية والشخصية	٥٧,٨	٥٠,٧	٥٢,٧
مجمع القطاعات الخدمية	٧٧,٣	٥٨,٤	٦٣,٨
أنشطة أخرى	١,٢	٠,٤	٠,٦
الاجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠
حجم العمالة (بالألف)	٣٢١٨٥	٨٠٠٧٩	١١٢٢٦٤

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة العمل ١٤٢٥/١٤٢٦ ه ٢٠٠٥م

جدول السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
عام ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م)

النشاط	العدد	(٪)
الزراعة والصيد والغابات	٣١١	١
المناجم والبترول	٦٧	٠,٢
الصناعة	٨٤	٢,٥
توليد الكهرباء واستخرلج المياه	٣٠٩	١
التشييد والبناء– المقاولات	٥,٤٠٩	١٦,١
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات التجارية	١٨,٦٠٥	٥٥,٢
خدمات المال والعمال	٢٦	٠,١
النقل والتخهزين والتبريد	٢٦٦	٠
خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٢٢	٣,٩
أخرى	٦,٤٦٥	١٩,٢
المجموع	٣٣,٦٢	١٠٠

تجربة النجاح المهني والمالي لدى الشابات اللبنانيات[1]

نهى بيومي

هجرت اللبنانيات دولتهن، لأنها تباطأت في إعطائهن الحقوق كاملة، وفوضت شؤونهن الأسرية إلى طوائفهن، وغيبن عملياً عن السياسة. هجرنها ولم يراهن عليها، بل تعلمن الاستناد إلى أنفسهن والاهتمام ببناء قدراتهن، داومن على فرديتهن ورعينها حتى صرن بارزات علمياً وثقافياً ومهنياً كأفراد وليس كجماعات ضغط[2] إلا فيما ندر. في هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن الحرب أحدثت تغيرات ثقافية اجتماعية اقتصادية، كان من نتائجها تشدد الأهل المتعلمين في تأمين أوضاع بناتهن من اهتزازات الوضع الأمني والاقتصادي في لبنان عن طريق التعلم في أفضل المدارس والجامعات الخاصة. وفي إطار معولم اقتصاديا، بدأت حياة الشابات تدور حول سؤال مركزي يتعلق بالمهنة والمال، فلاحظنا بروز ظاهرة جديدة من الشابات اللبنانيات المتمكنات مهنياً ومالياً، لعل دراسة دوافعهن وأسباب نجاحهن تكشف لنا تغير التصورات الذاتية للنساء عن أنفسهن وتغير التصورات الثقافية عنهن.

(١) انجزت هذه الدراسة الميدانية بمنحة مشكورة من المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ونقدم هنا موجزاً عنها بسبب شروط النشر.

(٢) نهى بيومي، النساء والتحولات السياسية في البحرين: السياسة وحجاب الواقع، مجلة حوار العرب بيروت ٢٠٠٥.

بينت تقارير التنمية البشرية والإنسانية التي طالت الوضع الاقتصادي في لبنان، ان نسبة الإناث الناشطات اقتصادياً هي بمعدل ٣٠,٧ بمقابل ٤٠ للذكور[٣] وتستنتج اللامساواة الجندرية في النشاطات الاقتصادية، وان نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور هو ٠,٣١[٤]. ويربط التقرير بين انتشار الفقر وإضعاف النساء إذ يؤدي فقر الدخل إلى إضعاف التمثيل السياسي والسيطرة على الموارد الاقتصادية، كما يفضي إلى إضعاف النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية.[٥] ويرجع السبب أيضاً إلى الثقافة الذكورية السائدة في المؤسسات التي تميز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور. وتعتبر القوانين المتعلقة بالعمل أو الأحوال الشخصية من المعوقات أيضا.[٦]

دفعتنا هذه المعطيات للتساؤل: ألهذه الأسباب انحازت الشابات إلى الأعمال الحرة، فأسسن مؤسساتهن الصغيرة كي يتحررن من هذه المعوقات وخصوصاً من ذكورية المؤسسات؟ ألهذه الأسباب اخترن العمل في مؤسسات دولية أو خاصة أكثر مراعاة لعدم التمييز الجندري؟

بيّن التقرير الرسمي الثالث حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أن نسبة القوى العاملة للإناث هي ٢٣,٢٪ وحسب الفئات العمرية (٢٠ سنة إلى ٣٩ سنة) تتراوح ما بين ١٢,٥٪ إلى ١٤,١٪، وان صاحبات الأعمال والنساء اللواتي يعملن لحسابهن يمثلن ١١,٢٪ من القوى العاملة النسائية.[٧] من المهم التوقف عند هذه الفئة من الشابات المبادرات إلى الاستقلالية، ومحاولة تشخيص المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومفاعيلها عليهن، خصوصاً وان الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة اللبنانية، والإدراك المتزايد لدى اللبنانيات لقدراتهن الاقتصادية، عاملان محفزان أكثر فأكثر لمشاركة النساء في مختلف القطاعات الاقتصادية.[٨] من وجهة نظرنا، هناك فئة جديدة من الشابات

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، ص. ٢٨٨.
(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٨٦.
(٥) المصدر نفسه، ص. ٩.
(٦) المصدر نفسه، ص. ٨.
(٧) على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بيروت ٢٠٠٦، ص. ٦٣. التقرير الرسمي الثالث حول اتفاقية القضاء.
(٨) المصدر نفسه، ص. ٦٨.

الجامعيات[٩] اللواتي كلما ازدادت كفاءاتهن المعرفية تزايد توجههن إلى الأعمال الحرة وإلى المؤسسات التي تشكل مصدراً لزيادة أموالهن، متجاوزات الاعتماد على الأهل والزوج.[١٠]

ومع أن النساء سيطرن على بعض القطاعات الاقتصادية مثل التربية والتمريض إلا أنهن لم يصلن إلى قيادتها ولم يحصلن على الأجر المساوي للرجال[١١]، وتعود الأسباب إلى الديناميكيات الثقافية والتنظيمية وتنميطات الأدوار الجنسية والجندرية الثقافية.[١٢] ويعتبر لبنان أكثر انفتاحاً من البلدان العربية في إتاحته فرص عمل النساء، خاصة بعد الحرب (١٩٩٠) بسبب التغيرات الاقتصادية التي أجبرت النساء على المساهمة في التنمية، فالكثير من البيوت لا يمكنها الصمود دون عمل الزوجين، ذلك أفضى إلى دخول النساء في قطاعات جديدة. كما أن هجرة الرجال أجبرت النساء على ارتياد أعمال غير تقليدية، ومع انه ازداد اعتبار النساء شريكات كاملات في اقتصاد العائلة لكن مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات ما زالت حكراً على الرجال.[١٣] ويمكن القول أن الحرب في الوقت نفسه، أفرزت قيماً جديدة تخفض من قيمة العلم والعمل وتعلي من شأن الكسب السريع، فتعاظمت قيمة المال والاستهلاك والتبذير. وامتازت فترة ما بعد الحرب ولغاية اليوم بجملة من التناقضات التي

---

(٩) أظهرت دراسة المرأة العاملة، ان نسبة النساء العاملات المستقلات الجامعيات لا تتجاوز ١٥,٥٠٪ منهن واستنتجت ان الريف ومعه المدن غير بيروت، يشكلان بقدر ما يحضر فيهما التعاضد العائلي في التمويل إلى جانب المخزون الذاتي، مرتعا محتملا لترسخ أقدام فئة صاحبات المشاغل. أنظر: المرأة العاملة في لبنان، نتائج ميدانية وتحليلية، التجمع النسائي الديمقراطي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٧، ص. ٣٥٩-٣٦٧.
تندرج هذه الظاهرة في الاطار العربي حيث نجد ان ضعف الاقتصاد العربي اخل بالتوازن بين مستويات الدخول والاسعار وتفضيل الشباب العمل الحر او في القطاع الخاص. انظر:

(١٠) الشباب العربي ورؤى المستقبل، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص. ٦٤.

(١١) نهى بيومي، نساء مساويات ورجال مسيطرون، التحول العالمي في رؤية الافراد للنوع الاجتماعي، الملف الثقافي جسور، جريدة الوطن البحرينية، ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٢) Women in Management Review Vol. 20 No. 8, 2005, Constraints facing working in Lebanon: an insider view, Dima Jamali, Yusuf Sidani, Assem Safieddine, American University of Beirut, Emerald Group Publishing Limited, 0964-9425, p. 582.

(١٣) المصدر نفسه، ص. ٥٨٤.

تتزامن في وجودها[١٤]، فحين نخضع للعولمة الاقتصادية والتكنولوجية والى تنامي الشركات وتحفيز الأفراد للانخراط فيها[١٥]، فإننا نخضع في الوقت نفسه، للتنافس الطائفي والتعصب الديني والمناطقي والوطني، وللتمييز الجندري.[١٦]

منهجية البحث ومواصفات العينة

تهتم هذه الدراسة بالإحاطة بأسباب نجاح الشابات المهني والمالي ودخولهن في مهن حرة حديثة وبناء مشاريع فردية أو العمل في مؤسسات خاصة مرتفعة الأجور. كما تهتم بالتعرف إلى دوافعهن الذاتية والعائلية والمجتمعية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحقيق أهدافهن المهنية والمالية، وتدرسها كمؤشرات على تغير التصورات الذاتية للنساء عن أنفسهن وتغير التصورات الثقافية عنهن، وذلك عبر دراسة موقع المال في مسارهن العلمي والمهني والحياتي وكيفيات إنفاقه. وتعتمد هذه الدراسة على مقابلات ميدانية وعلى مقاربة نوعية مع خمس عشرة شابة لبنانية من اختصاصات ومهن ومواقع مختلفة، تتراوح أعمارهن بين العشرينات والثلاثينات متزوجات (٤٥٪) وعازبات (٥٥٪). ودعمت هذه المقابلات بأخرى أجريت مع ست سيدات من اختصاصات ومواقع مختلفة وأعمارهن تتراوح بين الأربعينات والخمسينات متزوجات بينهن مطلقتين، تنتمي العينة إلى الفئة المتوسطة بدرجاتها المتعددة. وقصدنا من العودة إلى جيل أكبر من اللبنانيات الناجحات، موضعة الدراسة عملياً في إطار زمني متسلسل، كي نفتح مروحة فهم وتأويل المتغيرات الثقافية والاجتماعية والمالية. ينتمين إلى مناطق وطوائف مختلفة لكن الجامع بينهن سكنهن في بيروت وعملهن بها، ما عدا ثلاثاً يعملن في دبي. وأجريت هذه المقابلات في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩.[١٧]

(١٤) انظر: ملحم شاوول، الافتراق والجمع، دراسات في المجتمع اللبناني، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦، ص. ١٥٢.

(١٥) Manière de voir, La fabrication du conformisme, n.96, Janvier 2008.
مع تنامي الشركات خلق تخصص جديد في علم النفس وهو علم النفس التحفيزي.

(١٦) العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر، تونس ٢٠٠١.

(١٧) فيما يخص توصيف اهل الشابات، وجدنا ان نصف امهاتهن مستوى تعليمهن ثانوي ونصفهن الاخر جامعي ودراسات عليا، ثلثي الآباء مستوى تعليمهم جامعي ودراسات عليا والثلث الباقي ثانوية عامة، وجميع الابناء والبنات جامعيون–جامعيات. ثلث الأمهات عاملات في التعليم الثانوي والجامعي وإدارة

درسن في مدارس وجامعات خاصة في لبنان وخارجه مصنفة فئة أولى بين اللبنانيين. وتنوعت اختصاصاتهن ما بين هندسة معمارية، هندسة كمبيوتر، اقتصاد، إدارة أعمال، إدارة مالية وحسابات، شؤون دولية وعلوم سياسية، إخراج سمعي بصري، فنون الاتصال، فلسفة، علوم سياسية، نحت، وعلوم صحية وتغذية. غالبيتهن حزن على الماجستير ما عدا واحدة نالت الدكتوراه؛ ومزج بعضهن اختصاصاته.

وبسبب ضيق المساحة المخصصة لهذا البحث فاننا نكتفي بعرض سريع لعوامل النجاح المهني والمالي ثم نتوقف عند علاقتهن بالمال وسلوكهن المالي، ونناقش نتائج البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على علاقة الشابات بالمال ومسوغاتها، واستكشاف دور المال في حياة الشابات ومتغيراته وآفاقه، وصولاً إلى ملامسة التغيرات الثقافية/الاجتماعية التي تطال فئة محدودة من الشابات والتي تكشف التغيرات في الدور والوظيفة والتصور. وتركز هذه الدراسة على تبيان حالات تمثل خروجاً عن التنميط الجندري كما نفترض، من حيث تمتعهن بفرص أو ابتكارها من أجل الترقي الوظيفي والتمكين المالي.

لم يكن المال دافعاً من دوافع النساء الأكثر أهمية، بل هو لا يأتي في سلم أولويات الأجيال السابقة التي كانت تبحث عن العلم والانخراط في القضايا الحقوقية في الحياة العامة مع المحافظة على أهمية دورهن الأسري. لكننا نفترض أن هذا الجيل من الشابات أقل خضوعاً للتنميط الجندري وأكثر طموحاً للحصول على الثروات. كما نفترض صعود قيمة المال لديه ومحاولته التمكن المالي بعد العلمي تحقيقاً لطموحات ذاتية ومهنية مع سيادة العولمة الاقتصادية وبثها الترويجي لنماذج النجاح المالي. سوف نحاول رصد تصاعد قيمة المال وسوف نرى الروابط بين تحسن صورتهن مجتمعياً وذاتياً وبين تطلعاتهن المالية. وسنحاول التوقف عند الرابط بين تراجع القمع الثقافي/الاجتماعي في النظام الأبوي التمييزي وتغير المشهد المالي للنساء لدى فئة منهن.

تفترض هذه الدراسة أننا نواجه تحولات في الممارسات ونظام التمثلات للإناث تشارك في إزالة تركيب وإعادة تركيب منظومة أخرى، حيث يتفرد الفرد عن

عليا في الدولة. وتنوعت مهن الآباء بين الهندسة والتعليم الجامعي والاستيراد والتصدير وامتلاك مؤسسة تجارية وإدارة بنك ونائب في البرلمان وباحث في الكيمياء وإدارة مدرسة،الخ.

الجماعة دون قطع الروابط بينهما. هؤلاء الشابات صغن طلب المشاركة في نظام وطني وعالمي، نظام لا يستوعبهن ولا يدخلهن فيه. فكيف فعلن ليصرن جزءاً منه؟

حاولنا تقصي أسباب نجاح الشابات المهني والمالي ودوافعه، وجدنا أنها تعود إلى مؤسسات ثلاث، الأسرة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل. شكلت أسرهن إطاراً للأمان وللثقة، ورفعت لواء العلم والعمل والاجتهاد والتكوين الذاتي. معطيات أساسية انعكست على الشابات في خياراتهن المهنية والحياتية وعلاقتهن بالعمل. وتميزت غالباً، علاقتهن بالأب بارتباط وثيق ومميز، فابتعدن عن إحلال الآباء بأضداد الآباء أو البحث عن النضج على هامش علاقتهن بالأب. ارتباط دافع الى الاستقلالية الفردية مبني على موقف الأب والأم الايجابي من بناتهن وميل الأمهات إلى تقدم بناتهن عليهن، وهذا تغير في سمات الأسرة والسلطة الأبوية فيها، بغض النظر عن مدى انسجام العلاقة بين الأب والأم، وكأنه ينتقل إليهن أفضل ما في والديهما من قيم ورؤى وتطلعات.

وساهمت المؤسسات التعليمية في تكوينهن وتنمية قدراتهن الشخصية والمهنية والمالية، وشكلت مفتاحاً مهماً لإيجاد فرص عمل جيدة، كما أن تفوقهن أهّلهن لإجراء دراسات عليا في جامعات تخصصية[١٨]. يبقى أن الجامعات المرموقة تلعب دوراً تحديثياً في المجتمع في تبنيها قيم الاجتهاد والالتزام والمثابرة، فتغير سلوكات ووضعيات الشابات، عن طريق إعادة صياغة تمثلاتهن تجاه الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع. بين التعلم في جامعات مميزة وبين دور الأهل الايجابي وعدم عيشهن تمييزاً بين الذكور والإناث لا في البيت ولا خارجه، ارتفعت وتيرة طموحهن فخضن تجارب مهنية مهمة. أفسحت المؤسسات التي عملن فيها[١٩] المجال لبلورة طاقاتهن وتجسيدها في ميادين الإنتاج، وغاب عنها عموماً التمييز بحقهن[٢٠]. هذا

(١٨) تقول «منذ تخرجي انفتحت أمامي كل الأبواب، لأن هذه الجامعة تعتبر مرجعا أوروبيا وعالميا، فشهادتها ليس من السهل نيلها».

(١٩) تعمل الشابات في مؤسسات حديثة متنوعة: شركة اعلان وتسويق دولية، مؤسسات مالية خليجية، شركة برمجة ومعلوماتية اجنبية، وزارة الخارجية، مجلة نسائية، محطة تلفزيونية، شركة بترول، جمعية شبابية اهلية، اما الاعمال الخاصة فهي:شركة مطاعم واستشارت، شركة مواقع الكترونية وبرمجة، محل تصنيع وبيع مجوهرات، محل تصنيع وبيع البسة واكسسوارات،الخ.

(٢٠) تقول «ليس هناك وظيفة للرجل ووظيفة للمرأة، هناك وظيفة، إما أن يعرف الموظف كيف يقوم بها أو لا يعرف، سواء كان امرأة أم رجلا».

الجيل ممتلئ عافية وقوة وجاذبية واندفاعاً لا تسيره تصورات تمييزية، بعد أن تمكن علمياً وتسلح بالمعرفة ونزل بقوة إلى ساحة العمل. احتضنهن رئيس المؤسسة لجديتهن وذكائهن وطموحهن[٢١]. ووجدن في العمل مع الإناث كمديرة أو كفريق عمل فضائله عكس ما يشاع عن صراع النساء.[٢٢] كما أن العمل في مؤسسات أجنبية أتاح فرص الترقي وخوض التجارب المهنية المختلفة التي تنمي القدرات وتقوي الشخصية.

كما وجدنا أن علاقتهن بالسلطة عامل من عوامل نجاحهن المهني والمالي إذ ليس لديهن مشكل مع السلطة عموماً ويتعاملن مع رموزها براحة دون قلق على مركزهن ومالهن وموقعهن، ولا تشكل تحدياً لكفاءتهن. ففي المؤسسة العائلية نرى توازنا في السلطة بين الأم والأب غالباً وعلاماته علاقتهن المتوازية بهما وتقديرهما المشترك لكليهما[٢٣]. في حالتين اختل التوازن بينهما بسبب تفرد الأب، كان من نتيجته اصرارهن على التوازن في السلطة في جميع مناحي حياتهن. وفي زواجهن نرى بوضوح علاقة زوجية متساوية، فالزوجان يعملان ويتشاركان المسؤولية. ذلك يقودنا إلى القول أن أمهاتهن –ثلثيهما لا يعملن لكنهن متعلمات نسبياً– لم تعد إنتاج نموذج الأم الموروث كلية[٢٤]. وتعاملت الشابات مع السلطة العائلية أو سلطة الزوج بشكل عملي ومرن لأن استثمارهن هو في عملهن وفي الحب. ربما باستطاعتنا القول إن جيل أمهاتهن لديه مشكلة مع السلطة الذكورية بسبب معاناته من الاعتراف به، بينما تتعامل الشابات براحة أكثر مع الأب والزوج وبمفهوم براغماتي، إذ يتمتعن بسلطة العلم والمهنة والمال ويتمتعن بالاعتراف بهن وبقدراتهن وقيمة عملهن. وفي المؤسسة المهنية لا نجد اختلافاً في رؤية السلطة وعيشها في حالتي العمل كموظفة في شركة أو في إدارة مؤسساتهن الخاصة. السلطة حق يمارسنها بشكل عملاني لا

(٢١) تقول «يكبرني بأربعين عاما وكان يسلمني التقرير الذي أعده ويطلب مني أن أضيف إليه ما أراه مناسبا. لا بل كان يعرفني إلى الزبائن كأنني زميلته وليس كأنني أعمل لديه».

(٢٢) يبدو أن عدد النساء في المؤسسات الحديثة الخاصة مرتفع في لبنان، بينما في وزارة الخارجية لا يتجاوز ٢٠٪. أما في دبي فانه يتفاوت من ٥٪ ليصل إلى ما يعادل النصف في شركة استثمارات حيث أنها مراقبة دوليا وتلتزم بحقوق الإنسان.

(٢٣) تقول «في البيت ليس لدينا مفهوم السلطة الديكتاتورية. البابا هو بابا لكني قريبة منه جدا ولا يوجد في بيتنا نظام الفرض.»

(٢٤) ونقصد بذلك دور الطاعة لسلطة الأب، ودورها المائع في قرارات العائلة.

يحمل موروثاً رافضاً لدلالاتها لأنهن زودنها بالدلالات المناسبة لها كتعبير عن المسؤولية والالتزام انطلاقاً من الثقة بالنفس.

نجاحهن المالي وتداعياته الثقافية والسلوكية

١- دلالات المال

يتناولن المال في حياتهن اليومية بشكل «عادي جداً وعملي وواضح»، لا يترددن في ولوجه ولا يتلعثمن في تناوله ولا حرج منه. ارتبطت دلالات المال برؤية شمولية تربطه بالمهنة وتحقيق الذات. لذلك هو «وسيلة لحياة أفضل» ويدل على «الاستقلالية والأمان» ولا يمثل هدفاً بحد ذاته. والدلالة الرئيسية تبقى الاستقلالية التي شددن عليها «يوفر لي متعة الصرف على نفسي وعدم حاجتي لأحد، استطيع أن آخذ قراراتي، أن أسافر حيث أريد، أستطيع أن أشتري ما أريد، كما أساعد غيري»، ويحسن المال المستوى المعيشي، ولا يمكن إنكار أن الوفرة تؤمن راحة البال وفرص أن تري العالم وان تعيشي حياة مريحة. وهو يخلق أيضاً الأمان الداخلي والاستقرار النفسي ويشكل مصدراً للحرية. وأثارت بعضهن خطورة تحويل المال إلى هدف، لأنه يؤثر سلباً على العائلة[٢٥]، أما اللواتي يعملن في مجال الاستثمار فيتعلمن بالتجربة إمكانية ذهاب المال بسرعة، لذلك هو ليس هدفاً بل وسيلة. ويمثل مكافأة لقاء الجهد المبذول في العمل والتعب. وهو مصدر قوة في بلد يفتقر إلى الاستقرار في العمل، فالمال معادل للاعتماد على الذات. كما يرتبط المال كقيمة بالجهد المبذول، وبما أنهن يبذلن جهوداً كبيرة فإن متطلباتهن من الأجر تقتضي الموازاة بينهما ويتوجها مفهوم الحق ويكللها مفهوم الرضا. جميعهن راضيات ماعدا رئيسة تحرير مجلة يملكها والدها لان أجرها لا يساوي جهدها، ويشعرن بالسعادة حين ينلن أجرهن لقاء عملهن[٢٦]. ربطن غالباً بين تحصيل المال ونوعية الحياة، لذا تمتنع بعضهن عن العمل في مكان لا يعني لهن.

(٢٥) تقول «إن المهووس لا يرى غير المال، فلا يتمتع بعمله، ويمكن أن يصبح غير أخلاقي حتى يصل إلى هذا الهدف»

(٢٦) تقول «ذلك يعني ان المشروع انتهى فأشعر بالسعادة لأنني قمت بخلق شيء-موقع الكتروني- والمال عندها جميل لأنه يعني أنني أنجزت العمل بطريقة جيدة». إنها تعمل لحسابها من بيتها.

٢- المال والسعادة

أجمعن على أن المال ليس مصدراً وحيداً للسعادة وإنما يمثل احد روافدها. انطلقن من الشكر والامتنان لما حققنه، دون أن يحد ذلك من سعيهن لتحصيل المزيد[٢٧]. وأكدن أن استخدام المال بالطريقة الصحيحة يؤدي إلى السعادة وأن غيابه يزيد التعاسة. ويرين فيه سعادة «مؤقتة» وآنية لأنهن تربين على الاكتفاء والرضى. فإذا كانت السعادة لحظات صغيرة فان المال في هذه الآنية يمتلك دوراً بسيطاً «فشة خلق».[٢٨] وإذا كانت السعادة ترتبط بالحبيب–الزوج والتواجد معه في مكان جميل فذلك لا يتحقق إلا عن طريق السفر والمال[٢٩]. أبرزن أن الرفاهية عامل إسعاد وتعويض عن تفرغهن الكامل للعمل والتعب في انجازه[٣٠]. وإذا لم يكن المال مصدراً وحيداً للسعادة يبقى «وسيلة انجاز طموحات حلوة، والذي يعتبر أن المال مصدر سعادة ويعيش في سعي دائم وراءه فانه لن يحققها»، يحل المال المشاكل الرئيسية في الحياة «بالمقابل هناك مليون مشكلة لا يحلها». وحين يستغرقن في انجاز مشروع لا يفكرن بالسعادة الذاتية بل بتحقيق المشروع، وأهم مصدر للسعادة عدم اللجوء إلى الدين[٣١] والكرم[٣٢].

٣- المال والسلطة

لا يشكل المال سلطة بحد ذاته بل أحد عواملها، فأبرز مقوماتها تكمن في الشخصية القوية[٣٣]، وهو مصدر قوة في حال الثروات الطائلة فقط. انتقدن الثقافة السائدة في المجتمع اللبناني التي تقيّم مالك المال بمعزل عن علمه وثقافته، من

(٢٧) تقول «دائما أقول الحمد لله الذي لدي يكفيني، أولادي مبسوطين، يدرسون في أفضل المدارس، لا ينقصنا شيئا، لا أريد أكثر. يعني إذا صار في أكثر لن أرفض».

(٢٨) شبهت إحداهن هذه العملية بشرب فنجان قهوة حين نشعر بالنعاس، نستفيق بفعله لمدة ساعتين ثم نعود إلى الشعور بالنعاس من جديد.

(٢٩) تقول «أهلي يتهمونني بأنني أحب المال! لا أنكر ذلك، لكن من منطلق انه يؤمن لي أسلوب حياة مريحة، ولا أعني بتاتا «الفخفخة» لكن أعيش بطريقة مريحة وأسافر بدون ضغط».

(٣٠) تقول «أريد السفر كما أشاء وأريد هذه الحقيبة التي تعجبني وهذه الساعة التي أرغب في اقتنائها».

(٣١) تقول «أهم شيء لدي ان لا يكون أحد يريد مني ليرة، لذلك لا أعمل بتمويل من البنوك».

(٣٢) تقول وصية جدتها لها «كوني كريمة، لا تجعلي المال يقف حائلا بينك وبين الناس فالمال يذهب ويأتي».

(٣٣) تؤكد قائلة «الكثير من الناس يملكون المال لكنهم لم يصلوا إلى مراكز السلطة في مواقع عديدة».

جهتهن يرفضن هذا المنظور ولا يتعاملن من موقعهن على أساسه، ولا يشعرن بتسلط صاحب المال عليهن، إذ ثقتهن بأنفسهن عالية[٣٤]. ليس المال إذا، رمزاً للقوة بل أداة للعيش، فالسلطة يستمددنها من مواقع القرار والتنفيذ في عملهن ومن شخصيتهن القيادية. لا يربطن بين المال والسلطة بل يربطن السلطة بالحق ويعتبرن ربط السلطة بالمال يدل على شرائها[٣٥]. ومع أن موقفهن من العمل نافياً للسلطة عبر المال فإنهن يعتبرن أن المرأة حين تصبح مستقلة مالياً ومتقدمة في عملها، فذلك يكسبها حرية وقوة للتقرير في حياتها الخاصة ويعطيها الضمان لسلامة قرارها ولعدم هدر حقوقها. لا يشكل المال سلطة للمتزوجات في علاقتهن الزوجية «لأنك تصبحين وكأنك تشترين العلاقة أكثر مما تبنينها».

٤- المال والعمل

جزمت غالبيتهن أن العمل هو الأهم، ولأسباب مختلفة، أولها الشعور بالرضى «أنا أعمل وأقبض هذا ما يشعرني بالرضى.» والسبب الثاني هو دقة العمل وصعوبته ومرئيته «المكافأة الكبيرة تأتي على قدر أتقاني عملي، خاصة أن تقاريرنا المالية التحليلية يقرأها العالم، الأهم أن لا ينتقد أحد عملي». ثالثا، السند المالي من الزوج ويسر أحواله «لو كان عمل زوجي ليس جيداً عندها يصبح المال هدفاً أكبر». رابعاً، أهمية «الخلق» «اشعر بالسعادة حين أحقق مشروعاً ويصبح المال ثانوياً». خامسا، عند تحقيق الطموح المهني تتراجع صدارة المال.[٣٦]

وذهب بعضهن إلى إقرار الترابط بينهما مع ترجيح كفة العمل[٣٧]، وظهرت

(٣٤) يتمتعن بكفاءات علمية ولديهن مواقع مهمة في المؤسسات ويحصلن على بدل مالي جيد جدا.

(٣٥) تقول «لم أفكر يوما ولم أطمح ان أمتلك المال كي أكون صاحبة قرار وصاحبة سلطة في العمل. لم يكن المال في حياتي مصدر للسلطة، على العكس تماما، فكل واحد يأتيني في العمل معتبرا انه يستطيع فرض شروطه علي لأنه يمتلك المال، لن يأخذ مني حقه. ولو كان طموحي إثبات نفسي عن طريق المال لكنت فشلت».

(٣٦) تقول «حين نلت ما أردته أي أن أصبح مديرة القسم في شركتي، سعدت لدرجة أنني لم أسأل إذا كان الراتب سيتغير، أحيانا نختار عملا ومنصبا لكسب الخبرة وليس المال فقط».

(٣٧) تقول «مهنتي مرتبطة بالمال مع أنني حين اخترتها لم أفكر بمردودها المالي مطلقا ولا بامتيازاتها. نحن كدبلوماسيين بدون مال يصعب عملنا، لأنه لدينا تمثيل مهم في الخارج نريد إتمامه. لكن لا أتصور ان المال كان مصدرا أساسيا لي، واكبر دليل على ذلك أنه بدل ان أعيش سنتين في بيروت بقيت خمس سنوات ونقبض هنا ١٪ مما نقبضه في الخارج! بالنسبة لي فليكن، إذ لدي أولويات أخرى» وتقصد عائلية.

تمايزات حتى في الموقف الترابطي نفسه، إذ ربطن أيضاً بين العمل والمتعة فالمال لا يمثل كل شيء في الحياة.[٣٨]

وأخيراً، يشكل الارتباط بينهما مصدر إعجاب الشباب بالبنات من اجل الزواج ، إذ يعجب الرجل بالمرأة العاملة والذكية والمستقلة مادياً. وساوت بينهما كلية صاحبة شركة وأكدت انتفاء إمكانية الفصل بينهما لان في تساويهما مقياس نجاح مؤسستها «لا يمكن أن تكوني ناجحة أنت وعم تخسري». وتؤشر المساواة بينهما على احترام المؤسسة للكفاءة المهنية للموظف «إذا كنت اعمل ولا أتقاضى معاشاً مساوياً لعملي، ذلك يعني أنهم لا يحترمونني ولا يحترمون عملي»[٣٩]، فالمسألة ليست فقط تحصيل المال من العمل بل الاعتراف بالجهد وبالتفاني فيه.

٥ –التخطيط المالي والادخار والاستثمار

تباينت مواقفهن من التخطيط المالي وذلك بمعزل عن العزوبة أو الزواج أو عامل السن[٤٠]. والأمر يعود كما تبينا إلى بنية الشخصية والى التثقيف البيتي الأسري والمدرسي. فالأكثر تخطيطاً هن أصحاب المؤسسات، لأن هناك تمازجاً بين هدفهن الذاتي وهدفهن المؤسسي، إذ يولين أهمية لتطوير مؤسساتهن فيتطورن ماليا مع تطور مؤسساتهن، والادخار عندها يثمر في الاستثمار في توسعة أعمال الشركة[٤١]. الأكثر تدبراً هن اللواتي تعلمن من المدرسة روح المبادرة وكسب المال وتوظيفه وادخاره بتشجيع من الأهل،[٤٢] كما أن المشاركة المبكرة في أعمال الأب ساهم في تنمية مواهبهن التنظيمية. أدركن أيضاً أن تنظيم أموالهن يؤدي إلى

(٣٨) تقول «أنت تعملين لتحصلين على المال فهما مترابطان، لكني لن أمارس عملا لا أحبه فقط من اجل كسب المال، افترض ان اشتغل شيئا أحبه كي أتقبل فكرة العمل ليلا نهارا. حرام ان تضيعي وقتك في شيء لا تحبينه. أحيانا تقومين بأشياء لا تكسبك الكثير من المال ولكنك تكوني مرتاحة ومبسوطة بانجازها. اعرف صديقة تركت عملها الجيد والآن تعمل في شيء بسيط جدا لكنها في غاية السعادة، انها وجدت نفسها ووجدت ما تحبه. ليس كل شيء المال. إذا كنت تحبين عملك ومردوده جيد لك فانه شيء عظيم لكن أحيانا لا يتحقق ذلك».

(٣٩) تنتقد أمها الأستاذة الجامعية في الجامعة اللبنانية التي تعمل كثيرا وتتقاضى قليلا.

(٤٠) ونقصد إذا ما كن في العشرينات أم في الثلاثينات.

(٤١) تقول «أحب أن اعرف الليرة خاصتي أين تذهب وان احسبها جيدا لأنني تعبت فيها ولا أحب أن أرميها».

(٤٢) اقترحت إحداهن في هذا الصدد ضرورة تدريس مادة التربية المالية في جميع المدارس كي يدرك الأولاد معنى المال وادخاره وبناء مستقبلهم.

شعورهن بالأمان ويحميهن من المفاجآت، وللاستمتاع بحياتهن مقابل الغربة، والتمتع بالأسفار[٤٣]. التخطيط هو أيضاً للمزيد من استثمار شبابهن والاستمتاع به «نحن لا نحرم أنفسنا، لأننا نتعب في العمل ولأنه ليس بإمكاننا الاستمرار في هذه الوتيرة إلا إذا رفهنا عن أنفسنا». يعبر التخطيط إذن عن حمل مسؤولية الذات والحفاظ على استقلاليتها ومن أجل بناء مشاريع عمل مستقبلية – إنشاء شركة خاصة وشراء بيت – ومن أجل السفر والشراء، ذلك بمعزل عمّن تسكن من العازبات عند أهلها أو وحدها في الخارج.

تتفق بعض المتزوجات مع أزواجهن على خطوط ميزانية الأسرة العريضة، ويتركن للزوج الحسابات اليومية[٤٤]، وفضل زوج أن يحمل مسؤولية تنظيم المصاريف والادخار لأن الزوجة تهتم بالحاضر فقط «أعيش كل يوم بيومه». ورفض بعضهن الاهتمام بمالية الأسرة وتنظيمها لان ذلك لا يشكل أولوية مع أنها تحمل هذه المسؤولية في عملها[٤٥]. وتشاركهن الرأي عازبة فلا تفكر بمستقبلها المالي بل بحاضرها «التخطيط الوحيد الذي أقوم به هو عندما يكون لدي مشروع في العمل».[٤٦] تتميز العازبة والمتزوجة اللتان تعملان في دبي باعتماد الادخار والتخطيط المالي، وتبحثان عن التوازن بين المدخول والمصروف.

يبدو لنا أن هؤلاء الشابات عموماً سواء خططن على المدى البعيد أو القريب تربين في وضع أمني غير مستقر جعل الحياة الاقتصادية غير مستقرة. ذلك حفزهن على البحث عن الاستقرار المالي والمتعة. لذلك وبشكل عام، هن غير مهووسات بالتنظيم بل يتركن اليوميات في حالة استرخاء. لم تعش بعضهن بسبب ظروف

(٤٣) تقول «أنا منظمة ماليا لأنني شخص محافظ، لا أحب المخاطرة العمياء تحسبا للأيام الصعبة. لكن في الوقت نفسه أحب أنا وزوجي الاستمتاع بحياتنا. أساهم في المدخرات الخاصة بالعائلة ككل. لست مهووسة بالتنظيم المالي، لكني احرص على ادخار مبلغ لتخطيط مستقبلي مع زوجي ومستقبل أولادنا الذين سنرزق بهم. نحن الآن نتعب ونعيش حياة صعبة قليلا لأنني أراه فقط في نهاية الأسبوع، ذلك لأننا نبني مستقبلنا ونخطط لحياة أكثر راحة لنا، أقله ان نعيش سويا في البلد نفسه».

(٤٤) تقول «بالنسبة لي اعرف ان كل شيء معي هو لي ولأسرتي وأصرف دون أن احسب. زوجي لديه منطق مختلف تماما والحمد لله. هذه هي المسؤولية الوحيدة التي لا اعرف حملها ولا أحبها».

(٤٥) تقول «لا اكترث بالغد، هدفي دائما أن أتطور وأطور عملي فلم أضع مرة واحدة في حياتي هدفا وقلت لنفسي سوف أحققه في فترة محددة. أعيش يومي بكل بساطة».

(٤٦) تقول «أحب أن أصرف، أن أعيش، لا أفكر، لا أدخر، هذا سبب أساسي يجعل زوجي «يجن»!! ليس لدي مشكلة أن أصرف كل ما معي وان أعطي الآخرين. لكن بالنهاية ستعيشين مرة واحدة».

الحرب في تنظيم فكل شيء رهن ساعته، هؤلاء يجدن صعوبة في الادخار إذ تعودن على المفاجآت التي تقلب التنظيم والذي ينجم عنه الإحباط المعنوي والمادي[٤٧]. أمهات اليوم غالباً ما يخططن لمستقبل أولادهن ويقلقن بشأنه، ذلك على عكس أمهات الشابات اللواتي تربين في الحرب[٤٨]. يعود التخطيط إلى التربية الأسرية والمدرسية وقيم التنظيم التي تؤكد عليها والدخول المبكر إلى عالم العمل الذي يعرف معنى المال ومعنى الادخار ودوافعه وتأمين الاستقرار النفسي والاستقلالية وتأمين المستقبل والإحساس بالمسؤولية تجاه الذات والعائلة وتنفيذ أحلامهن المهنية والزوجية. أما أسباب غياب التخطيط فهي تعود إلى التربية العائلية في ظروف الحرب وعدم الاستقرار وتهديد الحياة، ودوافعه الاستمتاع بالحاضر والعيش في إطار اللحظة.

فيما يخص الاستثمار، وجدنا مجموعة لا بأس بها من العينة تستثمر أموالها الفائضة بطرق متعددة، منها توسعة أعمال شركتهن وفتح فروع لها خارج لبنان، وابتكار مشاريع جديدة للمؤسسة نفسها أو إنشاء مؤسسة جديدة، وشراء بيت. أما اللواتي يعملن في قطاع الاستثمار المالي والتسويق، فإنهن حريصات على الاستثمار الآمن لأنهن يلامسن الخسارة والربح السريعين في عملهن.[٤٩] ومن عاداتهن استشارة المختصين والمطلعين من الأصدقاء.

(٤٧) تقول «لا أحب أن أعيش حياة منظمة بمعنى انتظر كل شيء بوقته. إذا انتظرت كل شيء في وقته، لا يأتي شيء بلذته. لا أحب أن انتظر، لكن ليس جميلا ان تكوني مخططة ومنتظرة لكل شيء. أولا عشنا في الحرب، كنا ننزل إلى الجامعة من الجبل تحت القصف من يعرف إذا كنا سنصل أم لا. وكنا ندرس على الشمعة ونقدم امتحان في اليوم التالي، لأن نصف التلاميذ ليس لديهم الحرب التي نعيشها نحن في منطقتنا. فلم يكن هناك شيء منطقي حتى أعيش بالمنطق. نحن جيل الحرب، لا يمكن ان نقول انه كان لدينا ترف التخطيط، كنت احسد كثيرا الناس في أوروبا حين أجدهم يخططون للعشر سنوات القادمة، فهذا دليل استقرار ودليل ان لديهم بلد يعرفون إلى أين سيصلون فيه. نحن لدينا حياتنا اليومية فيها لذة طبعا وفيها مفاجآت كثيرة. فإذا نظمتي كثيرا لا شيء يتحقق منه، بل تحبطي».

(٤٨) تقول «أهلنا لم يقلقوا علينا ولم يخططوا لحياتنا كما نخطط نحن اليوم لأولادنا، ولم يدخروا باسمنا. كنا نقول مع الأيام الله بيفرجها وهكذا حصل. أؤمن بأنه على الأولاد أن يعملوا ويحصلوا على المال ولا يتكلوا على الأهل كي يصرفون عليهم».

(٤٩) تقول «لدي استراتيجيه في الاستثمار أنا لا أستثمر غير المال الفائض عن المال الذي اعرف أنني غير مستعدة لخسارته. مجال الاستثمار خطر جدا حتى بعد الدراسة والتخطيط. فالأسواق المالية لا تبنى فقط على العقل بل على العاطفة أيضا وهي متصلة يبعضها البعض، فالمشاكل التي تحصل في مكان آخر تؤثر عليك.»

- الاستهلاك ومتعته:

لا تتناقض جديتهن في العمل مع متعتهن في الاهتمام بأنفسهن، فأنوثتهن واضحة في أناقتهن وفي اعتنائهن بمظهرهن. حين تناولت موضوع الشراء وحاولت معرفة نقاط ضعفهن حيال بعض مقتضيات الأناقة والى أي حد يستهلكن ويضبطن أنفسهن، أشرقت وجوههن وابتسمن كما لو إني تطرقت إلى موضوع أثير ومحبب ومصدر متعة. لمست التوافق والانسجام في الشخصية، فالأمور المهنية والمالية والاهتمام بالذات تنصهر ببعضها البعض. وتختصر الموقف أصغرهن سنا «ستضحكين الآن. أنا امرأة بالنهاية ولا أحب أن أنسى هذا الشيء مع أنه في العمل أحب أن أكون مثل الرجل، ولكن أحب أن أحافظ على أنوثتي كثيراً، فأنا أصرف كثيراً على ملابسي وحقائبي «والكريمات»، أحب أن أكون دائماً طالعة حلوة ومرتبة».

يلعب المزاج دوره القوي في الشراء صعوداً وهبوطاً[٥٠] «أحياناً نضبط أنفسنا، وأحياناً كلا، لكن لا مبالغة لأنه لدينا مسؤوليات». وتقر إحداهن بحبها للموضة «ولأني في المجال الاقتصادي، أجرب أن احرص على شراء الأشياء الحلوة وعلى الموضة، والباهظة الثمن، لكن بأسعار مخفضة». وتعترف واحدة أنها بحكم عملها في تسويق الماركات لا تشتري إلا الماركات المعروفة «انظر إلى شخصية هذه الماركة وقيمتها ولا أشتري التقليد بتاتا». وتستخدم أخرى تعابير الحب لتوصيف رغبتها في الصرف على ثيابها «أصرف بشغف وحب أي بجنون دون أن أتأفف، اتبع إحساسي وقلبي كثيرا». بعضهن اعتبر الأناقة عدة مهنية «الأناقة جزء من عملنا والصرف على الأناقة هو أيضاً استثمار في مركزك.» انه يفضي إلى ارتياح الزبائن «لا أحب أن أذهب إلى العمل بعقلية أنني ذاهبة فقط لأشتغل، أحب أن أكون مرتبة، خصوصاً عندما أذهب إلى اجتماع، كي يرتاح الذين يتعاملوا معي، فعندما يجدون أمامهم شخص مرتب تتغير نظرتهم». كما يفضي إلى الراحة النفسية الذاتية «لا استطيع الذهاب إلى العمل إلا إذا كنت طالعة حلوة لأن نفسيتي تتعب. أحس أنني أستطيع أن أعطي أكثر».

(٥٠) تقول « إذا كان مزاجك سعيدا تريدين عندها التعبير بالشراء، وإذا كنت متضايقة وتريدين شيئا تفرجين فيه عن نفسك تشترين أيضا، لكن علينا أن نضبط أنفسنا». وتؤكد على هذا الأمر شابة أخرى في قولها «لدي «فنعات» كثيرة أشتري شيئا لست بحاجة إليه لأنني اليوم في مزاج حلو وعلى بالي أو وقعت عقدا على مشروع فيبدأ الصرف أو أكون مضغوطة فيأتي على بالي الشراء».

ثم اعترفن بنقاط ضعفهن، الأحذية وحقائب اليد[٥١] ومن بعدها الثياب والماكياج، وبعضهن وسع نطاق الشراء دون تحديد «لست متعلقة بشيء، الحلو أشتريه»[٥٢]. وبعضهن على العكس تماماً عبرن عن الاتزان في الاستهلاك «أتعب عندما يبالغ أحدهم. لا يعود الإنسان لديه قيمة للأشياء».

هن في معمعة الاستهلاك الذي يطغى على عيشنا، لا يمكنهن الابتعاد عنه إنما التحكم به، إذ يعتبرنه مكافأة على جهودهن[٥٣] «أريد دخلا وأريد أن أبسط نفسي». الصفة الغالبة في الشراء هي المتعة الذاتية والتمتع بنتائج عملهن، إذ سرعان ما يستدركن ويلجمن الميل إلى الإسراف ويضعن حدودا له عن طريق الادخار وتامين بيت ومستقبل الأولاد والاستثمار في المهنة[٥٤]. هن مسؤولات عن أسرهن لذلك من أولويات المتزوجات الأولاد[٥٥] وهن على وفاق مع الأزواج حول الصرف.

٦- المال وحياتهن الخاصة

أردنا التعرف إلى أوجه العلاقة والروابط بين تحصيلهن المال وحياتهن الشخصية على مستوى علاقتهن بالأسرة والرجل، وعلى موقعهن في هذه العلاقات ودورهن. وتبين مدى تأثير النجاح المهني والمالي على موقعهن ودورهن.

لا تختلف قواعد اختيار الشريك عند المتزوجات والعازبات، ترى العازبات أن اختيار الشريك لا يتم على أساس ما يملكه من مال. حين يشح المال بين المتزوجين يتسبب بالمشاكل بينهما، لذلك اخترن التحصيل الكافي للمال كي يعشن في وئام. وان لم يملك المال الكافي فلن يتوقفن عند ذلك، لامتلاكهن له[٥٦]. إذا، شرط الزواج

(٥١) هذا الجيل معلق بحقيبته ومغروم بطرازها وجمالها ومماركتها غالبا، مع انه لا ينظر خلال عمله لمحتواها المالي، بل يطمئن الى وجودها الى جانبه واحتوائها ملذاته وخصوصياته، وكانها عنوان الأناقة المكثف.

(٥٢) تضيف قائلة «في لحظات أسير في الشارع لا انوي الشراء، لكني أعود بأكياس كثيرة، أقوم أحيانا ببعض الجنون وحتى امنع نفسي عنه لا اخرج بتاتا إلى السوق».

(٥٣) تقول «أنا دائما اكافيء نفسي بسفرة مثلا أو بشراء حقيبة يد جميلة فأسخو على نفسي لكن بوعي.»

(٥٤) توقفت احداهن عن السفر وشراء حقيبة شانيل لمدة عام من اجل تأثيث بيتها الذي اشترته.

(٥٥) أي تامين التعليم والسفر والأنشطة الرياضية والفنية والتثقيفية وشراء الكتب، الخ.

(٥٦) تقول «من الممكن ان يكون فنانا ولا يقدر ان يحصل المال ولكنه يعجبني وأحبه. المهم أن يكون مستقلا عن أهله».

الحب والإعجاب واستقلالية الرجل واخلاقه ونجاحه المهني وان يكون من مستواها الوظيفي أو أعلى.

أما بالنسبة إلى الدور المالي للمتزوجات في أسرهن، فتراوحت الأجوبة بين مشاركة عفوية دون تخطيط مع تبادل الشعور بالأمان، وتقاسم المهام. مصاريف البيت على الزوج وعليها الادخار لمدارس وجامعات الأولاد أو يتشاركان كاملاً وبتنظيم. الملفت للنظر أنهن في سعيهن المهني والمالي والزوجي انطلقن من قاعدة أخلاقية صلبة، فكانت معاييرها المرشد في مسارهن المهني والمالي وفي حياتهن الخاصة، وتتمثل ملامحها بتبنيهن مقاييس اختيار الشريك واختيار نوعية الأعمال ونوعية العلاقات. بنين زواجهن على أسس صلبة والعازبات لا تقل صلابتهن عنهن في اختيار الشريك وبناء الأسرة – غالبيتهن يردن الإنجاب – يضعن في الصدارة العناية بالأطفال والتفرغ لتربيتهن، حتى لو كان ذلك على حساب المهنة وتحصيل المال. إن شعورهن بهويتهن الجندرية قوي دون تصادم مع الرجل أو الأهل، بل يعتبرن أن المهنة وتحصيل المال عاملان يدعمان قوة المرأة في إثبات نفسها وحرية مواقفها واستقلاليتها واحترام الرجل لها كمنتجة واحترام حدودها «أنا قريبة جدا من زوجي ومتفقين جدا وفي الوقت نفسه لدي استقلاليتي في كل شيء بما فيها الرأي وحرية الاختلاف».

أما سمات علاقتهن بالعائلة فإنها اتخذت طابعاً عاطفياً مبنياً على الاحترام والاستشارة والثقة برأي الأهل، لكن استقلاليتهن المالية علمتهن الاتكال على أنفسهن في اتخاذ القرارات المهنية والمالية والزوجية، فلا تكتسب هويتهن طابعاً سكونياً. وتقوم دينامية التحول على الاستقلال المالي[٥٧] «بت أشعر أن محلي بالعائلة اكبر، صرنا مثل الأصحاب نتشارك أكثر». ان دينامية العلاقة العائلية تذهب بالاتجاهين وتتطور مع تطور وضع الشابات، فما لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الابنة البكر صار مقبولاً للوسطى أو الصغرى. يركز الأهل على زواج بناتهن بينما الشابات لا يعشن قلق أهلهن «هذا هو جيلهن في النهاية يبحثون عن الأمان ولا ألومهم». إذن غيّر الاستقلال المالي في نوعية العلاقات الأسرية، فيتشارك الشابات والأزواج مالياً،

(٥٧) «كنا أستشير أبي في كل شيء حين كنت تابعة له. الآن اخبر أهلي أني مسافرة أو قررت تغيير عملي. موقفي صار أقوى. والآن بعد ان تقاعد أبي صار يستشيرني لأنني في السوق ولدي معارف واتصالات». تقول.

ويستدرج ذلك المشاركة في جميع المسؤوليات والخطط الادخارية للأسرة وتسيير أعمالها. الأزواج سعداء بمواقع زوجاتهن المهنية ونجاحاتهن. كما أن النجاح المهني والمالي عزز قدراتهن العملية والتنظيمية وزاد من إقدامهن والمستفيد من ذلك إلى جانب الشابات عائلاتهن «لا اعتقد أن هناك أحدا في لبنان في عمري لديه مطاعم فتحها دون أن يرثها». أما بخصوص دورهن في المجتمع فان المنفعة متبادلة، طالت التغييرات المهمة منظورهن إلى أنفسهن والى مجتمعهن، حيث ان تجاربهن الميدانية علمتهن ضرورة التجرؤ على الاستقلال بكل مضامينه: النضج، تنمية الشخصية، أهمية المهنة والمنصب، الثقة بالنفس وبالقيم.(٥٨)

إن التعليم العالي والمال يساعدان على تقوية شخصية المرأة وعلى استقلالها «لا يجب أن تشعر أنها مجبورة أن تتزوج فقط لتموّل نفسها». يكرمن وظيفتهن ومهنتهن ويحترمنها، غير تقليديات في إدارتهن وغير متحيزات جندرياً، للمراتب والمناصب والمال. ان الصيغ الجديدة المرتبطة بتحديث دور النساء المهني والمالي تقحم علاقات اجتماعية جديدة مع تمسك بالقيم الأخلاقية ومحافظة على دفء العلاقات الأسرية والعائلية.

٧ – المال ومساعدة الآخر

أمام هذه التحولات العميقة التي تندرج فيها هذه النخبة من الشابات في مسار التحديث، فإنهن حافظن على خاصية يتميز بها اللبنانيون وهي أخلاقيات العناية بالآخرين، فلولا هذه الميزة لما صمدن خلال الحرب وما بعدها. ساعدن معنوياً ومادياً في تحسين نوعية حياة المحيطين بهن وبطرق مختلفة(٥٩)، لا مجال لذكرها هنا(٦٠). وتبين أن حجم تأثير هذا المنحى كبير على شخصياتهن فهو شعور

(٥٨) أما نظرة المجتمع إلى ذلك لا تكون دائما صائبة إذ تقول «للأسف أسمع لغاية اليوم ناس يقولون لي لما لم تتزوجي ولماذا تفعلين هكذا بنفسك؟ هم لا يدركون ماذا أفعل. لا يسألوني ماذا أعمل ويعتبرون أنني أضيع وقتي في الخليج. لا ألومهم لكني أحب تشجيع البنات ان لا تخشين الغربة لأن البنت التي لديها مبادئ وتربية جيدة في بيت عائلتها لا خوف عليها. وكل قرار تأخذينه بعد تكوين الخبرة والاستقلالية يكون صائبا.»

(٥٩) تضيف «كنت أذهب إلى مناطق فقيرة وأساعد المحتاجين، ويشعر الإنسان بالرضى حين يعطي محتاجا شهادة أو ماكينة ليعمل عليها».

(٦٠) تقول «كنت كلما مررت بجانب المستشفى أقول لا أستطيع الدخول اليه قويت قلبي ونزلت. تكلمت مع المسؤولة وعبرت لها عن رغبتي في التطوع وأنني شاطرة باللغة الفرنسية يمكنني تعليم الأولاد.

بالوجود النافع للغير والمفيد، ومصدر سعادة متبادلة مع الآخر، ومصدر راحة نفسية لأن المساعدة مهما صغر حجمها تشكل ضرورة عند المحتاج، فالعطاء من طبائعهن. يعود هذا الاندفاع في مساعدة الغير إلى التربية الأسرية والتربية المدرسية التي تحث الطلاب على خدمة المجتمع، وبفعل الأمومة أيضاً «عندما أصبح لدي أولاد كل شي تغير فيّ». وأردنا التوقف عند الجانب الإنساني من سلوكهن لتبين أساس هويتهن وقوامها الصامت، فالآخر هو المرآة التي تستشعر فيها الذات الفردية نفسها وهويتها شعوراً واعياً. تبين لنا أن نجاحهن المهني والمالي مبني على قواعد أخلاقية رصينة لا يحدن عن أخلاق العناية ولا يسترسلن في نرجسيتهن. فرافق حداثتهن تبنياً للجانب المشرق من ثقافتهن المحلية وتميزن بالوضوح الفكري وعدم الخلط بين المستويات المهنية والأخلاقية، بل جسدن توازنهما.

نتائج الدراسة ونقاشها

١- انه جيل جديد لديه إدراك خاص لحياته ولدوره ولإنتاجه، نابع من بيئته الثقافية الاجتماعية الاقتصادية ومن وضعيات وميول خاصة. جيل الشابات لا يعيش الخوف والتردد من هويته الأنثوية[٦١]، قادر بدعم كبير من أهله على إثبات ميوله وقدراته. إدراك نابع من عوامل عديدة، أهمها التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي واجهها المجتمع اللبناني اثر الحروب والنزاعات السياسية، والتي تجسدت بأزمة اقتصادية خانقة مما دفع الشباب إلى الهجرة بعد هجرة العائلات، وحديثاً وفي

صرت أرتاد المستشفى يوميا وأصرف بين ساعتين وثلاثة لأعلمهم الفرنسية. إنها تجربة قاسية أحيانا تشعرين انك غير سعيدة بحياتك مع انه لديك كل شيء وصحتك جيدة وأولادك بخير، فما الذي ينقصني؟ حين ذهبت إلى هناك أحسست إني جبارة فقلت لنفسي كيف أتذمر وأنا أعيش هذه النعم؟ هذا ساعدني كثيرا كما ساعدت الأولاد وتعلقت بهم.»

(٦١) عدنا في هذا الاطار الى دراسة الزميلة عزة شرارة بيضون، الرجولة وتغير احوال النساء، المركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٧ ، ووجدنا ان افتراضها من ان «الرجال الملزمين بالأدوار النمطية التي رسمها لهم المجتمع، هم أكثر ميلا لتبني موقف تقليدي من أدوار النساء ومن قضاياهن من أولئك الذين تجاوزوا هذه المنمطات. وافترضنا أيضا، انه كلما تماهى هؤلاء بأدوار الرجال النمطية، واستبعدوا «الأنوثة» من صورتهم لذواتهم، ازداد احتمال البحث عن شريكة لهم أشبه بالمرأة التقليدية، والعكس بالعكس» فوجدنا في عينتنا التي لا يمكن التعميم من خلالها فللدراسة حدود واضحة، ان هذا الافتراض يصح الى حد كبير على آباء وازواج وأصدقاء وزملاء العمل لهؤلاء الشابات. وهذه سمة من سمات التغيير في المجتمع اللبناني التي تطال النخبة المتعلمة والمثقفة والتي تنتمي الى الطبقة الوسطى بمختلف تدرجاتها.

الألفية الثانية بدأت هجرة الشابات، فازداد الطلب على عمل النساء في عالم غير مستقر عموماً. أتت التغيرات على شكل تجارب معيشة وليس على شكل تشريعات وقوانين تحبذ عمل النساء وتشجعه أو تضع استراتيجيات تحقيقه. بل إن الأزمات الأمنية والاقتصادية أفضت إليه، إضافة إلى تشجيع أسرهن على التعليم والعمل.

٢ – تنتمي الشابات إلى عائلات متعلمة وأمهاتهن متعلمات وبعضهن عاملات ومحبذات لتعليم الإناث ومجتهدات لتحقيقه. أمهات كونّ أسراً غير تمييزية، فحققت التوازن الجندري في تربية البنات. تنتمي الشابات إذن إلى اسر حديثة، وتعملن في مؤسسات حديثة لها علاقة بالعولمة الاقتصادية والتكنولوجية. وهن لا يحملن موروثاً تمييزياً بحقهن على كاهلهن على مستوى التعليم والعمل والسفر، بل منخرطات في التقاطعات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية في إطار العولمة، لديهن فرص لم تتح لجيل النساء السابق عليهن «هذا جيل متطور عنا، جيل محظوظ، فالثورة في مجال المعلوماتية والاتصال لم تكن متاحة لنا. انه جيل قوي ولديه العدة»[٦٢].

هكذا كان دخولهن في الحركة الاقتصادية دون احتجاج بل بشكل ناعم وتدريجي– يركز الانتباه على عدم انخراطهن السياسي ومقاومة هذا الميدان لوجودهن[٦٣]– ويبدو ان الشركات والأعمال الخاصة في لبنان والبلدان الخليجية تفتح أبوابها لهن لينخرطن في خدمتها أو لإنشاء شركاتهن الخاصة، فيتموضعن في الحركة الاقتصادية. لكن دخولهن إليها ولغاية اليوم لم يقلب بعد أبوية الأعمال. المؤسسات التي يعملن في إطارها أو تلك التي أنشأنها لحسابهن الخاص هي مؤسسات حديثة[٦٤] لا تملك ميراثاً تمييزياً بحق النساء. لذلك لا يضعنها موضع

(٦٢) خبيرة في الاستثمار في دبي ولبنان تنتمي إلى عينة الأكبر سنا وسنها ٤٧ سنة. إن أقوالها تظهر تسارع وتيرة التغيير بالنسبة إلى عينتنا.

(٦٣) Maniere de voir. p.35.

هذا ما يحدث أيضا في بلدان أخرى مثل فرنسا.

(٦٤) تنبه صاحبة شركة سلسلة مقاهٍ وسندويشات لها فروع في العالم تتجاوز ٢٥٠ فرعا، إلى افتقار لبنان إلى مؤسسات حديثة إضافية، كي تدخل الشابات في إطارها فتتغير عقليتهن ويتعلمن ممارسة المهنة وفق قواعد مؤسساتية، «فالمؤسسات ضرورة للتدرب والترقي والتطور وهذا ما نفتقده في لبنان». وتشير من ناحية ثانية إلى ان التربية في البيت تعطي القيم والنظر إلى الحياة من زاوية معينة، لكن المؤسسة يعول على النساء دخولها كي يتطورن في الأعمال ويتدربن على الإتقان والانفتاح والعمل الجماعي.

التساؤل بل جلّ همهن النجاح في الانخراط فيها وتطوير أعمالها وتطوير قدراتهن فيها، وجعل حياتهن وحياة أسرهن أفضل، وتحقيق كفاءاتهن وإبرازها دون استبطان تصورات ومواقف تمييزية بحقهن فثقتهن بأنفسهن عالية. لا نرى تفاوضاً بين منحيين تقليدي وحديث، ولا يواجهن تفاوضاً كجيل جديد، لمعنى ذواتهن أي هويتهن في هذه الظروف المستجدة. انه جيل متوازن غير منخرط بالحداثة بشكل أعمى، تسلح بالعلم والمهنة والوعي الثقافي الذي جعله إلى حد كبير يتقن التوازن، لكنه توازن من نوع جديد: عمل ومال وتكوين أسرة، وعلى ذلك يصعب تصنيفهن محافظات أو متحررات ليبراليات! فإدراكهن ومنطلقاتهن هجينة. المؤسسات الجديدة في تربيتها المميزة للبنات، وإعطائهن حريات اجتماعية في بيوتهن قبل مغادرتها للعمل وللزواج جعلهن بمنأى عن التناقضات التي تميز بها جيل أمهاتهن أو الجيل الذي سبقهن في الأعمال. ابتكرن هوية متوازنة، لا يشكين من القلقلة وعدم توقع مستقبلهن فهن مستعدات لصروف الدهر لأن تطلعاتهن غير مقموعة إلى حد كبير. استدخلن حقوق النساء والديمقراطية في التعامل معهن، فعدم التمييز الجندري ينظرن إليه كحق مكتسب وليس للتفاوض. تعرف الزوج إليهن وهن محققات أنفسهن علمياً ومنخرطات في المهنة وتحصيل المال و مستقلات اقتصادياً. إذن الأسرة والجامعة والمدرسة الخاصة والسفر للعلم والعمل والتثقف، عوامل جعلتهن في منأى عن الصراع حول الهوية الأنثوية والعيش في موضع قلق بين الحداثة والتقليد. فمع انفتاحهن على الحركة الاقتصادية العربية والعالمية ومع عدم الثبات والقوة الاقتصادية في لبنان فان علمهن وعملهن والثقة بالنفس والقيم المهنية التي حصلنها والإطار الأسري الذي وازن في تربيتهن، كان ذلك بمثابة الضمانة لهن كي يخضن مغامرات العمل والأسواق. غيرت المؤسسات الحديثة والممارسات حياتهن بشكل بيّن، ولم يكن التغير صدامياً بل أتى متسلسلاً دون صدمات. يمثلن شعلة نخبوية سوف تفتح الباب إلى المزيد من نمطهن.

٣- لم تسر على خطى الأمان المالي للأهل ولم تعتبره نموذجاً للاحتذاء، بل رحن صوب تطلعات أخرى، فتجاوزنه نحو آفاق أكثر انفتاحاً على طموحاتهن.[٦٥] ذلك لان طموحهن يتقدم على طموحات أهلهن، ولأنهن عشن في عدم استقرار مالي

(٦٥) هذه النتيجة أتت معاكسة لما وجدته يماني في دراستها الميدانية حول الشباب السعودي من حيث كونه معجب بالأمان المالي لأسرهن، ص. ٥٠.

وامني خلال الحرب الأهلية وما بعدها. لذلك رحن نحو الامتهان الرفيع والمتقدم والحديث لتأمين استقرارهن المالي. فكان التعليم المميز والمهنة الحديثة هما مفتاحا تأمين الاستقرار المالي. دفع الأهل بناتهن الى الاستفادة القصوى من التعليم والتدريب المهني، ومن المعروف ان التعليم يؤدي إلى وجهات نظر مختلفة ربما تكون مقلقة للأهل، لكننا نجد ان المؤسسة العائلية تبقى مفتاح المرجعية الأخلاقية. اعترفت الشابات بدور الأهل الأساسي والأولي في تكوين شخصياتهن وبلورة طموحاتهن. لكن الأسرة على أهمية دورها لم تبقَ المصدر الأساسي لتحديد تخصصاتهن وميادين عملهن. والفجوة بين الأهل وأولادهن ليست على مستوى القيم إنما هي على مستوى التكنولوجيا وتطورها والتخصص بها والاستثمار المالي. الشابات واعيات لمتطلبات أسواق العمل ويعملن على التوافق معها دون إلغاء رغباتهن وتطلعاتهن. تتقاطع رغبات الأهل وتطلعاتهم مع رغبات بناتهم ويتشاركون في الحراك الاجتماعي الذي يؤمن الاستقرار. ونرى ان الهرمية في الأسرة قد تغيرت ان كان على مستوى دور الأمهات والآباء، أو على مستوى الخيارات وبسبب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وفرص البنات للاطلاع على مستجدات العولمة أكثر من الأهل. نرى أنهن تجاوزن التعلم للترقي الاجتماعي وذهبن ابعد إلى الترقي المالي، فالدخول في المنافسة المعرفية هو من اجل الدخول في المنافسة المالية. إذن التربية والمهنة رفعا من وضعية النخبة التي تجاوزت المتعارف عليه سابقاً من ان النخبة تتشكل من إطار اسري متمكن علمياً واقتصادياً واجتماعياً عبر الوراثة والممتلكات.

٤- بينت المقابلات ان أشكالاً جديدة من التفكير تتعلق بالجندر ودور النساء في لبنان تظهر بين الشابات وأقرانهن وزملائهن من الرجال. فالمتوقع والممارس نابع من الفكرة نفسها وهي حق النساء في العلم والعمل وتحصيل المال وعلى الكفاءة والسوية نفسها. نادراً ما تبين لهن تمييزاً بحقهن في التعليم والعمل أو في الأسرة حتى مع ان بعض أمهاتهن ربات منزل إلا أن هؤلاء دفعن ببناتهن ليكن مختلفات عنهن. فلا المهن التي اخترنها ولا الأعمال التي خضن فيها كانت محدودة بجنسهن كأشغال ملائمة للنساء تقليدياً. هن واقعيات في خياراتهن وذلك يشير إلى ان الواقع هو على هذه الصورة. أي انه لا مجتمع بطركي يحد من طاقات الشابات ولا ذكور يناهضون حقوقهن في العمل وجني المال عموما. والسبب برأينا يعود إلى التغيرات الاقتصادية محلياً وعالمياً التي أتاحت فرص الخوض في تخصصات حديثة

والعمل في مؤسسات حديثة. في هذا المناخ المتغير لا بد أن هناك حدوداً جندرية جديدة سوف تتولد. لا يوجد تنافر بين تعلمهن وتربيتهن وعملهن أي بين ما يردنه والمتوقع منهن. فالتحسن المالي الملحوظ للشابات هو مصدر اطمئنان للأهل أو للزوج ومصدر مهم لتقوية مالية الأسرة وتأمين استقرارها ورفاهيتها. حيث نلحظ الاهتمام العام بنوعية الحياة والتي لم يعد بإمكان الرجال وحدهم تامينها، فالمطلوب التشارك المالي لتحقيقها. هكذا بدأن من مكان مستقر لا يحمل قلقاً على هويتهن ودورهن الاجتماعي والأسري ولا يفاوضن عليه.عامل آخر ساعد في ذلك هو ضعف الدولة وضعف جهازها ووضعها الاقتصادي ذلك ابعد الشابات عن العمل في إطارها الذي يحد من الطموحات ويدني سقف الاستقلال المالي عن الأهل أو الزوج. النساء هجرن الدولة واعتمدن على أنفسهن وبدفع من أهلهن. لذلك فان دينامية العلاقة بين الشابات والشباب اتخذت أشكالاً جديدة، وتغيرت السلوكات فنحن لا نجد في عينة الشابات الناجحات، امرأة تعمل في لبنان وزوجها يعمل خارجه–كما كان الحال سابقاً، بل نجد زوجين يعملان في بلدين خليجيين مختلفين ويلتقيان في نهاية الأسبوع. لقد غيرت الشابة في وسائل تحقيق دورها في البيت كأم مسؤولة عن الأولاد أو كزوجة يحتم عليها دورها التقليدي إدارة البيت والزوج. فأبقت على هذا المقياس إلا أنها ابتدعت وسائل تعويضية لانجازه.

٥– جميعهن تعلمن بهدف اكتساب مهارات وتحصيل مهنة محترمة تمكنهن من الاستقلال المالي. حتى اللواتي عملن لفترة في مؤسسة العائلة التجارية فإنهن سرعان ما حققن انفصالهن وأسسن أعمالهن الخاصة. وتبنين مفهوم الخيار الذاتي بعد تعرضهن الثقافي لعوالم مختلفة وقيم ثقافية مختلفة عبر الدراسة في مدارس وجامعات أجنبية، حيث تسلحن بأدوات تحليلية وأسس فكرية نقدية تمكنهن من تحقيق ما يصبون إليه. تغيرت إذا، المعيارية الثقافية والاجتماعية اثر التحولات المحلية والعالمية التي تحدثنا عنها سابقاً، فلم تعانِ هذه النخبة من إجبارها على تأطير تطلعاتها وخياراتها في إطار معايير مربكة لا تتماشى مع تحصيلهن العلمي والثقافي، بل اتسمت بالمرونة ورسمت توقعات وانتظارات منهن جديدة، ورفعت مستوى متطلباتها العلمية والمهنية والمالية منهن.

٦– أرست العولمة سلطة المال، لكن دلالات المال عديدة حسب علماء النفس أهمها الإحساس بالأمن، الشعور بالقوة، الحب، الإحساس بالحرية. كثيراً ما يكون

الإحساس بالأمن النفسي الانفعالي نتيجة للشعور بالأمن المادي الاقتصادي، إذ يمثل المال رمزاً للوقاية والحماية من تقلبات الزمن ومعادلاً للأمن والإحساس بالثقة والكفاءة وان «قوة المال لا بد ان تستند إلى ركيزة تكمن في صميم بناء الشخصية وتدفع بالفرد في كل لحظة إلى إعادة تنظيم توازنه النفسي بحيث لا يدع لقوة المال أن تسيطر على سلوكياته وأفعاله».[٦٦] لكن هذه النخبة من الشابات أدركت ان المال قوة ليس بمعنى التسلط على الآخرين لإخضاعهم، وإنما بمعنى التمكين الذاتي وتمكين أسرهن وعائلاتهن والمحيطين بهن. وأدركن أنهن على قدر هذه القوة وبإمكانهن تحقيقها بإمكانياتهن العلمية وقدراتهن الشخصية وبمؤازرة أهلهن وصداقاتهن. إنها دينامية اجتماعية متواصلة دون انقطاع تعمل على تبديل الدلالات وتكييف المعايير ومراجعة بعضها. أعطاهن المال حرية تنظيم حياتهن المهنية والاجتماعية وجملة علاقاتهن، لكنهن لم يستخدمنه كإرادة مطلقة، إنما خفف وطأة الضغوط والقيود التي تمارس عليهن في العمل والمنزل أو في العلاقات مع الآخرين، وأعطاهن الدافعية والتصميم. فالمال يمثل قوة دافعية كبيرة لارتباطه بالعديد من الوسائل والأدوات والخدمات والبضائع وقدرته على احتوائها وشرائها. فالمال قد يكون وسيلة لإرضاء عدد من الدوافع الفطرية والمكتسبة معا.[٦٧]

٧- إن العوامل الثقافية والدلالات الرمزية تؤدي دوراً كبيراً في تحديد الاتجاهات النفسية نحو المال، ودور المال في التعبير عن القيمة وكذلك أساليب الأفراد في التعامل معه. ليس المال مجرد أداة اقتصادية لشراء السلع، أو معياراً للقيم المادية بقدر ما هو أيضاً قيمة انفعالية نفسية واجتماعية. وعلى هذا الأساس فانه يزيد من فعالية الذات في مجال إنتاج الدوال وتوجيه المدلولات. هكذا وجدن نزعتهن إلى العمل الإنساني فلم يبعدهن المال عن الإحساس بالآخر وببؤسه بل على العكس تماما، جعلن المال يقرب المسافات بينهن وبين المحتاجين مادياً ومعنوياً وقربهن إلى المساهمة في إزالة بعض آثاره. حكم سلوكهن المالي هنا العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي تعلي من شان التآزر الاجتماعي والتعاضد المالي وفق صيغ تقليدية مثل الزكاة أو حديثة مثل التبرع بنسبة معينة من الأرباح لصالح جمعيات.

٨- شكل انحيازهن إلى استقلاليتهن المالية منحى عقلانياً يتصدى لتخلف

(٦٦) سيكولوجية المال ص. ٥٧.

(٦٧) المرجع نفسه، ص. ٤٩.

القوانين الوضعية العائلية والزوجية في لبنان، وهو دليل نضج وخبرة كسبنها من مصادر متعددة كما أسلفنا الذكر. إن كسب المال بالجهد والتعب والحق صنع منهن شخصيات متزنة نفسياً تؤمن أن الأولوية تعود إلى الاجتهاد والمثابرة والمسؤولية وحرية القرار والوعي الخلاق لما يدور في العالم والتقاط المستجدات، ثم العودة إلى الذات كي تقرن كفاءتها وجهدها بتحقيق سعادتها الداخلية وسعادتها باللقاء مع الشريك. صنعن المال وجعلنه حرزاً للوقاية من صروف الدهر ولتسهيل متطلبات العيش والزواج. فلم يتحول المال إلى معادل للبضائع، بل شكل رمزاً لبناء منصة انطلاق نحو تحقيق طموحاتهن المهنية والمؤسساتية والإنسانية. وهي بمجملها تدور في فلك البحث عن السعادة والمتعة. وتبين أن شعورهن بالسعادة لا يدور في محور بعينه حتى لو كان المال. بل إن السعادة حاصل جمع الأحداث الحياتية الايجابية في الأسرة والزواج والأبناء والأصدقاء وشتى العلاقات الاجتماعية وفي الصحة والتعليم والعمل ووسائل الراحة والرفاهية وكذلك في الشعور بالاستقلالية وتحقيق الذات. والحق إنهن عملن على تنمية الجوانب الايجابية مثل الإحساس بالرضى العام وتحقيق الذات واتخاذ القرارات الملائمة والشعور بالأمن النفسي والتفاؤل والتوافق الزوجي. يحقق المال قدراً من السعادة[٦٨] لكنه لا يمثل السعادة المطلقة لأنهن ينشدن الحب والانجاز والثقافة والحرية والنجاح. أما الملاحظة الثانية فهي علاقة السعادة بالمال والتعليم[٦٩]. إن خبرة التعليم ومزايا الوظيفة لدى خريجي الجامعة تحررهم نسبياً من المطالب والحاجات المادية، وتجعلهم يركزون أكثر اهتماماتهم نحو العلاقات الاجتماعية وقيمة الذات. فكلما كان الأجر مرتفعا كان الفرد أكثر شعوراً بالرضى عن العمل وأكثر تقديراً للذات وأكثر شعوراً بالسعادة.

٩- إن تفضيل الأهل أولادهم على أنفسهم انتج هذه النماذج من الشابات الناجحات، لذلك نرى ان دور الأخلاق كبير في نجاحهن. فحين يكون الأهل إلى جانب أولادهم ودافعين لهم للتقدم والخوض في الحياة من مختلف جوانبها العلمية والمهنية

(٦٨) المرجع نفسه، ص. ١٨٩.
«تبين دراسة ان ارتفاع الدخل يرتبط بالمشاعر الايجابية وان المال قد تكون له القدرة في بعض الأحيان على تخفيف حدة بعض المشاعر السلبية مثل الخوف والقلق والتوتر واليأس والعناء. كذلك يمكن للمال ان يؤدي إلى ارتفاع الشعور بالسعادة بفضل ما يوفره من إمكانيات للإنفاق على وسائل التسلية والترفيه والراحة.»

(٦٩) المرجع نفسه، ص. ص. ١٩١-١٩٣.

والمالية، فان الأولاد ينسجون قيمهم على منوال الأهل، لان هذه القيم حاضرة في حياتهم ومحملة بمشاعر ومشحونة بالانفعالات التي تسهل نقل المعايير. ويبدو أن التغيير بوتيرة سريعة يطال القيم المحملة بالمشاعر، إذ يبدو ان الأهل يعولون حالياً على المساواة الجندرية بين أبنائهم وبناتهم، بالطبع عند هؤلاء الأهل الذين اعتمدوا على قيم الجدارة والمسؤولية في تحصيل المال ولا ينتمون إلى فئة الأغنياء الجدد. فنرى أن الأهل يحبذون نجاح بناتهم المهني والمالي كما يحبذون زواجهن.

١٠- إن التحولات المشار إليها تفيد أن مستقبلهن مفتوح على مزيد من التطورات والطموحات المستجدة، فمنهن من تخطط لمشاريع تحبها مثل فتح مدارس طبخ وآداب المائدة وإنتاج أفلام حول الطبخ «لا شيء مستحيل ولا شيء ينتهي عندي». وواحدة تريد تطوير شركتها وتكبيرها وزيادة رأس مالها، أو التوسع خارج لبنان. وواحدة تراجع تجربتها ولا تدري ان كانت ستبقى في المجال نفسه،الخ. الباب مفتوح على التغيرات بسبب التطور المعرفي والتمكين الذاتي الذي يتم خلال تجربة العمل والذي بدوره يفتح آفاقاً جديدة(٧٠). إن فتح الأطر يتم عبر الاتصال والوصول إلى المعلومات التي تدفع حدود العالم المتخيل للشابات ويتدخل في إعادة تشكيل التمثلات التي يصنعنها عن أنفسهن وعن مجتمعهن وأعمالهن، وكذلك في توليد الانتظار والقيم الجديدة. لاحظنا أن أكثرهن طموحاً اكثرهن ادخاراً واستثماراً.

١١- إن نظام القيم الموروثة يتعرض للتحولات في لبنان وهو ما زال بعيداً عن التشكل النهائي، بل هو في مرحلة التوتر والتراوح والتجديد في الوقت نفسه حيث أن الانتماءات المتعددة حاضرة: الهوية الاجتماعية والتفاوض على الفردانية. فالشابات يردن المشاركة في مجتمع استهلاكي ويقيمن الجديد ويبحثن عن الانطلاق الفردي وعيش حياتهن. ومع ان مفهوم المال يعود إلى الاقتصاد والمالية لكنه على صلة أيضاً بعلم النفس والثقافة. المال هو أهم عنصر من عناصر النظام الاجتماعي الذي يفرض أهمية التنظيم الجماعي حول الحقوق وهوامات الفرد. المال ليس إلا حجاباً يجب رفعه كي نجد وقائع الغنى والفقر وإشكالية توزيع الثروات

(٧٠) تقول «على الإنسان ان يعمل على نفسه كل حياته، عليه التجريب واكتشاف الذات، إذ من الممكن ان تصلي إلى عمر الأربعين أو الخمسين وأنت لا تعرفين نفسك بشكل جيد ان لم تواظبي على التعرف إليها والى قدراتك. أنا أعمل كثيرا على نفسي، ليس لأثبت نفسي في المجتمع إنما لأمر شخصي بيني وبين نفسي».

والمدخول وديالكتيك الحاجات والرغبات والاحباطات، وعدم التساوي بين الجهد والمال وتأثيرات السيطرة التي تبني الذهنيات والمجتمعات ومصادرتها من قبل الأقوياء وتهميش الضعفاء.

١٢- هن على صورة دولتهن حدودها مفتوحة وفضاؤها مفتوح أي قابلة للجديد ومستوعبة في الوقت عينه لكل الموروث، فالجماعة تهيمن على الأفراد والأفراد ينفرون أحياناً ويستوطنون أجنحتها مرة أخرى. لذلك فان الفردانية متضخمة في غياب مؤسسات فاعلة تدرب على التوازن بين الفرد والجماعة، هذا الوسيط نفتقده في لبنان. يعود نجاحهن إلى فرديتهن ومثابرتهن ولا يعود إلى التدرج في المؤسسات، لذلك فان عملهن النقابي الجديد - تأسيس جمعية تهتم بصاحبات المشاريع المستقلة- يعد عنصراً مهماً في تمكينهن من النجاح. ولأن موضوعنا ركز على نجاحاتهن فان ذلك لا يعني ان العاملات في لبنان هن على أفضل حال وان الطريق مفتوح لهن للعمل[٧١]، ولا يوجد تمييز جندري بحقهن في المؤسسات. لكن يبقى أن المجهود الفردي هو محرك التغيير الاجتماعي. يبدو لنا أنهن اخترن المهن الحرة وإنشاء مؤسساتهن الخاصة وطموح بعضهن لتحقيق ذلك، يكمن وراءه أسباب عدة أهمها التمييز الجندري في المؤسسات الخاصة والعامة وتمركز الذكور في المواقع العليا وحصولهم على الرواتب العليا. وهذا يرتبط بتحقيق شروط المواطنة وتحويل الفرد إلى مواطن.[٧٢] اثبتن معادلة جديدة في إطار الظروف المحيطة بهن تتمثل في أن العدالة تتحقق أي الحصول على الوظيفة والمال المناسب لقدراتهن وجدارتهن العلمية والاتصالية والخلقية عن طريق الانتماء إلى أسرة تقدم الحب والاهتمام لبناتها ولا تميز بالتربية بينهن وبين الذكور. وان ارتباط الشابات بأهلهن لم يحل دون استقلاليتهن في الرأي والانفصال عن نفوذهم. ربما علينا تغيير منظورنا إلى فكرة التعلق بالأهل كمرادف لعدم المساواة وان الانفصال هو باب لقوة النساء وحضورهن واستقلالهن[٧٣]. إنها نظرة تبسيطية تجعل التطوير مرادفاً للاستقلال والتعلق عقبة في وجهه. بينما عرفت الشابات عن أنفسهن عبر ربحهن بعداً مهماً وهو الاتصال الغني بأسرهن إضافة إلى تجربة الارتباط والالتزام بالآخرين.

(٧١) انظر دراسة صيداني وآخرين عن المعوقات...
(٧٢) زيدان ص. ٢٨٤.
(٧٣) Zinardi, pp. 483-490.

ملحق

لائحة بموضوعات المقابلة:
تجربة النجاح المهني والمالي للشابات اللبنانيات

تمحورت المقابلة النصف موجهة حول ثلاثة مفاصل:

١- بروفيل شخصي:

- الاسم والسن والمنطقة
- الدرجات العلمية والمؤسسات التعليمية التي درست فيها
- مكان الإقامة: في الوطن وخارجه
- مهنة الوالد وشهاداته وعمله
- مهنة الوالدة وشهاداتها وعملها
- ما هو دور الأسرة في إطلاق طاقاتها العلمية والمهنية؟ كيف؟
- من هو الزوج وما دوره في انطلاقتها المهنية؟

٢- المهنة والعمل:

- التخصص
- كيف اختارت هذا التخصص ولماذا؟
- المهنة
- كيف اختارت هذه المهنة؟ ما هي الدوافع ؟
- ما هو دور المؤسسات التعليمية في كفاءاتها الشخصية والمهنية وفي ايجاد فرص العمل؟
- على المستوى المدرسي
- على المستوى الجامعي
- فرص العمل
- المؤسسة التي تعمل فيها حاليا: مناخاتها وآليات عملها ومدى افساحها المجال لعمل النساء فيها.

- ما هي هذه المؤسسة؟
- هل هناك تمييز بحق النساء في هذه المؤسسة؟
- ما هو حجم النساء فيها؟
- ما هي صعوبات العمل فيها؟ كامرأة؟
- ما هي التسهيلات التي وجدتها في هذه المؤسسة كامرأة؟ العوامل المشجعة؟
- المؤسسة التي أنشاتها لحسابها الخاص: التحديات والصعوبات وفرص النجاح المهني
- كيف هي علاقتها بالسلطة؟
- على مستوى المؤسسة العائلية
- على مستوى المؤسسة المهنية
- هل تحب السلطة؟
- ما هي مواصفات شخصيتها في المهنة؟ الثقة في النفس؟ الجرأة؟ اقتحامية؟ صدامية؟ نظامية؟ الخ.
- كيف تنظر إلى مستقبلها؟ ما هو أكثر ما يهمها في مستقبلها الشخصي:
- النجاح المهني؟
- فرص العمل؟

٣- النجاح المالي:

- ماذا يعني لك المال؟ ما هي دلالاته؟ ما هي قيمته؟
- هل المال بالنسبة إليك هدف بحد ذاته؟الأولوية للمال أم للعمل؟ كيف تعيشين وتفهمين الارتباط بينهما؟
- هل تريدين جني الثروة؟
- هل تتدخرين؟
- هل تنظرين صباحا في حقيبة يدك لتعرفي كم معك من المال؟
- هل تضعين خططا للصرف؟
- كيف تصرفين المال؟ على أي مواضيع/أشياء؟
- ماذا تشعرين حين تحصلين على المال؟

- ماذا تشعرين حين تصرفينه؟
- هل أنت حريصة عليه؟ مبذرة؟
- هل تستثمرين أموالك؟
- هل تخططين ماليا وحدك؟ هل لديك من تستشيرينه؟
- هل المال وسيلة للتغيير؟ أي تغيير نمط حياتك وحياة الآخرين؟
- ما هي أهمية مشروعك الخاص مالياً، لك ولعائلتك؟
- ما هي خططك من أجل الحصول على المال؟
- علاقتك بالمال وارتباطها بالرجل والشريك
- هل التمكين المالي والمهني يجعل المرأة أكثر قوة وحرية؟
- هل المال سلطة؟
- هل تقومين بأعمال مالية خيرية أو ما يماثلها؟ لماذا؟

= تقييم الأكبر سناً لتجربة النجاح المهني والمالي للأصغر سناً.